دراسات

پيري أندرسن

# اقتفاء خطى المادية التاريخية

ترجمه عن الإنكليزية: يزن الحاج

المتوسط

**المؤلف بيري أندرسون**: مؤرخ ومُنظر سياسي ماركسي، متخصص في التاريخ الثقافي، ولد في لندن ١٩٣٨/٩/١١، ويُدرِّس التاريخ وعلم الإجتماع في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس.

أندرسون عضو في هيئة تحرير مجلة New Left Review. وقد ألّف العديد من الكتب مثل: "الطيف Spectrum"، و"أصول الدولة الاستبدادية Lineages of the Absolutist State"، و "من العصور القديمة إلى عصر الإقطاع Passages from Antiquity to Feudalism "، و"تأملات في الماركسية الغربية Considerations on Western Marxism"، و"مسائل إنكليزيّة" و"أصول ما بعد الحداثة The Origins of Postmodernity "، و"العالم القديم الجديد The New Old World ".

***

**المترجم يزن الحاج**: كاتب ومترجم سوريّ. أصدر مجموعةً قصصيّة، وترجم عددًا من الكتب عن الإنكليزيّة، منها: الفلسفة في الحاضر (آلان باديو وسلافوي جيجك، ٢٠١٣)، الحرية (إيزايا برلين، ٢٠١٥)، ومحاضرات في تاريخ الفلسفة السياسيّة (جون رولز)، ماركس ٢٠٢٠، بعد الأزمة (رونالدو مُنْك) (منشورات المتوسط ٢٠١٨).

# اقتفاء خطى المادّيّة التاريخيّة

حقوق النسخ والترجمة العربية © ٢٠١٨ **منشورات المتوسط** - إيطاليا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بنسخ أو استعمال أو إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتاب سواء ورقياً أو إلكترونياً أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي من الناشر. ويجوز استخدامه لأغراض تعليمية أو لإصدار كتب موجهَّة إلى ضعيفي البصر أو فاقديه شريطة إعلام الدار. تستثنى أيضاً الاقتباسات القصيرة المستخدمة في عرض الكتاب.

In the Tracks of Historical Materialism *by* "Perry Anderson"
© 1983 by Perry Anderson
© 1984 by The University of Chicago
Arabic copyright © 2018 by **Almutawassit Books**.

المؤلف: بيري أندرسن / المترجم: يزن الحاجّ
عنوان الكتاب: اقتفاء خطى المادّيّة التاريخيّة
الطبعة الأولى: ٢٠١٨.
تصميم الغلاف والإخراج الفني: الناصري

**ISBN: 978-88-85771-68-0**

**منشورات المتوسط**

ميلانو / إيطاليا / العنوان البريدي:
Alzaia Naviglio Pavese. 120/ 20142 Milano / Italia
العراق / بغداد / شارع المتنبي / محلة جديد حسن باشا / ص.ب 55204.
www.almutawassit.org / info@almutawassit.org

بيري أندرسن

# اقتفاء خطى المادية التاريخية

ترجمه عن الإنكليزية: يزن الحاج

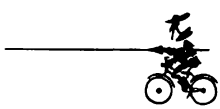

المتوسط

# تقديم

كمؤرّخٍ وسوسيولوجيّ تاريخيّ، ومحرّر لمجلة نيو لِفْت ريڤيو، ومؤرّخ للنظريّة الماركسيّة الحديثة، وحاليًا كمنظّرٍ منتجٍ - في الانتقالات من العصور القديمة إلى الإقطاع (١٩٧٤)، أصول الدولة الاستبداديّة (١٩٧٤)، تأمّلاتٌ في الماركسيّة الغربيّة (١٩٧٦)، وسجالات داخل الماركسيّة الإنگليزيّة (١٩٨٠)، إن ذكرنا العناوين البارزة – أصبح پيري أندرسن خلال الخمس عشرة سنةً الماضية واحدًا من حفنةٍ من ماركسيّينا المعاصرين المرموقين. وفي كتابه المَعْلَم تأمّلاتٌ في الماركسيّة الغربيّة، وهو تأريخٌ فكريٌّ للنظريّة الماركسيّة في أوروپا الغربيّة منذ قرابة العام ١٩٢٠ حتّى عام ١٩٦٨ – أو تقريبًا بعد عزلة الثورة الروسيّة – أنتجَ أندرسن ما يُعدّ على نطاقٍ واسعٍ دليلَنا الثّاقب، وتأويلَنا للماركسيّة الحديثة. وقد انصبَّ تركيزه بشدّة في كتابه تأمّلات، أو حصريًا بالأحرى، على عمل لوكاتش، وكورش، وگرامشي، وأدورنو، وماركوزه، وبنيامين، وسارتر، وألتوسير، وديلا ڤولپه، وكولّيتّي. أما في هذا الكتاب الجديد، على خطى المادّيّة التاريخيّة – الذي أُلقي معظمه في السلسلة السنويّة الثانية لمحاضرات مكتبة ويلِكْ في إرڤاين [في كاليفورنيا] في أيّار/مايو ١٩٨٢ – يُنكر أندرسن لأسبابٍ موجبةٍ عديدةٍ بأنّه ألّف جزءًا ثانيًا من كتابه تأمّلات. فالفترة التي يتناولها أقصر بكثير؛ وأسلوبه هنا (لكونه خطابًا عموميًا) يميل إلى قدرٍ طفيفٍ من عدم الرسميّة؛ في الكتاب الجديد، على عكس القديم، كان عليه أن يتعامل

مع الماركسيّة ضمن سياقها الفكريّ – التطوّرات المتزامنة في الفلسفة المعاصرة والنظريّة النقديّة. ومع هذا، لا أظنّ أنّني فظٌّ (لو أخذنا طبيعة ملاحظاتي بالحُسبان) أو غير مُحقّ (لو أخذنا ما كتبه أندرسن بالاعتبار) حين أقول إنّ على خطى الماديّة التاريخيّة هو، في الواقع، جزءٌ ثانٍ بمعنى ما لكتابه تأمّلات في الماركسيّة الغربيّة. ومَنْ قرؤوا وثمّنوا العمل السابق سيرون الكتاب [الجديد] على هذا النحو. أما مَنْ لم يقرؤوه، فلن يعانوا من أدنى عائق: بل سيقرؤون فعليًا توصيفًا آسرًا للنظريّة المعاصرة – واحدًا من الأعمال القليلة في النظريّة المعاصرة (ربمّا هناك ثلاثة أو أربعة غيره) سنعود إليه، ونوصي به لأصدقائنا وطلّابنا. ولن يكون الإنجاز الأسلوبيّ أدنى الأسباب لنوع التأثير الذي أتصوّره من أجل هذا الكتاب: مُكثَّفٌ على نحو غير اعتياديّ – باختصار، إنّه يستحضر مجال النقاش النظريّ الحاليّ – ذكيّ، سجاليّ، وواضحٌ وسهلٌ حتّى لمَنْ هم خارج حقل ماركسيّة القرن العشرين، كما أظنّ.

يتكوّن على خطى الماديّة التاريخيّة من ثلاثة فصول وملحق. الفصل الأوّل، "التكهّن والأداء،" يضمّ نظراتٍ استعداديّةً جوهريّةً على الماركسيّة الغربيّة، كان قد سرد وقائعها في الكتاب السابق – تكرار بديع لنقده الموجَّه إلى عزلتها الفكريّة، وابتعادها عن الصّلات جميعها التي قد تربطها بالحركات الشعبيّة، من أجل الاشتراكيّة الثوريّة، والأسباب التاريخيّة لهذا الانعزال القاتل في النظريّة والممارسة. وكما يشير أندرسن على نحوٍ لاذع، في "ذروة الحرب الباردة في الخمسينيّات ... قلّما وُجِد منظّرٌ ماركسيٌّ له وزنه، ولا يعمل أستاذ كرسيٍّ في الجامعة بدلًا من موقعٍ في الصراع الطبقيّ." وبرغم إنجازاتها الألمعيّة في الإپستمولوجيا والإستطيقا، واستكشافاتها المهمّة التي لا يمكن إنكارها في مجالات النشاط الثقافيّ الأعلى، لم تكتفِ

الماركسيّة الغربيّة بقلب خطّ سَيْر ماركس (من الفلسفة إلى السياسة إلى الاقتصاد)، بل وعبر إحيائها بعنادٍ شديدٍ خطابًا فلسفيًّا صارمًا، لم تكترث فعليًا بالنقاش الاستراتيجيّ لطريق "الاشتراكيّة القابلة للتحقّق". إذًا، وبرغم تعاطفه الشديد مع الوضع التاريخيّ شديد الصعوبة الخاصّ بالماركسيّة الغربيّة، لم يُحجِم أندرسن عن توضيح "علاقاتها الجانبيّة بالثقافة البورجوازيّة"، و"تشاؤمها الضمنيّ" وتنصّلها الكُلّيّ من أهداف الماركسيّة الكلاسيكيّة. كما لم يتردّد في تبيان أنّ التكهّنات العديدة التي طرحها في تأمّلات حيال مستقبل مسار الماركسيّة، في أعقاب استنزافها أواخر السّتّينيّات، قد تحقّقت بمعنى ما، إلا أنّها لا تعطي للماركسيّين بذلك أيّ سبب يدعو للارتياح. إذ من الواضح أنّ إعادة توحُّد النظريّة والممارسة العامة – وهو تكهّنه الأهمّ – لم تتحقّق. ويواصل موت التفكير الاستراتيجيّ في الماركسيّة الغربيّة إضعاف الفكر الماركسيّ عمومًا: إنّه "بؤس استراتيجيّة"، يشير أندرسن، وليس "بؤس نظريّة".

في نهاية فصله الافتتاحيّ، يعطينا أندرسن عرضًا سريعًا للأعمال الأساسيّة التي أُنجزت في الماركسيّة منذ أواخر السّتّينيّات، مع تركيزٍ على البروز المفاجئ للثقافة الماركسيّة في إنكلترا والولايات المتّحدة، حتّى حينما كانت أوروبا اللاتينيّة،(*) وهي معقل الماركسيّة الغربيّة، تشهد انحدارها الكبير. وبالانتقال إلى الفصل الثاني نجد توصيفًا موجَزًا للانفعالات الملتهبة المناهضة للشيوعيّة، سياسيًا وثقافيًا، في أوروبا اللاتينيّة: انقلاب كولّيتّي، تحوّلات سوليرز وكرستيڤا من الماويّة إلى المستيكيّة إلى الاحتفاء بالنظام الاجتماعيّ في الولايات المتّحدة، ظهور أندريه گلوكسمان، المُريد الساخر

---

*) أوروبا اللاتينيّة: الدول الأوروپيّة التي تتكلّم بلغات رومانسيّة مشتقّة من اللغة اللاتينيّة، أي اللغات الفرنسيّة، الإيطاليّة، الإسپانيّة، البرتغاليّة، الرومانيّة. [المترجم].

لألتوسير – وقد حدث هذا كلّه بهذا القدر أو ذاك ضمن مناخ ترحيب في أوروبا الغربيّة لأنظمة الحُكم القائمة.

ولكنْ، في الفصلَيْن الثاني والثالث ("البنية والذات،" "الطبيعة والتاريخ")، يتحدّث أندرسن بأقصى قوّته كمنظّر ماركسيّ، إذ نجده هنا تحديدًا يستعرض بدايةً توصيفًا لهزيمة الماركسيّة اللاتينيّة على يد مُناوئتها، البنيويّة ومابعد البنيويّة، التي دفعت الماركسيّة إلى مواجهة مباشرة: في جوهر المجال الذي لطالما ادّعت الماركسيّة أنّها الأقدر على التفسير من كلّ الآخرين – العلاقات بين البنية والذات، المنظومة والفاعليّة، في التاريخ والمجتمع البشريَّيْن. وبعد استعراض الاشتباك ومن ثمّ النصر الذي، بحسب كلمات أندرسن، جعل "باريس مركز الرجعيّة الفكريّة الأوروبيّة،" يتابع في القسم الأكثر أصالةً في الكتاب، ليتدخّل عبر شنّ أقصى هجوم منطقيٍّ لاذعٍ - سبق لي رؤيته - على الأفكار البنيويّة ومابعد البنيويّة. أما قوّة أندرسن في الإقناع في هذه الصفحات، فتكمن جزئيًا في استعداده لمجابهة البنيويّة عند أصولها – على الأخصّ سوسور والنموذج اللسانيّ المُستمَدّ منه. وإنّ التوظيف الشامل للنموذج اللسانيّ، كما يحاجج، هو سبب "قياسات التّمثيل التعسّفيّة" العديدة في البنيويّة: "فرط اللغة،" "وهن الحقيقة،" "عشوائيّة التاريخ،"، و – المفارقة الأفضل – "قلب البنى [عكسيًا]." وبهدف التقييم الملائم لهذه التعسّفات، لا يلجأ أندرسن إلى ماركس، بل إلى سوسور، ليشهد أن لا النَّسَب ولا الاقتصاد مكافئان لمؤسّسة اللغة. وبهذا، بعد تكريس الحرح الجينيالوجيّ للبنيويّة، يقدّم من ثمّ تحليلًا للبنيويّة ومابعد البنيويّة، معتمدًا على نفسه، يبيّن بدقّة السبب الذي يكون فيه هؤلاء المُدَّعون الفلسفيّون لموقع الماركسيّة في فرنسا وإيطاليا ضئيلي الاهتمام بالتغيير الاجتماعيّ، بل وحتّى عديمي

الاهتمام، كما في حالة ديريدا، باستكشاف الواقع الاجتماعيّ أو الدفاع عن وجهة نظرٍ سياسيّةٍ محدَّدة. (بشأن هذه النقطة الأخيرة، سيُدرك قرّاء مدرسة ييل في النقد الأدبيّ نقدًا مُضمَرًا لتلك الممارسة.) أما الاستثناء الأكبر في أوروبا الغربيّة، فهو هابرماس، إذ إنّ فلسفته في اللغة والتاريخ، بمصادرها العائدة إلى ماركسيّة مدرسة فرانكفورت، لا تُقصي السياسة بذاتها – بالرغم من صلاتها الكثيرة بالبنيويّة. وكما يقول أندرسن: "بخلاف أيٍّ من نظرائه في فرنسا، حاول هابرماس إجراء تحليلٍ بنيويٍّ مباشر للنزعات الوشيكة للرأسماليّة المعاصرة، ولإمكانيّة اندلاع أزمات تغيير منظومات انطلاقًا منها." ويختتم أندرسن فصله الثالث باستعراض سريع للمصير السياسيّ للحركات الشيوعيّة العالميّة من الحرب الباردة مرورًا بخروشوف، وماو، والأورو- شيوعيّة – السياقات السياسيّة العمليّة لإخفاق الماركسيّة اللاتينيّة وصعود البنيويّة المُرافق.

في "الملحق" يتناول أندرسن مجموعة علاقات بين الماركسيّة والاشتراكيّة، وفي أثناء انشغاله في هذا، لا بدّ من مواجهة "الادّعاءات المعرفيّة" للأولى مع الطاقات الطوباويّة والأخلاقيّة المتجدّدة للأخيرة. وكمعارضٍ لاعتبار الصراع الطبقيّ الفاعل التاريخيّ الرئيس للتغيير الاجتماعيّ، يدخل أندرسن في سجال تعاطفيّ مع الناطقين بلسان النسويّة والحركة المناهضة للأسلحة النوويّة. ويشير بحرص (بلا أدنى تحفّظات دفاعيّة) إلى نواقص العُرف الماركسيّ في موضوع المرأة وإلى المطالبة السامية الخاصّة بمناصري مناهضة الأسلحة النوويّة بأنّنا جميعًا على شفا الإبادة. وكذلك، يُطلق دعوةً بليغةً من أجل اندماج هذه الحركات الراديكاليّة. ولكنْ، في النهاية، يحاجج أندرسن دفاعًا عن أولويّة المادّيّة التاريخيّة: فالفائدة ستكون عابرةً للجندر واللون، كما أنّ للرأسماليّيْن، لا

أقل من الاشتراكيّين، مصلحة واضحة في البقاء على قيد الحياة. وبالطبع، فإنّ الإشارة الضمنيّة إلى أنّ الحركَتَيْن النسويّة والمناهضة للأسلحة النوويّة ليستا راديكاليَّتَيْن كفايةً لن تبقى مُعلَّقةً بلا إجابة. فمن جانب آخر، هذا هو نوع التحدّي الجَسور والحيويّ الذي يكتبه على الدوام. وينبغي أن يصبح كتاب على خطى المادّيّة التاريخيّة محور سجالٍ علاوةً على كونه محور تثقيف.

**فرانك لنتريتشيا**

# تصدير

يحتاج نصّ هذا الكتاب القصير إلى شيءٍ من الشرح. حينما دعاني برنامج النظريّة النقديّة في جامعة كاليفورنيا في إرڤاين لإلقاء ثلاث محاضرات في سلسلةٍ، ترتبط بمكتبة ويلِكْ، اخترتُ أن أناقش الوضع الراهن لنظريّةٍ واحدةٍ فقط. وبما أنّني كنتُ قد حاولتُ تقديم عرضٍ في منتصف السبعينيّات لتطوّر الماركسيّة في أوروبا الغربيّة منذ الحرب العالميّة الأولى، مقدّمًا عدّة تكهّنات لما ستكون عليه اتّجاهاتها المستقبليّة على الأرجح، بدا مؤاتيًا أن أراجع التطوّرات الفكريّة منذئذٍ، وأرى نتيجة تخميناتي القديمة. النتيجة ليست جزءًا ثانيًا لكتاب تأمّلات في الماركسيّة الغربيّة بالضبط. ويعود هذا جزئيًا إلى أنّ الفترة التي يتناولها الكتاب قصيرةٌ جدًا – عقدٌ واحدٌ بالكاد، فعليًا. ولا تسمح مثل هذه الفترة بنمط النظرة الاستعاديّة الراسخة التي يمكن لنصف قرنٍ من التاريخ أن يُتيحها. إذ دائمًا ما تكون التّناسبات والعلاقات ميّالةً إلى التّقصير، إذا انطلقت من مسافةٍ قريبةٍ كهذه – مع تشوّهاتٍ لاحقة. كما يختلف شكل التحليلات المقدَّمة هنا عن ذلك التوصيف القديم. بما أنّها محاضرات، في مكانٍ أكاديميّ، فإنّها تُوظِّف خطابًا أقلّ رسميّة ممّا تفعله صفحات الكُتُب عادةً، خطابًا يتضمّن استخدامًا أكثر لضمير المتكلّم. وبدا أنّ من الزّيف تغيير هذا الأمر بعد انقضاء الحدث؛ ولكنّها تبقى سمةً تستلزم العُذر. وثمة سمة مميّزة لهذا النصّ أيضًا، كما سيتبيّن لاحقًا، وهي تركيزه المباشر على الموضوع:

إذ قُدِّم تحت يافطة ملاحظاتٍ عامة على فكرة "النظريّة النقديّة" بحدّ ذاتها، وعلى التباساتها.

وثمّة افتراقٌ آخر عن خطوط الدراسة السابقة يمكن ملاحظته. في مناسبة هذا الكتاب، لم يكن استعراض التطوّرات داخل الماركسيّة ليصبح عمليًا، لولا بعض التركيز على التطوّرات الفلسفيّة المُرافقة خارج الماركسيّة، حينما أثّرت، أو بدت مؤثّرةً، على مصائرها. ولهذا السبب، كُرّس قسطٌ كبيرٌ من المحاضرة الثانية لنقاشٍ حول البنيويّة ومابعد البنيويّة الفرنسيّة. وامتناناتي هنا نوعان: أدين بالإلهام العامّ لمعالجتي لهذا الحقل إلى سباستيانو تمپانارو، الذي يُعَدّ جمعه بين البحث النقديّ والثبات السياسيّ مثالًا نموذجيًا لكل اشتراكيٍّ من جيلي. وأدين كثيرًا لپيتر ديوز من أجل التأمّلات في الشأن المحليّ. وكتابه القادم حول هذا الموضوع، نقدٌ للحداثة الفلسفيّة الفرنسيّة،(*) وهو أوسع بما لا يُقارَن في المدى وأجدى في النتيجة، مكتوبٌ بتمكّنٍ وتناغمٍ، لا أمتلكهما: وسرعان ما سيُنهي صدورُه صلاحيّةَ صفحات كتابي هذا بهذا القدر أو ذاك. وستكون هذه الصفحات قد أدّت مهمّتها، مع أنّها سجلٌّ مُعارِضٌ بعض الشيء، إن كانت ممهِّدةً لأفكاره على نحوٍ ما.

وكي أختم المحاضرات، أضفتُ ملحقًا، يطرح عدّة مشكلات، لم تُطرَح على نحوٍ مباشر في المحاضرات – قضايا تتعلّق بالعلاقات بين الماركسيّة والاشتراكيّة جوهريًا. وبالمجمل، يحاول الكتاب اقتفاء خطى حركات المادّيّة التاريخيّة على طول السنوات الماضية، والتي اتّخذت أكثر

---

*) ليس هناك كتاب بهذا العنوان للفيلسوف البريطانيّ پيتر ديوزPeter Dews. وربمّا غيّره لاحقًا، وعلى الأغلب أنّ الكتاب المقصود هو منطقيّات التفكّك: الفكر مابعد البنيويّ وادّعاءات النظريّة النقديّة الذي صدر عام ١٩٨٧. [المترجم]

من اتّجاه. وربمّا لن تكون النتائج، بالضرورة، أكثر من مجرّد قراءة مؤقّتة. وكما هي فعليًا، أُريدَ منها ببساطة أن تقدِّم دليلاً أوّليًا لبعض التغيّرات في البيئة الفكريّة مع انتهاء السبعينيّات ودخول الثمانينيّات. وأشعر بالسعادة لأنّها ظهرت ضمن سلسلةٍ مرتبطةٍ باسم رينيه ويلِكْ، عميد الأدب المقارن ومعلّم في تاريخ النقد. ولا بدّ لعالميّة ذهنه، ودفاعه الملتزم عن المعايير الكلاسيكيّة للتثمين والمحاجّة العقلانيّة أن يلقيا احترام كلّ مَنْ له علاقة بقيم الماركسيّة – وهي منظومةٌ فكريّةٌ بعيدةٌ عن فكره. وفي سائر الأحوال، إنها جديرةٌ باحترامي. في نهاية كتابه تمييزات، قدّم ويلك لقرّائه "خريطةً للنقد المعاصر في أوروبا". وما أحاول تقديمه هنا هو شيءٌ من هذا القبيل، ولكنْ، للماديّة التاريخيّة في أميركا الشماليّة وأوروبا الغربيّة. أودّ أن أعبّر عن شكرٍ خاصّ لفرانك ومليسا لنتريتشيا، مارك پوستر، وجون وينر على الفرصة التي أتاحوها لقيامي بهذه المحاولة، وعلى طِيب ضيافتهم في إرڤاين.

# ١. التكهّن والتحقّق

يتضمّن مصطلح "النظريّة النقديّة"، الذي يجمعنا هنا الليلة، التباساته الفريدة، برغم كونها مُنتجةً. نظريّةُ ماذا، في المقام الأوّل؟ تتأرجح الاستخدامات بين قطبَيْن: قطب الأدب، كما هو متعارف عليه في السائد، كما يذكّرنا اسم وعمل مَنْ نحتفي به اليوم. ولكنْ، أيضًا قطب المجتمع، كما يشير العُرْف الأقلّ انتشارًا، ولكنْ، الأكثر وضوحًا وإثارةً للسجال. في هذه النسخة الثانية، غالبًا ما تكتسب المفردتان اللتان تُكوِّنان صيغة المصطلح أحرفًا استهلاليّةً كبيرة، كإشارةٍ إلى مسافته التي تميِّزه عن القطب الأوّل. ويُثير المُكوِّن الثاني من المصطلح أسئلةً مماثلة. ما نوع النقد الذي يُنظَّر له؟ من أيّة أرضيّة، واستنادًا إلى أيّ مبادئ؟ ثمّة مدى واسع من المواقف المُحتمَلة على المحكّ هنا، كما يتوضّح من خلال سلسلة المحاضرات هذه بذاتها، من خلال شموليّتها. وعمليًا، فإنّ جوهر تعدّد المواقف داخل النقد الأدبيّ، مع احتكاكاتها وصداماتها المُرافقة، مال دومًا إلى الإشارة ضمنيًا إلى الأدبيّ إلى جانب الاجتماعيّ، كما سيلاحظ قرّاء كتاب رينيه ويلِكْ تاريخ النقد. وغالبًا ما كان يُسلَّم بهذا الارتباط المُلزِم بين المجالَيْن حتّى على يد مَنْ كانوا شديدي الإنكار لفكرة "النظريّة" بحدّ ذاتها. إذ إنّ نقد الأدب، كما صرَّح ليڤس في نهاية المطاف، هو "نقد الحياة". ولم تنقلب هذه الحركة الإجباريّة، الصريحة أو المُضمَرة، من الأدبيّ إلى الاجتماعيّ، لتصبح حركةً

معكوسةً من الاجتماعيّ إلى الأدبيّ بالعموم. الأسباب ليست صعبة الإدراك. فالنقد الأدبيّ، أكان "عمليًا [تطبيقيًا]" أم "نظريًا"، ليس إلا هذا عادةً، أي نقد – فدافعه التقييميّ الراسخ يميل على نحوٍ عفويٍّ إلى قطع حدود النصّ باتّجاه الحياة المُرافقة الواقعة خارجه. ولا تمتلك النظريّة الاجتماعيّة بذاتها، وعلى نحوٍ پارادوكسيّ، حِملًا تمييزيًا مقابِلًا ينبني عليها. ولطالما كانت نظريّة الفعل السائد التي تهيمن على سوسيولوجيا أميركا الشماليّة مثالًا واضحًا على هذا الأمر. فبينما تفرض معظمَ نظريّات الأدب، صراحةً أو ضمنيًا، خطابًا ما على المجتمع، نجد، بالمقابل، أنّ نظريّات المجتمع التي تتضمّن خطابًا يخصّ الأدب، وإنْ على نحوٍ غير مباشر، قليلةٌ نسبيًا. من الصعب تصوُّر وجود شعريّةٍ پارسونيّة؛[*] بينما من شديد السّهولة التقاط سوسيولوجيا أو تاريخٍ يعمل داخل النّقد الجديد.

أما النظريّة النقديّة التي سأناقشها ضمن هذا السياق، فهي استثناء. تندرج الماركسيّة، بالطبع، كُلّيًا ومُسبَقًا تحت تصنيف منظومات الفكر المَعنيّة بطبيعة المجتمع، وإدارته ككل. ولكنّها، برغم هذا، وبخلاف معظم منافسيها ضمن هذا الحقل، طوّرت خطابًا شاملًا عن الأدب في هذا القرن [العشرين]. وثمّة عددٌ من الأسباب هنا، ولكنْ، يمكن إيجاد أحدها بلا أدنى شكّ في جوهر تصلُّب النقد الذي أجراه مؤسِّسا المادّيّة التاريخيّة على النظام الرأسماليّ الذي عاشا في ظلّه. مع امتلاكها وجهة نظرٍ نقديّةً راديكاليّةً ومنيعةً منذ البداية، حُملت الماركسيّة بسلاسةٍ، بفعل قوّتها الدافعة الخاصّة، كما هي، إلى مجال النقد الأدبيّ. وتُبيّن مراسلات ماركس

---

*) نسبةً إلى السوسيولوجيّ الأميركيّ تالكُتْ پارسنزTalcott Parsons(١٩٠٢-١٩٧٩)، الذي اشتُهر بتطوير نظريّة ماكس ڤيبر "نظريّة الفعل الاجتماعيّ". [المترجم]

مع لاسال(*) المدى الذي كانت فيه هذه الحركة طبيعيّةً، منذ إشاراتها الافتتاحيّة. وهذا لا يعني القول بوجود أيّ توافقٍ سهلٍ بين الخطابَيْن الاجتماعيّ والأدبيّ داخل الماركسيّة، آنذاك أو لاحقًا. على العكس، لطالما كان سجلّ علاقاتهما معقّدًا، متوتّرًا، ومتفاوتًا، تمزّقه انقطاعاتٌ، وابتعاداتٌ، ونهاياتٌ مسدودةٌ عديدة. ومن دون أدنى شكّ، تعود حقيقةُ عدم حدوث افتراقٍ كُلّيٍّ على الإطلاق، منذ أيام مهرنگ تقريبًا،(**) إلى حقيقة أنّه بعيدًا عن نقطة انطلاقهما النقديّة المشتركة، لطالما كان هناك خطٌّ رحلاتٍ تاريخيٌّ مطلقٌ على طول أفق كلٍّ منهما. وإذًا، ليس من المصادفةً كُلّيًا أنّه لا بدّ للعبارة الراهنة "النظريّة النقديّة" من امتلاك دلالَتَيْن مهيمنَتَيْن: من جهة، كَمٌّ عموميٌّ من النظريّة المتعلّقة بالأدب، ومن الجهة الثانية مُدوَّنةٌ نظريّةٌ خاصّة متعلّقةٌ بالمجتمع منذ ماركس. وهذه [النظريّة] الثانية هي التي تكتسب الأحرف الاستهلاليّة عادةً، وهو انتقالٌ إلى التشديد متأثّرٌ جوهريًا بمدرسة فرانكفورت في الثلاثينيّات. وكان هوركهايمر، الذي قنَّنَ هذا المعنى عام ١٩٣٧، يريد أن يستعيد معه الحافّة الفلسفيّة الحادّة لماديّة ماركس المُثلَّمة بإفراط – كما رآها جيله – بفعل إرث الأمميّة الثانية. وصرّح هوركهايمر أنّ "الشاغل الوحيد" سياسيًا للمنظّر النقديّ كان "تسريع تطوّرٍ ينبغي أن يُفضي إلى مجتمعٍ بلا استغلال."(***) وعلى

---

*) فردناند لاسالFerdinand Lassalle(١٨٢٥-١٨٦٤): أحد أبرز الاشتراكيّين الألمان في عصره. كان مُريدًا لماركس منذ عام ١٨٤٨، وأحد مؤسّسي الحركة العمّاليّة الألمانيّة. [المترجم]

**) فرانتس مهرنگFranz Mehring(١٨٦٤-١٩١٩): صحفيّ ومؤرّخ ألمانيّ، كتب تأريخًا من أربع مجلّدات للحزب الديمقراطيّ الاجتماعيّ الألمانيّ تاريخ الديمقراطيّة الاجتماعيّة الألمانيّة (١٨٩٧-١٨٩٨)، وسيرةً لماركس، كارل ماركس: قصّة حياته (١٩١٨). [المترجم]

*** Max Horkheimer, 'Traditionelle und kritische Theorie', Zeitschriftfiir Sozial forschung, Vol. 2 , 1937, p.274.

وتابع حديثه بالإشارة إلى أنّ مثل هذا المنظّر "قد يجد نفسه في موقع تعارضٍ مع الآراء السائدة بين المُستغَلّين" – وفعليًا، "من دون إمكانيّة حدوث هذا النزاع لن تكون ثمّةَ حاجةٌ إلى النظريّة التي يريدونها، بما أنّها ستكون متوفّرةً أساسًا".

أيّة حال، فقد سعى فكريًا – بحسب كلمات أدورنو الأخيرة – "إلى جعل البشر واعين نظريًا لماهيّة الأمر الذي يميّز الماديّة".(*) ويكمن الاندفاع الأساسيّ لتدخّلات مدرسة فرانكفورت على طول السنين في هذا الاتّجاه فحسب – تفسيرٌ نقديٌّ طويلٌ وحماسيٌّ لموروثات وتناقضات الفلسفة الكلاسيكيّة وأخلافها المعاصرين، وهو تفسيرٌ أفضى على نحوٍ متزايدٍ، مع مرور الوقت، باتّجاه مجالات الأدب والفنّ في عمل أدورنو أو ماركوزه، اللذَيْن دفعا أعمالهما للاستقرار في مجال الإستطيقا. ومع ذلك، فإنّ الاكتفاء بتعريف الماركسيّة بكونها نظريّةً نقديّةً في ما يخصّ هدف تحقيق مجتمع بلا طبقات فحسب، أو بكونها إجراءات لفلسفةٍ ذات وعي ماديٍّ، لهو غير كافٍ على الإطلاق. فالملاءمة الحقيقيّة للمصطلح بالنسبة للماركسيّة تكمن في مكان آخر.

وما يميّز نمط النقد الذي تمثّله الماديّة التاريخيّة من حيث المبدأ هو أنّه يتضمّن نقدًا ذاتيًا كجزءٍ مستمرّ، لا يُجتزأ منه. أي أنّ الماركسيّة نظرية عن التاريخ تدّعي، في الوقت ذاته، أنّها تقدّم تاريخًا للنظريّة. ماركسيّةٌ عن الماركسيّة، هذا ما نُقش في دستور مبادئها من البداية، حينما حدَّد ماركس وإنگلس شروط اكتشافاتهما الفكريّة، بكونها بروز التعارضات الطبقيّة المُحدِّدة للمجتمع الرأسماليّ بذاته، وأنّ أهدافهما السياسيّة ليست محض "وضعٍ مثاليٍّ"، بل هي متولّدةٌ بفعل "الحركة الحقيقيّة للأشياء". ولم يتضمّن هذا التصوّر أيّ عنصرٍ من عناصر اليقين المطمئنّ – كما لو كانت الحقيقة مكفولةً عبر تعاقب الزمن من الآن فصاعدًا، أي الكينونة عبر الصيرورة، تكون عقيدتهما مُحصَّنةً ضدّ الخطأ بمجرّد الانغماس في التغيير. "الثورات البروليتاريّة،" يقول ماركس، "تنتقد ذاتها على الدوام، وتقاطع

(*) Theodor Adorno, Negative Dialectics, London 1973, p . 197

نفسها بصورةٍ متواصلةٍ في أثناء سَيْرها، وتعود ثانيةً إلى ما بدا أنّها أنجزتْهُ، لتبدأ فيه من جديد، وتسخر من نواقص محاولاتها الأولى ونقاط ضعفها وتفاهاتها باستقصاء لا رحمة فيه، ويبدو أنّها تطرح عدوّها أرضًا، لا لشيء إلا ليتمكّن من أن يستمدّ قوّةً جديدةً من الأرض وينهض ثانيةً أمامها وهو أشدّ عتوًّا."(*) بعد جيلَينْ، كان كارل كورش(**) أوّل مَنْ طبّق هذا النقد الذاتيّ الثوريّ على تطوّر الماركسيّة منذ أيام اندفاعتها عام ١٨٤٨، مميِّزًا – بحسب تعبيره – "ثلاث مراحل أساسيّة مرّت بها النظريّة الماركسيّة منذ ولادتها – وقد كان هذا حتميًا ضمن سياق التطوّر الاجتماعيّ الملموس لهذه الحقبة."(***) كُتبت هذه الكلمات عام ١٩٢٣. ومن دون أن يبدو متنبّهًا فعليًا لما يحدث، كان مؤلّفها يدشّن عبرها مرحلةً رابعةً في تاريخ النظريّة الماركسيّة –مرحلة سيكون شكلها النهائيّ بعيدًا من توقّعاته وآماله آنذاك. ولقد حاولتُ شخصيًا استكشاف شيءٍ من ماهيّة الشكل الذي صارت عليه، في مقالةٍ عن مسار ونموذج الماركسيّة الغربيّة منذ نهاية الحرب العالميّة الأولى حتّى نهاية الازدهار الطويل إثر الحرب العالميّة الثانيّة – أي نصف القرن الممتدّ بين عامَي ١٩١٨ و١٩٦٨ (****) وقد تضمّنَ ذلك الاستعراض، الذي كُتب أواسط السبعينيّات، تشخيصًا وبعض التكهّنات. وقد قدَّم كشف حسابٍ مؤقّتًا لفترةٍ طويلةٍ، بدت بأنّها تقترب من نهايتها، واقترح اتّجاهاتٍ أخرى ستتحرّك أو ينبغي أن تتحرّك الماركسيّة فيها، في

---

(* Karl Marx, 'The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte', in Marx-Engels, Selected Works, Moscow 1951 , p.228. [الطبعة العربيّة، ص١٥٧]

(** كارل كورش Karl Korsch (١٨٨٦-١٩٦١): منظّر ماركسيّ ألمانيّ، يعد أحد أبرز الأسماء التي كرّست أسس الماركسيّة الغربيّة. أبرز كُتُبه هو الماركسيّة والفلسفة (١٩٢٣). [المترجم]

(*** Karl Korsch, Marxism and Philosophy, London 1970, p.51.

(**** Considerations on Western Marxism, London 1976.

وضعٍ جديد. وأحد المقاصد الأساسيّة لهذه المحاضرات سيكون تبيان دقّة تحليل وتوقّعات ذلك الكتاب، في ضوء التطوّرات اللاحقة.

ولكنْ، قبل الشروع بهذه المهمّة، لا بدّ من الإشارة إلى ملاحظةٍ أوّليّة. لقد قلتُ إنّ الماركسيّة تفترق عن التنويعات الأخرى جميعها للنظريّة النقديّة، وذلك في قدرتها – أو طموحها على الأقلّ – على إنتاج نظريّة نقدٍّ ذاتيٍّ قادرةٍ على تفسير تكوينها وتحوّلاتها. وتحتاج هذه الخاصّيّة المميِّزة إلى توضيحات أكثر بطبيعة الحال. لا نتوقّع من الفيزياء أو البيولوجيا أن تمدّنا بالمفاهيم اللازمة للتفكير بنشوئها كعلم. إذ إنّنا بحاجة إلى مفردات أخرى من أجل هذا الهدف، مفرداتٍ مغروسةٍ ضمن سياقٍ متمايزٍ عادةً، بكونه سياق "اكتشاف"، وليس سياق "تأكيد". ومن المؤكّد أنّ مبادئ وضوح تاريخ هذه العلوم لا تقع خارجها. بل على العكس، تكمن المفارقة، حالَ تكوُّنها، في أنّ تلك العلوم تحقّق عادةً درجةً عاليةً نسبيًا من التطوّر المتأصّل الذي ينتظم عبر المشكلات الخاصّة التي تظهر في كلٍّ منها وعبر حلولها اللاحقة. ولا يتردّد جورج كانغيليم، وهو مؤرّخ علوم الحياة شديد الالتزام بدراسة الأبعاد الاجتماعيّة "المعياريّة" المؤثّرة عليها، في اعتبار "نشاطها [المشترك] الأكسيولوجيّ [القِيَميّ]، هو البحث عن الحقيقة"،(*) حيث يعمل كمنظِّمٍ داخليٍّ على نحو متزايد، وإنْ ليس كُلّيًا، لعزلها عن النظام الخارجيّ المطلق للاتّجاهات ضمن التاريخ الثقافيّ أو السياسيّ. ويمكن للمرء القول إنّه على الرغم من أنّ أصول العلوم الطبيعيّة تتملّص من حقلها النظريّ كُلّيًا، فإنّ تعاظُم تطوّرها يترافق مع تضاؤل حاجتها إلى أيّ حقلٍ نظريٍّ آخر، يفسّر تطوّرها. إذ إنّ "البحث

---

(*) Georges Canguilhem, Etudes d'Histoire de Philosophie des Sciences, Paris 1970, p. 19. [الطبعة العربيّة، ص٥٢].

عن الحقيقة" المُمَأسَس، وبنية المشكلات التي يطرحها الأنموذج الذي يحكمها، يكفيان كمعيارٍ مهيمنٍ لتبرير نمُوّها. ويؤكّد كانغيليم، مثل نظيره لاكاتوش في فلسفة العلوم الأنغلو-ساكسونيّة،(*) في هذا السياق أولويّة التاريخ الداخليّ لمفاهيم العلوم الطبيعيّة، في تعاقب انشقاقاتها، وتفرّعاتها، وتحوّلاتها. ووفقًا لكانغيليم، فإنّ تاريخها الخارجيّ، الحاضر على الدوام، لا يصبح حاسمًا بالمصادفة عادةً إلا عند نقاط الاتّصال حين يتعثّر التقدّم "الطبيعيّ".

وعلى نحوٍ معاكس، نادرًا ما عبّرت الفروع المعرفيّة الأخرى مثل الدراسات الأدبيّة – التي تُوصَف عادةً بالعلوم الإنسانيّة – عن أدنى ادّعاء بتقدّمٍ عقلانيٍّ تراكميٍّ من هذا النوع. إذ تكون دومًا تابعةً للنمط ذاته من النزعات الخارجيّة في أصولها، ولكنّها لا تتملّص منها بالطريقة ذاتها في ما بعد. بمعنى آخر، إنّها لا تمتلك استقرارًا قِيَميًا مُستمَدًّا من استقلاليّة قابليّة التحرّك الفعليّة، أو المُنعَكسة ذاتيًا، القادرة على تفسير أنماط بحثها المتغيّرة في ما يخصّ المفاهيم الخاصّة بها. وثمة فرعٌ معرفيٌّ واحدٌ سعى صراحةً نحو فعل هذا، ألا وهو – بكل تأكيد - سوسيولوجيا المعرفة الذي طوّره شِلر ومانهايم.(**) ولكنّ جهده تجاوز ما رُسم له، لينتهي إلى نسبويّةٍ، أنكرت فعليًا أيّ صلاحيةٍ معرفيّةٍ للأيديولوجيات أو الطوباويّات التي فكّكتها، ما أدّى إلى تقويض دعاواها أساسًا. "الـ 'كل' المتعلّق بالمفهوم الكُلّيّ غير التمييزيّ للأيديولوجيا،" كما يشير أدورنو،

---

*) جورج كانغيليم Georges Canguilhem (١٩٠٤-١٩٩٥): طبيب وفيلسوف فرنسيّ تخصّص في فلسفة العلوم، من أهم كُتُبه دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها (١٩٦٨). إمري لاكاتوش Imre Lakatos (١٩٢٢-١٩٧٤): فيلسوف هنگاريّ-بريطانيّ في الرياضيّات والعلوم. أبرز كُتُبه براهين وتفنيدات: منطق الاكتشاف الرياضيّاتيّ (١٩٧٦). [المترجم]

**) ماكس شِلر Max Scheler (١٨٧٤-١٩٢٨): فيلسوف ألمانيّ، من أهمّ كُتُبه أشكال المعرفة والمجتمع (١٩٢٦). كارل مانهايم (أو كاروي مانهايم) (١٨٩٣-١٩٤٧): سوسيولوجيّ هنگاريّ، من أهمّ كُتُبه الأيديولوجيا واليوتوبيا (١٩٢٩). [المترجم]

"ينتهي في العَدَم. إذ حالما يتوقّف عن كونه مختلفًا عن أيّ وعيٍ حقيقيٍّ، لن يعود بعدئذٍ ملائمًا لانتقاد وعيّ زائف."(*) ولقد كان محقًا في تشديده على أنّ الحدّ الذي يفصل أيّ سوسيولوجيا معرفةٍ مماثلة عن المادّيّة التاريخيّة هو "فكرة حقيقةٍ موضوعيّةٍ". وسنرى الأهمّيّة المفاجئة لهذه العبارة التي قد تبدو بدهيّةً في لقائنا غدًا. أما الآن، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ البروتوكولات من أجل دراسةٍ متمعّنةٍ ماركسيّةٍ للماركسيّة يجب أن تكون ثنائيّةً بالتالي. فمن جهة، لا بدّ لمصير المادّيّة التاريخيّة في أيّة فترةٍ معطاةٍ أن يتموضع، في المقام الأوّل، داخل الشبكة المعقّدة للصراعات الطبقيّة القوميّة والأمميّة التي تميّزها، والتي تكون أدواتها الفكريّة مُصمَّمةً بحيث تلتقط مسار تلك الصراعات. وكانت النظريّة الماركسيّة، الميّالة إلى فَهْم العالم، تهدف على الدوام إلى وحدةٍ تقاربيّةٍ مع ممارسةٍ عامّة، تسعى إلى تحويلها. وبذا فقد كان مسار النظريّة مُحدَّدًا دومًا وأساسًا بمصير تلك الممارسة. وبالتالي، وحتميًا، سيكون أيّ تقرير عن ماركسيّة العقد الماضي تأريخًا سياسيًا لبيئتها الخارجيّة في المقام الأوّل. وبمحاكاةٍ ساخرةٍ لشعار مدرسة رانكه التاريخيّة الألمانيّة، يمكن للمرء التحدّث عنPrimat der Aussenpolitik دائمةٍ(**) في أيّ توصيفٍ موثوقٍ لتطوّر المادّيّة التاريخيّة كنظريّة – في هذا السياق، سيكون هو المعاكس التامّ لترتيب الأولويّات في كتاب ويلِكْ ووارِنْ نظريّة الأدب، حيث تغلب المقاربة "المتأصّلة" على المقاربة "الخارجيّة" [العَرَضيّة].(***) ولكنْ، في الوقت ذاته، وبالتحديد

---

(*) Negative Dialectics, p. 198.

(**) "أولويّة السياسة الخارجيّة"، بالألمانيّة في الأصل. وهنا إشارةٌ إلى إحدى السمات التي كان المؤرّخ الألمانيّ ليوپولد فون رانكهLeopold von Ranke (١٧٩٥-١٨٨٦) قد وضع أُسسها في الكتابة التاريخيّة، إلى جانب الاعتماد على المصادر الرئيسة، والتركيز على التأريخ السرديّ. [المترجم]

(***) René Wellek and Austin Warren, Theory of Literature , London 1963 قارن الصفحَتَيْن ٧٢-٧٤ بالصفحات ١٢٩-١٤١.

بسبب كلّ المسافة التي تفصل ماركس عن مانهايم (أو أخلافه الحديثين)، لا بدّ لمثل هذا التوصيف أن يواجه العقبات، والمصاعب، والمعوقات الداخليّة للنظريّة في محاولتها الخاصّة للاقتراب من حقيقةٍ عامّةٍ عن الزمن. فالتأريخ الاختزاليّ الصرف للماركسيّة، الذي يُرقّقها على سندان السياسات العالميّة، يناقض طبيعة موضوعها. إذ كان ثمّة اشتراكيّون قبل ماركس: فالفضيحة التي أحدثها، والتي لا تزال تُهين اشتراكيّيْن كثرًا – دع عنكَ الرأسماليّين – اليوم، كانت توّاقة إلى اشتراكيّة علميّة: أي، اشتراكيّة محكومة بمعايير أدلّة وحقيقة قابلةٍ للضبط عقلانيًا. والتأريخ الداخليّ، لمواطن العمى المعرفيّ والعقبات، علاوةً على التطوّرات أو التبصّرات، جوهريٌّ من أجل استقراءٍ حقيقيٍّ لمصائر الماركسيّة في هذه السنوات الماضية، وللسنوات الأخرى أيضًا. ومن دون هذا، ستكون صرامة النقد الذاتيّ الأصيل غائبةً: سينزع المآب إلى حركة التاريخ الأوسع إلى التملّص من، أو الابتعاد عن، التفسير المادّيّ للحصانة أو التبرّؤ الفكريّ.

لننتقل الآن إلى المسائل التي نريد تناولها. كان شكل الماركسيّة الغربيّة الذي استمرّ طويلًا بعد انتصار الثورة الروسيّة وانعزالها – كما حاولتُ توصيفه – نتاجًا جوهريًا للهزائم المتلاحقة للحركة العمّاليّة في معاقل الرأسماليّة المتقدّمة في أوروبا القاريّة،(*) بعد الفَتْح الأوّل على يد البلاشفة عام ١٩١٧. وقد جاءت تلك الهزائم في ثلاث موجات: الأولى، قمع التمرّد البروليتاريّ في أوروبا المركزيّة إثر الحرب العالميّة الأولى مباشرةً –في ألمانيا، والنمسا، وهنگاريا، وإيطاليا –بين عامَي ١٩١٨ و١٩٢٢، بحيث أعلنت الفاشيّة انتصارها في هذه البلدان جميعها خلال عقدٍ

*) أوروبا القارّيّة: أي أراضي أوروبا ما عدا الجُزر. ويُستخدَم التعبير عادةً للدلالة إلى أوروبا، باستثناء بريطانيا خاصّةً. [المترجم]

من الزمن. الثانية، تفكّك الجبهات الشعبيّة أواخر الثلاثينيّات، في إسپانيا وفرنسا، مع سقوط الجمهوريّة الإسپانيّة، وانهيار اليسار في فرنسا، ما مهّد الطريق لحكومة ڤيشي بعد عامَيْن. الثالثة والأخيرة، عجز حركات المقاومة التي قادتها الأحزاب الشيوعيّة والاشتراكيّة، وانتشرت في أرجاء أوروپا الغربيّة جميعها بين عامَي ١٩٤٥-١٩٤٦، عن ترجمة تفوّقها في الصراع المسلّح ضدّ النازيّة إلى أيّ شكلٍ من أشكال الهيمنة السياسيّة المستمرّة في ما بعد. وقد ساهم الانتعاش الاقتصاديّ الطويل مابعد الحرب في إخضاع الحركة العماليّة لرأس المال على نحوٍ تدرّجيٍّ مطّرد داخل الديمقراطيّات البرلمانيّة المستقرّة ومجتمعات الاستهلال الناشئة في نظام منظّمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية (OECD).

داخل هذه المجموعة الإجماليّة من الإحداثيّات التاريخيّة تبلور نمطٌ جديدٌ من النظريّة الماركسيّة. في الشرق، كانت الستالينيّة قد ترسّخت في الاتّحاد السوڤييتيّ. وفي الغرب، بقيت أقدم وأكبر المجتمعات الرأسماليّة في العالم منيعةً ضدّ أيّ إزعاج من أيّة تحدّيات ثوريّةٍ من تحت، في بريطانيا والولايات المتّحدة. وبين هذَيْن الجانبَيْن، ازدهر شكلٌ مابعد كلاسيكيّ من الماركسيّة في تلك المجتمعات، حيث كانت الحركة العماليّة قويةً بما يكفي لتشكيل تهديدٍ ثوريٍّ أصيلٍ لرأس المال، تجسَّد في ممارسةٍ سياسيّةٍ هائلةٍ، رسمت الأفق اللازم للفكر الاشتراكيّ بأسره، ولكنّها لم تكن قويّةً بما يكفي للإطاحة برأس المال فعليًا –بل على العكس، مُنيت بهزائم متعاقبةٍ وجذريّة في كلّ نقطة اختبار حرجة. كانت ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا البلدان الثلاثة الكبرى التي وجدت الماركسيّة الغربيّة فيها أوطانًا لها في العقود الخمسة الممتدّة بين عامَي ١٩١٨ و١٩٦٨. ولم يكن أمام طبيعة هذه الماركسيّة إلا أن تحمل دمغة الكوارث التي رافقتها وطوّقتها. ففي المقام

الأوّل، اتّسمت بقطع الصلات التي كان ينبغي أن تربطها بحركةٍ شعبيّةٍ من أجل الاشتراكيّة الثوريّة. وكانت هذه الصلات موجودةً في البداية، كما تُبيّن مهن ثلاثيّ آبائها المؤسّسين – لوكاتش، وكورش، وگرامشي، حيث كان كلٌّ منهم قائدًا ومُنظِّمًا فاعلاً في الحركة الشيوعيّة في بلاده في أعقاب الحرب العالميّة الأولى. ولكنْ، ما إنْ انتهى المطاف بهؤلاء الروّاد في المنفى أو السجن، تمزّقت النظريّة والممارسة بشدّة بفعل الضغوط المحيطة آنذاك. وسرعان ما انتقلت مراكز الماركسيّة كخطابٍ تدرّجيٍّ من المنظّمات العماليّة والأحزاب السياسيّة إلى مراكز الأبحاث والأقسام الجامعيّة. وبعد أن دُشِّن بظهور مدرسة فرانكفورت أواخر العشرينيّات وأوائل الثلاثينيّات، بات التغيير مطلقًا فعليًا إبّان فترة ذروة الحرب الباردة في الخمسينيّات، حيث قلّما وُجِد منظّر ماركسيٌّ له وزنه، ولا يعمل أستاذ كرسيٍّ في الجامعة، بدلًا من موقعٍ في الصراع الطبقيّ.

وقد انعكس هذا الانتقال في المجال المؤسّساتيّ في تحوّلٍ للتركيز الفكريّ. ففيما كان ماركس قد نجح في الانتقال من الفلسفة إلى السياسة إلى الاقتصاد في دراساته، قلبت الماركسيّة الغربيّة مساره هذا. إذ تلاشت التحليلات الاقتصاديّة الجوهريّة للرأسماليّة، ضمن منظور ماركسيّ، بقدرٍ كبير بعد الكساد الكبير؛ وتضاءل المسح السياسيّ للدولة البورجوازيّة بعد إسكات صوت گرامشي؛ وكاد النقاش الاستراتيجيّ حيال الطُّرُق المُفضية إلى اشتراكيّةٍ قابلةٍ للتحقّق يختفي كُلّيًا. أما ما حلَّ محلّها على نحوٍ متزايد، فكان إحياءً لخطابٍ فلسفيٍّ مضبوط، يتركّز بدوره على المسائل المتعلّقة بالمناهج – أي كانت طبيعته إبستمولوجيّة أكثر من كونها وجوديّة. وضمن هذا السياق، برهن عمل كورش الماركسيّة والفلسفة الذي صدر عام

١٩٢٣ على كونه نبوئيًا. إذ أنتج كلٌّ من سارتر، وأدورنو، وألتوسير، وماركوزه، وديلا ڤولپه، ولوكاتش، وبلوخ، وكولّيتّي أطروحات توفيقيّة تركّز جوهريًا على مسائل المعرفة، بصرف النظر عن مدى إعادة صياغتها ديالكتيكيًا، مكتوبةٍ بأسلوبٍ ذي صعوبةٍ تِقْنِيّة مصطلحيّة عويصة. ولكلٍّ بحسب مقصده، عادوا إلى إرث فلسفيّ يسبق ماركس نفسه: هيگل، سپينوزا، كَنْت، كيركگورد، شِلِنگ، وآخرين. وفي الوقت ذاته، تطوّرت كلُّ مدرسةٍ داخل الماركسيّة الغربيّة، بتقاربٍ كبير، غالبًا ما بدا بكونه شبه تكافلٍ، مع منظومات فكريّة مُعاصرةٍ لها ذات طبيعة غير ماركسيّة؛ حيث استُعيرت مفاهيم وثيمات من ڤيبر عند لوكاتش، كروتشه عند گرامشي، هايدگر عند سارتر، لاكان عند ألتوسير، يلمسلو عند ديلا ڤولپه،(*) وما إلى ذلك. وقد كان تنميط هذه المجموعة من العلاقات الجانبيّة بالثقافة البورجوازيّة، الغريبة عن عُرف الماركسيّة الكلاسيكيّة، وظيفةً بحدّ ذاتها من أجل تفكيك العلاقات التي كانت قائمةً في ما مضى بين الماركسيّة وممارسة حركة العمّال. وقد أدّى سقوط هذه الأخيرة [حركة العمّال] بدوره إلى توجيه العُرف الماركسيّ الغربيّ بأكمله باتّجاه تشاؤميّة داخليّة، تتمثّل في جوهر الابتكارات التي قدّمتْها تلك الحركة إلى المجال الثيماتيّ للمادّيّة التاريخيّة – أكان هذا في نظريّة سارتر عن منطق النُّدرة، أو رؤية ماركوزه للنزعة الاجتماعيّة أحاديّة الاتّجاه، أو إصرار ألتوسير على ديمومة الوَهْم الأيديولوجيّ، أو خوف بنيامين من الاستيلاء على تاريخ الماضي، أو حتّى رواقيّة گرامشي السوداويّة.

وفي الوقت ذاته، وضمن نطاقاتها المُقيّدة حديثًا، كانت روعة هذا العُرف وخصوبته لافتَتَيْن بالمعايير كلها. لم تكتف الفلسفة الماركسيّة

---

*) لوي يلمسلو Louis Hjelmslev (١٨٩٩-١٩٦٥): عالم لغويّ دماركيّ، وضع أُسس مدرسة كوپنهاگن اللسانيّة. من أهمّ كُتُبه مقدّمات لنظريّةٍ عن اللغة (١٩٤٣). [المترجم]

ببلوغ ذروةٍ عامّةٍ من الحنكة أعلى بما لا يُقاس عن مستوياتها المتوسّطة في الماضي؛ ولكنّ دعاة الماركسيّة الغربيّة الأساسيّيْن كانت لهم الرّيادة أيضًا في دراسات السيرورات الثقافيّة – في المجالات العليا من البنية الفوقيّة – كما لو كان الأمر تعويضًا لامعًا عن التجاهل الذي تعرّضوا له من جانب بنى السياسة والاقتصاد وبناهما التحتيّة. وفي المقام الأوّل، شكّلَ الفنّ والأيديولوجيا المجال المميَّز في قدرٍ كبيرٍ من هذا العُرف، مدعومًا بمفكّرٍ إثر آخر يتميّزون بخيالٍ ودقّةٍ، لم تبلغ الماديّة التاريخيّة مستواهما من قبل أبدًا. وفي الأيّام الأخيرة من الماركسيّة الغربيّة، يمكن للمرء فعليًا التحدّث عن تعاظمٍ حيويٍّ للعنصر الإستطيقيّ – الذي أُشبِع لاحقًا بالقِيَم جميعها التي كانت مكبوتةً أو مرفوضةً في كل مجالٍ آخر بالتوازي مع هزالٍ في السياسة الاشتراكيّة الحيّة: استُبدلت الصور الطوباويّة عن المستقبل، والمفاهيم الأخلاقيّة في الحاضر، وكُثِّفت في التأمّلات المتنامية حيال الفنّ التي اختتم بها لوكاتش أو أدورنو أو سارتر قسطًا كبيرًا من إنجازهم الحياتيّ.

ومع ذلك، وأيًا تكن عليه الحدود الخارجيّة للعُرف الذي مثّله منظّرون كهؤلاء، فقد بقي – من خلال جوهر ابتعاده من الممارسة السياسيّة المباشرة - منيعًا ضدّ أيّة إغراءات للتصالح مع النظام القائم. رفضت الماركسيّة الغربيّة بالمجمل أيّ ميثاق إصلاحيّ. إذ نبتت من تربةٍ كانت الأحزاب الشيوعيّة الجماهيريّة فيها تقود تحالف طليعة الطبقة العاملة في بلدان أوروبا القاريّة الكبرى – أحزاب كانت مع أواخر العشرينيّات خصومًا عنيدين لرأس المال، وذات بنى طغت عليها الستالينيّة في آن، ما حالَ دون أيّ نقاشٍ أو انشقاقٍ جدّيٍّ حيال القضايا السياسيّة الأساسيّة، ومنع سلفًا أيّ دائرة اتّصال بين النظريّة والممارسة. وفي هذه الظروف، اختارت بعض

أهمّ العقول في الماركسيّة الغربيّة – لوكاتش، ألتوسير، ديلا ڤولپه – البقاء أعضاء رسميّيْن في أحزابهم السياسيّة، مع العمل قدر استطاعتهم على تطوير خطابٍ بعيدٍ من الدوگما الرسميّة، في معارضةٍ رمزيّةٍ لها. وحاول آخرون، مثل سارتر، التّنظير لممارسة هذه الأحزاب من موقعٍ خارجها. أما آخرون، مثل أدورنو في ألمانيا مابعد الحرب، فقد امتنعوا عن أدنى علاقة مباشرة مع السياسة على الإطلاق. ولكنْ، لم يرضخ أيٌّ منهم للواقع القائم، أو يُزيّنه أبدًا، خلال أحلك سنوات الحرب الباردة.

وفي نهاية المطاف، أمسى هذا العُرف المديد والمثير – كما حاججتُ – مستنزَفًا مع مطلع السبعينيّات. وكان لهذا الأمر سببان. أولهما كان إعادة إيقاظ التمرّدات الشعبيّة داخل أوروپا الغربيّة – بل فعليًا على طول العالم الرأسماليّ المتقدّم – حينما فتحت الموجة العظيمة لانتفاضة الطلّاب عام ١٩٦٨ بوّابة الأحداث الهائلة للطبقة العاملة، وأدخلتها إلى تمرّد سياسيّ جديد، وهو نمطٌ لم يُرَ منذ أيّام انتفاضة سپارتاكوس [الألمانيّة] أو مجالس تورينو.(*) كانت انفجار أيّار/مايو في فرنسا أبرز هذه الأحداث، تبعه مَدٌّ من نضال العمّال الصناعيّيْن في إيطاليا عام ١٩٦٩، وإضراب عمّال المناجم

---

*) انتفاضة سپارتاكوس أو انتفاضة يناير: إضراب عامّ ترافقَ مع بعض العمليّات المسلّحة بين يومَي ٤ و١٥ يناير/كانون الثاني ١٩١٩. كانت أبرز القوى المشاركة فيه الحزب الديمقراطيّ الاجتماعيّ الألمانيّ بقيادة فريدريش إيبرت، والحزب الشيوعيّ الألمانيّ بقيادة كارل ليبكْنخْت وروزا لوكسمبورگ التي كانت قد أسّست "عصبة سپارتاكوس" في الحرب العالميّة الأولى. قُمعت الانتفاضة، والانتفاضات الأصغر التي اندلعت بعدها، ثمّ قامت حكومة ڤايمار. أما مجالس تورينو: حركة عماليّة إيطاليّة انطلقت عام ١٩١٩ بعد إضرابات عماليّة وانتخابات للمجالس العماليّة في مدينة تورينو، تطوّرت لاحقًا بعد أن دعا أصحاب المصانع إلى تسريح تدريجيّ للعمال حيث أقدم العمّال على احتلال المصانع وأعلنوا قيام إدارة عماليّة لها، ثمّ أُعلن إضراب سياسيٌّ عام في سنة ١٩٢٠، كان جزءًا من الحركة التي سُمّيت بيينيو روسّو أو السنتان الحمراوان التي برز فيها كلٌّ من الزعيم الأناركيّ إرّيكو مالاتيستا والمنظّر البارز أنتونيو گرامشي، ولكنّها انتهت بردّة فعل عنيفة من ميليشيا القمصان السود التي أفضت لاحقًا إلى تولّي موسوليني السلطة عام ١٩٢٢. [المترجم]

الكاسح في بريطانيا الذي تسبّب بإطاحة حكومة حزب المحافظين عام ١٩٧٤، ومن ثمّ، بعد عدّة أشهر، انتفاضة البرتغال التي تَرَدْكَلَتْ بسرعة باتّجاه حركةٍ ثوريّةٍ من الطراز الكلاسيكيّ. ولم يكن الدافع للعصيان الشعبيّ في أيٍّ من هذه الحركات نابعًا من الأحزاب اليساريّة المكرَّسة، أكانت ديمقراطيّة-اجتماعيّة أم شيوعيّة.أما ما بدا بأنّها تمهّد له، فهو إمكانيّة وضع نهايةٍ للطلاق شبه العلمانيّ بين النظريّة الاشتراكيّة وممارسة الطبقة العاملة الجماهيريّة، الذي كان قد خلَّفَ أثرًا مُعيقًا للماركسيّة الغربيّة بحدّ ذاتها. وفي الوقت ذاته، كان الانتعاش الاقتصاديّ الطويل مابعد الحرب قد وصل إلى نقطة توقّف عام ١٩٧٤، للمرّة الأولى منذ خمسة وعشرين عامًا، ما أدّى إلى وضع الاستقرار الاقتصاديّ-الاجتماعيّ الأساسيّ للرأسماليّة المتقدّمة على المحكّ. ذاتيًا وموضوعيًا، إذًا، بدا بأنّ الظروف تمهّد الطريق أمام بروز نوعٍ آخر من الماركسيّة.

وكانت خُلاصاتي بشأن ما ستكون عليه ماهيّتها – خلاصات كانت بمثابة توصيات متّسمةٍ بروحٍ من التفاؤل العقلانيّ – من أربعة بنود. أولًا، خمّنتُ أنّ مَنْ تبقّى من معلّمي العُرف الماركسيّ الغربيّ لن يُنتجوا عملاً آخر ذا أهميّةٍ كبيرةٍ على الأرجح، فيما كان كثيرون من مريديهم المباشرين يُظهرون إشارات تحوُّلٍ باتّجاه ما سيكون ولعًا كارثيًا بالصين كنموذجٍ بديلٍ من المجتمع مابعد الصناعيّ بدلًا من الاتّحاد السوفييتيّ، وكأنموذجٍ من أجل استكشافاتٍ اشتراكيّة في الغرب. ثانيًا، أشرتُ إلى أنّ إعادة فتح حلقةٍ تربط النظريّة الماركسيّة بالممارسة الجماهيريّة في المجتمعات المتقدّمة قد تُعيد خَلْق بعض الشروط التي كانت في ما مضى قد شكّلت المُعتمَد الكلاسيكيّ للماديّة التاريخيّة في جيل لينين أو لوكسمبورگ. وسيكون لأيّة إعادة توحيدٍ من هذا النمط بين النظريّة والممارسة نتيجتان، كما اعتقدت:

ستعمد حتمًا إلى نقل مركز جاذبيّة الثقافة الماركسيّة بأسره نحو مجموعةٍ من المشكلات الرئيسة التي تطرحها حركة الاقتصاد العالميّ، وبنية الدولة الرأسماليّة، وترتيب الطبقات الاجتماعيّة، ومعنى الأمّة ووظيفتها –هذا كله تمّ تجاهله على نحوٍ مُمَنْهَج لسنوات طويلة. وبدا بأنّ ثمّة انعطافاً إلى الملموس، عودةً إلى مشاغل ماركس الناضج أو لينين، يطرح نفسه. وسيعمل مثل هذا التغيير بالضرورة على إحياء البُعد الذي كان – قبل أيّ شيءٍ آخر – مفقودًا من العُرف الماركسيّ الغربيّ منذ وفاة گرامشي – تحديدًا، النقاش الاستراتيجيّ للطُّرُق التي يمكن للحركة الثوريّة فيها كَسْر حواجز الدولة الديمقراطيّة-البورجوازيّة وعبورها نحو ديمقراطيّةٍ اشتراكيّةٍ حقيقيّةٍ تتجاوزها. وحالما يكون هناك إحياءٌ للسجال الاستراتيجيّ، كما اعتقدتُ، من الأرجح أنّ العُرف المعارض الأساسيّ للستالينيّة، الذي كان قد نجا عبر استمراريّةٍ مباشرة، وإنْ كانت مُهمَّشةً بشدّة، من الماركسيّة الكلاسيكيّة – تلك المتحدّرة من تروتسكي – سيميل إلى اكتساب صلاحيةٍ وحيويّةٍ جديدَتَيْن متحرّرَتَيْن من النزعة المحافظة التي غالبًا ما تسبَّبَ دفاعُها عن ماضٍ ولّى إلى تحجُّرها.

ثالثًا، تكهّنتُ بأنّ بعث أيّ نوعٍ أكثر كلاسيكيّةً من أنواع الثقافة الماركسيّة سيكون محكومًا حتمًا بأن يتضمّن انتشارًا لهذه الثقافة في معاقل الإمبرياليّة الأنگلو-ساكسونيّة التي كانت بالمجمل قد قارعت المادّيّة التاريخيّة بنجاحٍ كبير في حقبة الماركسيّة "الغربيّة" ذاتها. ففي المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة تحديدًا – وهما أقدم وأقوى دولَتَيْن رأسماليَّتَيْن على الترتيب، في نهاية المطاف – طُرحت أكبر مشكلات اختبار صمود النظريّة الاشتراكيّة على الدوام، ولم يعالجها اليسار بحُكم الظروف. إذ بدا أنّ تمرّدات الحَرَم الجامعيّ أواخر السّتّينيّات، بصرف النظر

عن تقييداتها الأخرى، تُبشّر بإنتلجنسيا اشتراكيّةٍ مستقبليّةٍ قادرة كمًّا ونوعًا على تجاوز كلّ ما شهده أيٌّ من المجتمعَيْن في الماضي. رابعًا وأخيرًا، حاججتُ بأنّ أيّ تطوُّرٍ أكبر للماديّة التاريخيّة لن تقتصر مهمّته على إعادة التقييم الهادئة والصارمة لإرث المفكّرين الكلاسيكيّيْن، من ماركس وإنگلس وصولًا إلى لينين ولوكسمبورگ وتروتسكي، بهدف تبيان، ونقد، ومعالجة مواطن الحذف والخلط لديهم. بل عليه أيضًا أن يتلاقى مع المكتسبات الجوهريّة التي حقّقها علم التأريخ الماركسيّ – في المنطقة الأنگلو-أميركيّة على الأخصّ – منذ الحرب العالميّة الثانية، الذي كان حتّى آنذاك موجودًا خارج المحيط المركزيّ للمجال النظريّ الماركسيّ على الدوام المحكوم بعلم الفلسفة فعليًا. وستتضمّن مواجهة هذَيْن الأمرَيْن واندماجهما إعادة نظرٍ بكامل قانون الماضي ومغزاه، ضمن منظومةٍ فكريّةٍ تتكيّف بقوّة، على مستوى يوميٍّ، مع الحاضر أو المستقبل؛ ولن يبقى أيٌّ من التاريخ أو المجال النظريّ من دون تغيير في المواجهة التي ستحدث بينهما.(*)

تلك كانت تنبّؤاتي آنذاك. كم أصابت نجاحًا مقابل المسار الفعليّ للأحداث؟ يبدو لي أنّ القدر الأكبر من الحدس قد تحقّق – مع أنّه، كما سنرى، تحقّق على نحوٍ لا يمنح سببًا للراحة أو الرضا. وهذا يعني أنّ العُرف الماركسيّ الغربيّ الكبير – بتنويعاته الإپستمولوجيّة أو الإستطيقيّة، التشاؤميّة أو الحصريّة – قد وصل إلى نهايته فعليًا، وظهر بدلًا منه، بسرعةٍ وثقةٍ لافتَتَيْن، نمطٌ آخر من الثقافة الماركسيّة، يتّجه تحديدًا وأساسًا إلى تلك الأسئلة المتعلّقة بنظامٍ اقتصاديٍّ أو اجتماعيٍّ أو سياسيٍّ كان مفقودًا بفعل حضور سابقه. وقد كانت إنتاجيّة هذه الماركسيّة هائلةً مخلّفةً قدرًا ضئيلًا من الشكّ بأنّنا شهدنا حقًا فترةً من التنامي والتحرّر بالمجمل.

---

(*) Considerations on Western Marxism pp. 101-102; 95-101 ; 102-103; 109- 112

وضمن وجهة النظر الواسعة هذه، بطبيعة الحال، كان التاريخ – كالمعتاد – قد حضَّر بعض المفاجآت والمفارقات المُزعجة حيال التخمينات التي كانت موضع خطرٍ آنذاك. فلنتناول هذا بتفصيلٍ أكبر.

الاعتقاد القائل إنّ العُرف الماركسيّ الغربيّ قد قطع مساره جوهريًا، كما قلتُ من قبل، أثبت صحّته. ولم يكن من الصعب جدًا توقُّع هذا المآل تحديدًا. فعلى نحوٍ جزئيّ، كانت ضريبة جيل الآباء البيولوجيّة المطلقة ستلعب دورها حتمًا. بين عام ١٩٦٨ التي شكّلت حدًا فاصلاً وصولًا إلى وقت تأليف كتابي [عام ١٩٧٦]، غيّبَ الموت ديلاّ ڤولپه، وأدورنو، وگولدمان، ولوكاتش، وهوركهايمر. ومع نهاية العقد، لحق بهم بلوخ، وماركوزه، وسارتر. ولكنّ استنزاف العمل كان أحد الأسباب أيضًا. كان أصغر المنظّرين سنًا ممّنْ ناقشتُ أعمالهم هما ألتوسير وكولّيتي، وكان كلاهما في أوج ازدهاره في تلك السنوات. ولكنْ، وكما كان متوقّعًا، لم ينتج أيٌّ منهما عملاً مهمًا بعد ذلك، بل انحدرا إلى التكرار أو التنصّل من الأعمال السابقة. وبالمجمل، يمكن رسم خطّ نهاية التجربة الماركسيّة الغربيّة الأصيلة مع منتصف السبعينيّات.

ما الذي أعقبها؟ حيويّة مفاجئة، شهيّة جديدة، للملموس. ولو أجرينا مراجعةً لتلك المواضع المحوريّة التي بقيت مُتجاهَلةً في معظمهما على يد العُرف الماركسيّ الغربيّ، والتي ركّزت على استعراضها عام ١٩٧٤، بوسعنا رؤية أنّ تلك المواضيع تسبّبت، في معظم الحالات، بنشاطٍ نظريٍّ مُعمَّق، يُولِّد طروحات توفيقيّةٍ في الغالب، في السنوات اللاحقة. أما قوانين حركة نمط الإنتاج الرأسماليّ ككلّ – التي كانت، فيما لو تقبّلنا كتاب باران وسويزي رأس المال الاحتكاريّ، بإطاره شبه الكينزيّ،

أرضًا مراحًا للبحث الماركسيّ منذ تنظير گروسمان عشيّة الكساد الكبير(*) – فقد استُكشفَت الآن على يد ثلاث كتل عمل حاسمة: أولًا، الكتاب الرائد لإرنست ماندل الرأسماليّة الآخِرة، تلتْه دراستاه عن الرّكود الثاني والأمواج الطويلة في تاريخ الرأسماليّة؛ ثانيًا، كتاب هاري بريڤرمن العظيم عن تحوّل سيرورة العمل في القرن العشرين، العمل ورأس المال الاحتكاريّ؛ وثالثًا، الكتاب الأصيل والطموح للاقتصاديّ الفرنسيّ ميشيل أگلييتا نظريّةٌ عن التنظيم الرأسماليّ.(**) بأعمال مثل هذه، كان النقاش الماركسيّ حول الرأسماليّة المعاصرة قد بلغ، مرّةً أخرى، بل فاقَ في بعض المجالات، مستوى الحقبة الكلاسيكيّة الخاصّة بلوكسمبورگ وهلفردنگ.(***) وقد تزامنت الاستقصاءات التاريخيّة الملموسة مع تجديدٍ للسجال المنهجيّ والمفهوميّ الحادّ الذي ارتبط بأسماء موريشيما، ستيدمن، رويمر، ليپي، كراوزه، وآخرين.(****) أما في المجال السياسيّ، فقد كانت البنى الخاصّة بالدولة الرأسماليّة الحديثة إحدى البقع المجهولة الكبرى لدى الماركسيّة الغربيّة التي

---

*) الإشارة إلى هنريك گروسمان Henryk Grossmann (١٨٨١-١٩٥٠)، الاقتصاديّ والمؤرّخ البولندي-الألمانيّ، وكتابه قانون التراكم وانهيار المنظومة الرأسماليّة (١٩٢٩)، الذي نشره قبل الكساد الكبير بعدّة أشهر، وتوقّع فيه حدوث أزمة رأسماليّة. [المترجم]

**) Ernest Mandel, Late Capitalism (London 1975), The Second Slump (London 1978), Long Waves of Capitalist Development: A Marxist Interpretation, (Cambridge 1 978); Harry Braverman, Labor and Monopoly Capital, New York 1975; Michel Aglietta, A Theory of Capitalist Regulation: the US Experience, London 1979.

***) رودولف هلفردنگ Rudolf Hiferding (١٨٧٧-١٩٤١): اقتصاديّ ماركسيّ نمساويّ الأصل، كان أبرز المنظّرين السياسيّيْن الاشتراكيّيْن في الحزب الديمقراطيّ الاجتماعيّ الألمانيّ في فترة جمهوريّة ڤايمار. [المترجم]

****) Michio Morishima, Marx's Economics, Cambridge 1973; Ian Steedman, Marx After Sraffa, London 1977; John Roemer, A General Theory of Exploitation and Class, Cambridge Mass., 1982; Marco Lippi, Value and Naturalism in Marx, London 1979; Ulrich Krause, Money and Abstract Labour, London 1982.

أبدت اهتمامًا ضئيلاً بالطبيعة الدقيقة لأنظمة الحُكم الرأسماليّة التي عاشت تحت حُكمها. واليوم، عُوِّض هذا الغياب أيضًا بمقدار معقول مع سلسلةٍ من الدراسات المهمّة المتنامية. وتشمل هذه الدراسات، بكل تأكيد، كُتُب نيكوس پولانتزاس الخمسة التي تمحّص كامل سلسلة الأنماط البرلمانيّة، والفاشية، والعسكريّة الخاصّة بالدولة الرأسماليّة؛ وكتاب رالف مِلِباند الأكثر إمبريقيّة في إنگلترا؛ سجالات مدرسة كاپيتال لوگِكْ Kapitallogik في ألمانيا الغربيّة،(*) ومساهمات كلاوس أوفه؛ والكتاب المهمّ الجديد للسوسيولوجيّ السويديّ گيوران تيربورن ما الذي تفعله الطبقة الحاكمة حين تتسلّم الحُكم؟(**) وفي الوقت ذاته، فإنّ الأنماط الجديدة من الطبقيّة الاجتماعيّة في الرأسماليّة الآخِرة كانت موضوع دراسات أكثر صرامةً ونزوعًا إلى الخيال في آن من كلّ ما أنتجتْه الماديّة التاريخيّة في الماضي، حتّى في حقبتها الكلاسيكيّة: كان عمل إريك أولِنْ رايت في الولايات المتّحدة، وكارتشيده في إيطاليا،

---

*) مدرسة كاپيتال لوگِك (منطق رأس المال): مدرسة اقتصاديّة شديدة التنوّع انتشرت في ألمانيا والدول الاسكندنافيّة، كانت التباينات بين أبرز رموزها أكثر من مواطن الاتّفاق، ولكنّهم ينطلقون من تفصيلٍ جوهريّ يقول إنّ شكل الدولة الرأسماليّة مُستمَدٌّ من طبيعة رأس المال من حيث الجوهر، وإنّ سيرورة التراكم لا تتحقّق إلا من خلال نشاط الدولة بذاته. وكانت مصادر هذه المدرسة متنوّعةً كتنوُّع مريديها، ولكنْ، ربمّا كانت أبرز المصادر هي أعمال المنظّر البولنديّ-الأوكرانيّ رومان روزدولسكي (١٨٩٨-١٩٦٧)، والاقتصاديّ الألمانيّ هلموت رايخلت (١٩٣٩)، ونظريّات أدورنو وهوركهايمر عمومًا. [المترجم]

**) Nicos Poulantzas, Political Power and Social Classes, (London 1973), Fascism and Dictatorship (London 1974), Classes and Contemporary Capitalism (London 1975),The Crisis of the Dictatorships (London 1976), State, Power, Socialism (London 1978);Ralph Miliband, The State in Capitalist Society (London 1969), Marxism and Politics (Oxford 1977), Capitalist Democracy in Britain (Oxford 1982); John Holloway and Sol Picciotto, eds. State and Capital, London 1978; Claus Offe, Strukturprobleme des kapitalistischen Staates, Frankfurt 1975; Göran Therborn, What Does the Ruling Class Do When It Rules? State Apparatuses and State Power under Feudalism, Capitalism and Socialism, London 1978.

وانظر أيضًا كتابه المهمّ الآخر المُستمَدّ من سابقه:

The Ideology of Power and the Power of Ideology, London 1980.

واستقصاءات روجيه إستابليه وكريستيان بودلو في فرنسا، أعمالًا بارزةً على هذا الصعيد.(*) وكذا لاقت طبيعة الدول مابعد الرأسماليّة وديناميكيّاتها في الشرق، التي كانت مجالًا محظورًا من البحث الرصين على قسطٍ كبيرٍ من اليسار الأوروبيّ، اهتمامًا بحثيًا جديدًا، تبدّى في المقام الأوّل في الكتاب المذهل لرودولف بارو البديل في أوروبا الشرقيّة، ولكنْ، أيضًا على نحوٍ أكثر تخصّصًا وبحثًا في دراسات اقتصاديّيْن أمثال نوتي وبروس.(**) كما لم يترافق هذا التوسّع النظريّ الماركسيّ في الاقتصاد، والسياسة، والسوسيولوجيا بانكماشٍ موازٍ في حقليْ الفلسفة أو الثقافة – الحقلَيْن الخصبَيْن الفريدَيْن للماركسيّة الغربيّة. بل على العكس، شهدت هذه السنوات أيضًا العمل التراكميّ لريمند وليمز في إنكلترا، وهي دراسات ثقافيّة ماديّة بالمعنى الأوسع، وعمل فردريك جيمسن في الولايات المتّحدة، في المجال الأدبيّ الأكثر تخصُّصًا؛ أما على صعيد الفلسفة، فإنّ كتاب ج. أ. كُوِنْ نظريّة كارل ماركس عن التاريخ: دفاع، الذي استخدم – للمرّة الأولى – المعايير الإجرائيّة للفلسفة التحليليّة لتناول المفاهيم الرئيسة الخاصّة بالماديّة التاريخيّة، نقطة علّامٍ في ذلك العقد بكل تأكيد.(***)

---

(*) Erik Olin Wright, Class, Crisis and the State, (London 1978), and Class Structure and Income Determination, (New York 1 979); Guglielmo Carchedi, On the Economic Identification of Social Classes, London 1977; Christian Baudelot and Roger Establet, L'Ecole Capitaliste en France, Paris 1971 ; (with Jacques Malemort), La Petite Bourgeoisie en France, Paris 1 974; (with Jacques Toisier), Qui Travaille pour Qui?, Paris 1979.

(**) Rudolf Bahro, The Alternative in Eastern Europe, London 1978; DomenicoMario Nuti, 'The Contradictions of Socialist Economics', The Socialist Register 1979; Wlodzimierz Brus, Socialist Ownership and Political Systems, London 1975.

(***) Raymond Williams, The Country and the City (London 1973), Marxism and Literature (Oxford 1977), Politics and Letters (London 1979), Problems in Materialism and Culture (London 1980),Culture (London 1981); Fredric Jameson, The Political Unconscious, Ithaca 1981; G.A. Cohen, Karl Marx's Theory of History: A Defence, Oxford 1978.

وبالطبع، لن تقترب ببليوگرافيا متقطّعة على هذا النحو من تعدادٍ شاملٍ، دعْ عنكَ أن يكون نقديًا، للنّتاج الماركسيّ في السنوات السابقة. ثمّة أعمال وأسماء أخرى كان يمكن إدراجها أيضًا؛ كما أنّ الأعمال والأسماء التي ذُكرت مرهونةٌ بأحكامها التقييديّة بالقدر ذاته الذي كان عليه أسلافهم وأعمالهم. وفي سائر الأحوال، فإنّ هذا الموجز السريع لمجموعةٍ معقّدةٍ من التغيّرات الفكريّة، الذي يحتاج إلى تمييزٍ أفضل لا يتّسع له المجال هنا، يبيّن نقاطًا بعينها. ومع أنّ بوسعنا التحدّث عن "قَطْعٍ" طوبوگرافيّ حقيقيّ بين الماركسيّة الغربيّة والصيغة الناشئة التي كنتُ أرسم خطوطها العريضة، إلا أنّه – في مجالات أخرى – ربمّا كان ثمّة استمراريّة تواصلٍ أكبر ممّا أشرتُ إليه، حتّى وإنْ كانت على نحوٍ غير مباشر. وبذا يمكن تبيُّن تأثير معظم المدارس القديمة في خلفيّة كثيرٍ من القادمين الجدد. ولعلّ التيّار الألتوسيريّ هو الذي كانت له الحظوة الأكبر في الاستمرار: من الأسماء التي ذكرتُها سابقًا، يدين كلٌّ من پولانتزاس، وتيربورن، وأگلييتا، ورايت، وإستابليه بمقادير مختلفةٍ لهذا التيّار. ويمكن رؤية إرث مدرسة فرانكفورت في أعمال بريڤرمن من خلال باران، وأوفه من خلال هابرماس. ويبقى للأسلوب اللوكاتشيّ هيمنةٌ طاغيةٌ في عمل جيمسن. ويكشف كارتشيده عن مسحةٍ ديلاڤوليپيّة. ولكنْ، في الوقت نفسه، فإنّ جوهر توزُّع هؤلاء المؤلّفين يشير إلى حقيقةٍ أهمّ هي أنّ النموذج الجغرافيّ للنظريّة الماركسيّة تغيّر بشدّة في العقد الماضي. ويبدو أنّ مراكز هيمنة الإنتاج الفكريّ تتركّز اليوم في العالم الناطق بالإنگليزيّة، لا في ألمانيا الجرمانيّة أو أوروپا اللاتينيّة، كما كانت عليه الحال في فترة ما بين الحربَيْن وما بعد الحرب العالميّة الثانية على الترتيب. ويمثّل انتقال مركز النشاط هذا تغيُّرًا تاريخيًا لافتًا.

وكما توقّعتُ أن يحدث بقدرٍ كبير، أصبحت المناطق التي كانت الأكثر رجعيّةً في العالم الرأسماليّ، وفقًا للثقافة الماركسيّة، هي المناطق الأكثر تقدّميّةً بقدرٍ كبيرٍ، وعلى نحوٍ مفاجئ.

وسيؤدّي استعراضٌ شاملٌ أكبر للمؤلّفين والأعمال هذا الغرض تمامًا: فالتنوّع الكبير في البحث الاقتصاديّ، والسياسيّ، والسوسيولوجيّ، والثقافيّ المتواصل على يد اليسار الماركسيّ في بريطانيا أو أميركا الشماليّة يطغى على أيّ مُعادِلٍ له في بقاع العُرف الماركسيّ الغربيّ الممتاز الأخرى. ولكنْ، ثمّة سببٌ آخر، بالطبع، لهذه الهيمنة الأنغلو-أميركيّة الناشئة في المادّيّة التاريخيّة اليوم – هيمنة أكّدت بدورها تكهُّنًا آخر من التكهّنات التي أُطلقت أواسط السبعينيّات. ألا وهو صعود التأريخ الماركسيّ إلى قمّته التي طال انتظارها داخل مشهد الفكر الاشتراكيّ ككل. في هذا المجال، كانت هيمنة المزاولين الناطقين بالإنكليزيّة واضحةً منذ الخمسينيّات، بل كانت الماركسيّة كقوّةٍ فكريّةٍ، قد بقيت مرتبطةً فعليًا بأعمال المؤرّخين، لعقود طويلة، في إنكلترا على الأقلّ. وحتّى المفكّر الوحيد البارز من جيلٍ أقدم وتكوين مختلف، الاقتصاديّ مورِسْ دوب، فقد بلغ تأثيره الأعظم تحديدًا مع كتابه التاريخيّ من حيث الجوهر دراسات في تطوّر الرأسماليّة (الذي صدر عام ١٩٤٧)، الذي يمتدّ من أواخر العصور الوسطى إلى الهيئة الحديثة، لا من خلال نتاجه الخصب عن الاقتصاد السياسيّ الخاصّ بماركس بحدّ ذاته. وكان زملاء دوب الأصغر سنًا، الذين تجمّعوا في جماعة مؤرّخي الحزب الشيوعيّ الأصيلة أواخر الأربعينيّات وأوائل الخمسينيّات، هم مَنْ تطوّروا إلى سباعيّ الباحثين المتألّق الذي غيَّر كثيرًا من التأويلات الراسخة عن الماضي الإنكليزيّ والأوروبيّ في السنوات السابقة: كرستوفر هِلْ،

إريك هوبزبوم، إدورد ثومپسن، جورج روديه، رُدني هلتن، ڤكتور كيرنن، جفري دو سانت كروي، وآخرين. وكان معظم هؤلاء ينشر أعماله منذ مطلع السّتّينيّات فصاعدًا. ولكنّ اندماج عملهم الجماعيّ في مُعتمَدٍ ذي أهمّيّةٍ طاغيةٍ بمعزل عن التخصّص المعرفيّ لكلٍّ منهم، كان تطوّرًا حقيقيًا في السبعينيّات. كان هذا هو العقد الذي شهد صدور عصر رأس المال لهوبزبوم، العالم رأسًا على عقب وملتن والثورة الإنگليزيّة لهل، تحرّر المغلولين والفلّاحون الإنگليز أواخر العصور الوسطى لهلتن، الصراع الطبقيّ والثورة الصناعيّة لفوستر، ويگيّون وصيّادون لثومپسن، سادة البشريّة لكيرنن، وأُتبعت الآن بكتاب سانت كروي الضّخم الصراع الطبقيّ في العالم الإغريقيّ القديم.(*) وربما كان لأهمّ كُتُب ريمند وليمز وأكثرها أصالةً، الريف والمدينة، ارتباطٌ أساسيٌّ هنا أيضًا. وبالنسبة إلى شخصٍ من جيلي، نشأ في زمنٍ بدت فيه الثقافة البريطانيّة مُقفرةً تمامًا حيال أيّ محفّزٍ ماركسيٍّ أهليٍّ مهمّ، كانت أوروپا المتقاعسة، كما كنّا نَصِفُهَا على الدوام، مجازفين بتلقّي اتّهامات بـ "العَدَميّة القوميّة"، تشهد تحوُّلًا مذهلًا بالفعل. أما الآن، فإنّ العلاقة التقليديّة بين بريطانيا وأوروپا القاريّة قد انقلبت تمامًا – أثبتت الثقافة الماركسيّة في المملكة المتّحدة حاليًا بأنّها أكثر إنتاجًا وأصالةً من مثيلتها في أيّة دولةٍ في القارّة.

وفي هذه الأثناء، حدث تغيُّرٌ في أميركا الشماليّة على نطاقٍ أضيق، ولكنْ، ليس بعيدًا [عمّا حدث هنا]. هنا أيضًا، كان التأريخ هو القطاع الأبرز، بوجود مدى شديد الثراء من الأعمال – التي لم تقتصر على التاريخ الأميركيّ وحده – لكلٍّ من يوجين گينوڤيز، وإريك فونر، وديڤد مونگمري، وروبرت برينر، وديڤد

---

(* The Age of Capital, London 1975; The World Turned Upside Down,London 1975; Milton and the English Revolution, London 1977; Bond Men Made Free,London 1973; The English Peasantry in the Later Middle Ages, Oxford 1975; Class Struggle and the Industrial Revolution, London 1974; Whigs and Hunters, London 1975;Lords of Humankind, London 1972; The Class Struggle in the Ancient Greek World,London 1981.

أبراهام وآخرين كثيرين.(*) ولكنْ، تطوّرت ثقافةٌ اشتراكيّةٌ أوسع حولها، لم تكن كلها ماركسيّة، اتّسمت بتنوّعٍ وحيويّةٍ مدهشَتَيْن، من السوسيولوجيا التاريخيّة عند إيمانويل والرستين وتيدا سكوكپول إلى الاقتصاد السياسيّ عند جيمس أوكونور، والعمل المتواصل لپول سويزي وهاري ماگدوف، والنقد الثقافيّ عند كرستوفر لاش.(**) وپانوراما هذا المجال مختلفةٌ جذريًا اليوم عن كلّ ما كان يمكن تصوّره منذ خمسة عشر عامًا. إنّها پانوراما بات يمكن لمجلّة بزنس ويك أن تولول بسبب الاختراق المنتشر للماديّة التاريخيّة في الجامعات الأميركيّة بعد أربع سنوات قصيرةٍ فحسب من إعلان مجلّة تايم أنّ ماركس مات نهائيًا، وباتت تُطبَع كُتُب، لا لشيءٍ إلا لتُرشد الطالب الفضوليّ عبر الأدغال – التي تنامت على نحوٍ مقبول الآن – الخاصّة بـ "الماركسيّة في الأكاديميا"، لو عبّرنا بصياغةٍ أخرى عن عنوان صدر حديثًا.(***)

وأخيرًا، لم تعد هذه الثقافة الماركسيّة الممركزة تاريخيًا، التي نشأت في العالم الأنگلوفونيّ، محصورةً بمناطقها فحسب. الاتّصال النظريّ بين التأريخ والفلسفة الذي ترقّبتُه أواسط السبعينيّات تحقّق بوضوح، وإنْ على نحوٍ عنيفٍ كان خارج توقّعاتي حياله. فسجال إدورد ثومپسن الطويل

---

(*) Eugene Genovese, Roll, Jordan, Roll: The World the Slaves Made, New York 1974, and From Rebellion to Revolution: Afro-American Slave Revolts in theMaking ofthe. Modern World, New York 1979; Eric Foner, Free Soil, Free Labor, Free Men, New York·1970, and Tom Paine and Revolutionary America, New York 1976; David Montgomery, Beyond Equality: Labor and the Radical Republicans, New York 1967, and Workers' Control in America, New York 1979; Robert Brenner, 'Agrarian Class Structure andEconomic Development in Pre-Industrial Europe', and 'The Agrarian Roots of EuropeanCapitalism' Past and Present, No. 70, February 1976 and No. 97, November 1982; David Abraham, The Collapse of the Weimar Republic: Political Economy and Crisis,Princeton 1981.

(**) Immanuel Wallerstein, The Modem World System, Vols. I and II, New York 1974 and 1980; Theda Skocpol, States and Social Revolutions, Cambridge 1979; James O'Connor, The Fiscal Crisis of the State, New York 1973; Harry Magdoff and PaulSweezy, The Deepening Crisis of US Capitalism, New York 1981; Christopher Lasch ,The Culture of Narcissism, New York 1978.

(***) Bertell Oilman and Edward Vernhoff, eds. The Left Academy: Marxist Scholarship on American Campuses, New York 1982.

والمحتدم مع لوي ألتوسير، بؤس النظريّة، طوى صفحةً فكريّةً إلى الأبد. وأيًا تكن رؤيتنا حيال محاسن الجدال، بات من المستحيل على الماركسيّيْن من الآن فصاعدًا أن يواصلوا عملهم [على نحوٍ متكامل] – كما فعلوا لسنوات طويلة، على الجانبَيْن كلَيْهما – كما لو أنّ تاريخهم ومجالهم النظريّ عالمان ذهنيّان منفصلان، لا يجمع بينهما أكثر من سياحةٍ عابرةٍ، غريبةٍ على نحوٍ من الأنحاء. النظريّة الآن تاريخٌ يتّسم بجدّيّةٍ وصرامةٍ، لم يعهدهما في الماضي أبدًا؛ والتاريخ نظريّةٌ بالقدر ذاته، بكل مقتضياتها، على نحوٍ كان غائبًا من قبل عادةً. ومثّل هجوم ثومپسن على ألتوسير أيضًا تحطيم حاجزٍ حاسمٍ آخر: هو ذاك الذي عمل على الدوام على حصر المدارس أو السجالات الأساسيّة داخل الماركسيّة ضمن سياقات قوميّة، ما ضمنَ جهلًا أو صمتًا متبادلًا بينهما، وأضرَّ بأيّ خطابٍ أمميٍّ أصيل. وهذا المكسب الثنائيّ مجدّدًا – التبادلات الجديدة بين التاريخ والنظريّة، العابرة للحواجز القوميّة – كان من بين أكثر التغيّرات إثمارًا في العقد الماضي. ويمكن رؤية أنّها ليست مجرّد سنونوات لا تبشّر بقدوم الصيف عبر الأساليب المتقاربة للسّجالات حيال عمل إمانويل والرستين عن منظومة العالم الرأسماليّة، [سجالات] مُطعَّمة بمصطلحات نظريّةٍ جوهريًا لروبرت برينر من بين آخرين، وحيال عمل برينر عن الانتقال إلى الرأسماليّة بدوره – وهو محور أحد أوسع الجدالات المهنيّة منذ الحرب، مع ردود فعل عالميّة من مؤرّخين في ألمانيا وفرنسا، إنگلترا وپولندا.(*) وبالمثل، لم يعد للنقاش حول نظريّة القيمة في

---

(*) انظر Robert Brenner, 'The Origins of Capitalist Development: A Critique ofNeo-Smithian Marxism ', New Left Review, No. 104, July-August 1977)، والندوة حول عمل برينر Past and Present Nos. 78-80 and 85, February-August1978 and November 1979) بمساهمات لكلٍّ من: Michael Postan and John Hatcher, Patricia Croot and David Parker, Heidi Wunder, Emmanuel Leroy Ladurie, Guy Bois, J . P. Cooper and Arnost Klima)، وقد جُمعت الآن مَا إضافةً إلى ردّ برينر الهائل في: The Brenner Debate: Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe, Cambridge 1983) (قيد الإصدار).

الاقتصاد الماركسيّ حواجز قوميّة، ولو من النوع المؤقَّت: تنتقل دوائر النقاش بسلاسةٍ من اليابان إلى بلجيكا، ومن كندا إلى إيطاليا، ومن بريطانيا إلى ألمانيا أو الولايات المتّحدة، كما تُبيّن الندوات مؤخّرًا.(*)

حتّى الآن، إذًا، يبدو أنّ الآمال والفرضيّات التي قدّمتُها في تأمّلات في الماركسيّة الغربيّة قد تحقّقت بقدرٍ كبير. ولكنّ أيّ إيماءة رضا، دعْ عنكَ الرضا الذاتيّ، ستكون في غير محلّها. إذ ضمن سياقٍ حاسمٍ بعينه، لم يَجْرِ تدفّقُ النظريّة في هذه السنوات في الاتّجاه الذي تصوّرتُه. فإعادة توحُّد النظريّة الماركسيّة مع الممارسة الشعبيّة في حركةٍ ثوريّةٍ جماهيريّة لم تتحقّق أبدًا. وكانت العاقبة الفكريّة لهذا الإخفاق، منطقيًا وحتميًا، هي البؤس العامّ في التفكير الاستراتيجيّ الحقيقيّ حيال اليسار في البلدان المتقدّمة – ونعني بهذا أيّ تفصيلٍ مُتقَنٍ لوجهة نظرٍ ملموسةٍ أو قابلة للتحقّق من أجل ابتعادٍ عن الديمقراطيّة الرأسماليّة باتّجاه ديمقراطيّةٍ اشتراكيّة. بدلًا من "بؤس نظريّة"، فإنّ ما واصلت الماركسيّة التي أعقبت الماركسيّة الغربيّة تشاركه مع سابقتها لهو "بؤس استراتيجيّة". ومن المستحيل الإشارة إلى أيّ جُملة كتابات في السنوات الأخيرة تكشف، ولو على نحوٍ طفيف، نمط الهجوم المفهوميّ، مُركَّب الحلّ السياسيّ والتصوُّر النظريّ الذي استعاد التدخّلات العظيمة للوكسمبورگ أو لينين، تروتسكي أو پارڤوس في السنوات التي سبقت الحرب العالميّة الأولى. وتطرح مُحدِّدات هذه العلّة المركزيّة، التي تحول دون أيّ استعادةٍ انتصاريّةٍ للعقد الماضي، السؤال المتعلّق بالشروط الاجتماعيّة الأكبر التي تطوّرت فيها الماركسيّة في تلك

---

(*) (The Value Controversy, London 1981)، بمساهمات لكلٍّ من: (Ian Steedman, Paul Sweezy, Erik Olin Wright, Geoff Hodgson, Pradeep Bandyopadhyay, Makoto Itoh, Michel De Vroey, G.A. Cohen, Susan Himmelweit and Simon Mohun, andAnwar Shaikh).

السنوات. ولكنْ، قبل أن نلقي نظرةً على هذا السياق التاريخيّ الأوسع، من الضروريّ تقييم ظاهرةٍ لا تزال علاقتها المطلقة بالخواء الاستراتيجيّ تنتظر الاسكتشاف، ولكنّ واقعها المباشر يبدو على تضادٍّ صريحٍ مع أيّة مطالبةٍ بنهضةٍ للمادّيّة التاريخيّة في السبعينيّات. أُشير، بالطبع، إلى ما باتت تُسمَّى – لدى أكثر المتأثّرين منها، أو المنشغلين بها – "أزمة الماركسيّة". وقد ألهبت هذه السيرورة انفجار التغطيات المبتهجة في وسائل الإعلام الأميركيّة والأوروبيّة عام ١٩٧٧، والتي لم تكن مجلّة تايم إلا مثالًا واحدًا عنها فحسب. ولكنْ، مع أنّ مدى وسرعة الظاهرة كانا دراماتكيَّيْن كفايةً، إلا أنّ المصطلح بذاته كان مُضلِّلًا على الدوام. فما كان على المحكّ فعليًا هو أزمةٌ تخصّ ماركسيّةً بعينها، محصورةً جغرافيًا بأوروبا اللاتينيّة – على الأخص فرنسا، وإيطاليا وإسپانيا. داخل هذه المنطقة الثقافيّة والسياسيّة، كان هناك فعلًا ما يُقارب انهيارًا للعُرف الماركسيّ مع أواخر السبعينيّات، في الوقت الذي كانت فيه الماركسيّة تفتح أو تعزّز مواقعَ جديدةً على طول جبهةٍ واسعة خارج تلك المنطقة. وسيكون من الحماقة التقليل من شأن أهمّيّة هذا المسار، لا للبلدان المعنيّة فحسب، بل من أجل الجدارة العامّة لثقافةٍ اشتراكيةٍ عقلانيّةٍ ككلّ.

ما المتلازمات المميِّزة لهذه الأزمة في الماركسيّة اللاتينيّة؟ يمكن تحديد نمَطَيْن أساسيَّيْن. فمن جانب، وضمن انفجار الحملات المحمومة العنيفة المناهضة للشيوعيّة في أنظمة الحُكم الرأسماليّة المحيطة، في فرنسا وإسپانيا على الأخصّ، كان ثمّة ارتدادٌ واسعٌ وفظٌّ على الماركسيّة بأسرها، على يد مفكّرين من الجيلَيْن الأكبر والأصغر سنًا على السواء في صفوف اليسار. ولعلّ أبرز نكوصٍ ضمن هذا السياق هو لوتشيو كولّيتّي، الذي كان في ما مضى أهمّ فيلسوف ماركسيّ في إيطاليا،

والذي أصبح في غضون ثلاث أو أربع سنوات عدوًّا صريحًا للماركسيّة ومدافعًا شرسًا عن ليبراليّةٍ تقليديّةٍ بهذا القدر أو ذاك. وليس من المصادفة أنّ عنوان أحدث كُتُبه زوال الأيديولوجيا،(*) في استعادةٍ لاواعيةٍ لنصٍّ مُحتفًى به في السوسيولوجيا الأميركيّة منذ ما يقارب عشرين عامًا. وفي فرنسا، اتّبع سارتر مساره الخاصّ في سنواته الأخيرة، ليتحوّل من شجب الشيوعيّة إلى إنكارٍ رسميٍّ للماركسيّة، في قضيّةٍ خاصّة به باسم نيو-أناركيّة راديكاليّة.(**) ولم يكن تَشَوُّه، أو انحدار، هؤلاء البارزين مسألةً معزولةً بأيّة حال من الأحوال. إذ ترافقت مع تغيُّرٍ أشدّ اتّساعًا في المزاج ضمن الدوائر الأدبيّة والفلسفيّة التي كانت مرتبطةً باليسار في زمنٍ مضى. وكعلاماتٍ رمزيّة ضمن هذا السياق، لدينا كتّاب ونقّاد جماعة مجلّة تل كيل، فيليب سولير، جوليا كرستيڤا، وآخرون ممّن تحوّلوا بين عشيّةٍ وضحاها من التأكيدات الطّنّانة للماديّة وعبادة النظام الاجتماعيّ في الصين، إلى إعادة تثمينٍ للمستيكيّة وانتشاءٍ بالنّظام الاجتماعيّ في الولايات المتّحدة.(***) أما أندريه گلوكسمان، المتمرّد الشرس والمريد الفكريّ للوي ألتوسير أواخر السّتّينيّات، فقد أمسى المروّج الأبرز لـ

---

*) الحاشية رَقْم 22 غير موجودة في الأصل، ولعلّ هناك خطأً طباعيًا في أرقام الحواشي Tramonto dell'Ideologia, Rome 1980

**) انظر المقابلات مع لوتا كونتنوا Lotta Continua، 15 أيلول/سپتمبر 1977، ولو نوڤيل أوبسرڤاتور، 30-10 آذار/مارس 1980 (تحت عنوان "L'Espoir Mainenant"). ونُشرت الأخيرة عشيّة وفاته بعد معاناة طويلة من فقدان وظائفه الجسديّة، وسجّلتْها بكل ألم سيمون دو بوڤوار التي عَدَّت الآراء مرآةً مُشوَّهة، وعملاً يعجّ بتلاعب مَنْ أجرى المقابلة، وهذا ما انتقدَتْه أمام سارتر آنذاك. هذه الظروف تخفّف، ولكنّها لا تُلغي، وجهة التغيّر في سنواته الأخيرة. انظر Simone De Beauvoir, La Céremonie des Adieux, Paris 1981, pp. 149-152.

***) انظر، من بين أشياء أخرى، Julia Kristeva, Marcelin Pleynet and Philippe Sollers, Pourquoi les Etats-Unis?وهو العدد الخاصّ من تل كيل الذي ركّز على الولايات المتّحدة، العدد 73-71، خريف 1977.

الفلسفة "الجديدة" – أي، التكرار المُضجِر للثيمات القديمة الخاصّة بالترسانة الأيديولوجيّة للحرب الباردة في الخمسينيّات، مثل مساواة الماركسيّة بالتوتاليتاريّة، ومماهاة الاشتراكيّة بالستالينيّة.

وفي هذه الأثناء، كان ثمّة نمطٌ ثانٍ من الاستجابة للتغيّر في المناخ السياسيّ في أوروبا اللاتينيّة أواخر السبعينيّات. ولم يكن هذا النمط - بقدرٍ كبيرٍ – تنصُّلًا أو تخلّيًا صريحًا عن الماركسيّة، بل تخفيفًا أو تخفيضًا لها بالتوازي مع هيمنةٍ لتشكّكٍ متزايد حيال جوهر فكرة القطع الثوريّ مع الرأسماليّة. وكمثالٍ عن هذه النزعة نجد ابتعاد ألتوسير المتزايد من الإرث السياسيّ للماديّة التاريخيّة بحدّ ذاتها، حيث عُبِّر عن [هذا الابتعاد] بإنكارٍ يقول إنّ ذلك الإرث لم يمتلك يومًا أيّة نظريّةٍ عن الدولة أو السياسة، ما دلّ على وجود فقدانٍ جذريٍّ للمعنويات لدى شخصٍ، كانت تأكيداته حيال التفوّق العلميّ للماركسيّة أكثر إفراطًا وإطلاقًا من أيّ مُنظِّرٍ آخر في عصره. وبعد فترةٍ وجيزة، كان ألتوسير نفسه هو مَنْ يُروِّج لفكرة وجود "أزمةٍ عامّة للماركسيّة" – أزمة لم يبادر بسرعةٍ لمعالجتها.(*) أما پولانتزاس، من جهته، وهو مَنْ كان في وقتٍ مضى أحد أعمدة المدرسة اللينينيّة، فقد أعاد اكتشاف قِيَم البرلمانات الآن، وأخطار السلطة الثنائيّة: وقد أشارت مقابلاته الأخيرة قبل وفاته إلى ما هو أبعد من كل ما سبق، إذ تحدَّث عن أزمة ثقةٍ بـ "السياسة" بحدّ ذاتها.(**) ولا شكّ أنّ ظِلّ ميشيل فوكو الذي سرعان ما روّج لـ "نهاية السياسة"(***) كما فعل بل وكولّيتّي حيال الأيديولوجيا ذو تأثيرٍ بالغٍ على هذه الشكوك الپاريسيّة. في إيطاليا، كان الحزب الشيوعيّ

---

(*) 'The Crisis of Marxism', Marxism Today, July 1978.

(**) 'Le Risposte che é Difficile Trovare', Rinascita, 12 October 1979.

(***) انظر المقابلة التي أجراها برنار-أونري ليڤي مع فوكو عن كتابه تاريخ الجنسانيّة في لو نوڤيل أوبسرڤاتور، العدد ٦٤٤، ١٢ آذار/مارس ١٩٧٧.

ذاته يحفل بتيّاراتٍ مماثلة على نحوٍ متزايد. وكان فيلسوفه الأبرز الأصغر سنًا، ماسيمو كاتشاري، قد أخبر العمّال الإيطاليّين من مقعده في مجلس النوّاب الإيطاليّ أنّ نيتشه أبطلَ ماركس، وأنّ الرغبة في السلطة أكثر جوهريّةً من الصراع الطبقيّ؛ علاوةً على إمكانيّة إيجاد قدرٍ من التعاطف مع أفكار فريدمن أو بنثم(*) لدى كثيرٍ من زملائه.

لا يكون أيُّ تغيّرٍ فكريٍّ شاملًا على الإطلاق. إذ لا بدّ من استثناءِ واحدٍ على الأقلّ، ذي مكانةٍ مُشرّفة، يصمد في وجه التحوّل العامّ في المواقف في هذه السنوات. أكبر الأحياء سنًا ضمن العُرف الماركسيّ الغربيّ الذي ناقشتُه، أوندري لوفيڤر، لم ينحنِ أو يتغيّر في عقده الثامن، بل يواصل إنتاج أعمالٍ أصيلةٍ وواثقة عن مواضيع يتجاهلها معظم اليسار عادةً.(**) ولكنّ ثمن هذا التّناغم الفكريّ هو العزلة النسبيّة على أيّة حال. وحين نستعرض المشهد الفكريّ ككل، سنكون أمام مفارقةٍ غريبةٍ. في الوقت ذاته بالضبط، حين كانت الماركسيّة كنظريّةٍ نقديّةٍ في صعودٍ غير مسبوق في العالم الناطق بالإنكليزيّة، كانت تشهد انحدارًا شديدًا في المجتمعات اللاتينيّة حيث كانت في أقصى قوّتها وإنتاجيّتها في فترة ما بعد الحرب. في فرنسا وإيطاليا في المقام الأوّل، أبرز وَطَنَيْن للماديّة التاريخيّة الحيّة في الخمسينيّات والسّتّينيّات، بالنسبة إلى أيّ شخصٍ مثلي نهلَ قدرًا كبيرًا من ماركسيّته من هذَيْن البَلَدَيْن، كانت المجزرة بحقّ الأسلاف رهيبةً. ما معناها؟ لا تزال الحركات المُستعرضة للنظريّة الماركسيّة في العقد الماضي بحاجةٍ إلى استكشاف. أما المشكلات التي أثارتها، فستكون موضوعنا غدًا.

---

*) الإشارة هنا إلى الاقتصاديّ الأميركيّ ملتن فريدمن Milton Friedman (١٩١٢-٢٠٠٦)، والفيلسوف الإنكليزيّ جرمي بنثم Jeremy Bentham (١٧٤٨-١٨٣٢). [المترجم]

**) على الأخصّ أعماله عن المدينيّة (Le Droit a la Ville, Paris 1967, و-La Production de l'Espace, Paris 1974).

# ٢. البنية والذات

انتهى الاستعراض المسحيّ التقريبيّ للوضع الحاليّ للنظريّة الماركسيّة الذي قمتُ به البارحة بمشكلةٍ محيّرة: الركود المفاجئ – الذي وصل إلى حدّ الانهيار في بعض المجالات – للماديّة التاريخيّة كثقافةٍ فاعلةٍ ومُنتِجةٍ في فرنسا وإيطاليا، في فترةٍ كانت كلّ بقعةٍ أخرى في العالم الرأسماليّ المتقدّم تصوغ مشهدًا فكريًا جديدًا. أما اليوم، فأودّ استكشاف بعض الفرضيّات البديلة التي يمكن أن تلقي ضوءاً على طبيعة وأسباب هذا الركود اللاتينيّ داخل الخريطة العالميّة للماركسيّة المعاصرة. وسأُلزِم نفسي تمامًا، خلال هذا، ببُعدها الفرنسيّ. ولا أظنّ أنّ هذا يتضمّن أيّ تقييدٍ أساسيّ، لأنّ الثقافة الإيطاليّة – والإسپانيّة a fortiori –[*] كانت خاضعةً على نحوٍ متزايد منذ الحرب لاتّجاهات وتأكيدات مُستمَدّة من پاريس، حتّى وإنْ كانت تُقيَّم وتصل عبر اتّجاهات وتأكيدات أخرى من ألمانيا على الدوام: تداخلُ الأمرَيْن يُعرِّف، فعليًا، قدرًا كبيرًا من مجال السجال في الفلسفة الإيطاليّة. وبدرجةٍ أكبر: في العقود الثلاثة التي أعقبت التحرير تقريبًا، باتت فرنسا تتمتّع برِفعةٍ كوزموپوليتيّة في العالم الماركسيّ عمومًا ما يستعيد بطريقته شيئًا من التفوّق الفرنسيّ في حقبة عصر التنوير. وبذا فإنّ انتهاء هذا التفوّق أواخر السبعينيّات لم يكن محض مسألةٍ قوميّة. إذ سجّلنا بعض أعراض هذا السقوط – débandade[**]

*) "من باب أولى"، باللاتينيّة في الأصل. [المترجم]

**) "فرار جماعيّ مذعور"، بالفرنسيّة في الأصل. [المترجم]

الفعليّ لمفكّرين فرنسيّيْن بارزين كثيرين في اليسار منذ عام ١٩٧٦. وقد كانت عواقبه كارثيّة. باريس اليوم هي عاصمة الرجعيّة الفكريّة الأوروبيّة، على نحوٍ يماثل بقدرٍ كبير ما كانت عليه لندن قبل ثلاثين عامًا. وسؤالنا، على أيّة حال: ما كانت أسباب هذه الهزيمة المحلّيّة التاريخيّة للماديّة التاريخيّة؟

حاججتُ سابقًا أنّ الماركسيّة، كنظريّةٍ نقديّةٍ تطمح إلى تقديم توضيحٍ انعكاسيٍّ لتطوّرها الخاصّ، تمنح من حيث المبدأ أولويّةً للتفسيرات الخارجيّة لنجاحاتها، أو إخفاقاتها، أو طُرُقها المسدودة. وشدّدتُ في الوقت ذاته على أنّ هذا الأمر ليس نمطَ تفوّقٍ مطلقٍ أو حصريٍّ، بأيّة حال من الأحوال، يُعفي النظريّة من أيّة مسؤوليّات مطلقة. بل على العكس، إذ إنّ الضرورة التكامليّة لوجود تاريخٍ داخليٍّ للنظريّة، يقيس صلاحيتها كبرنامجٍ بحثيٍّ محكومٍ بالبحث عن الحقيقة مثل أيّة معرفةٍ عقلانيّةٍ أخرى، هي ما تميّز الماركسيّة عن أيّ تنويعٍ من تنويعات البراگماتيّة أو النسبويّة. وبهذا، عند تأمّل المشكلة المطروحة بفعل وهن الماركسيّة الگاليّة [الفرنسيّة] وانكفائها، سأبدأ بدراسة فرضيّةٍ ترتبط بنشوء [تلك الماركسيّة] الجوهريّ أوّلًا. تقول الفرضيّة ببساطة: بعد أن عاشت الماركسيّة الفرنسيّة فترةً مديدةً من الهيمنة الثقافيّة بلا منازعٍ تقريبًا، متنعّمةً بحظوةٍ عاليةٍ مكتسبةٍ من معركة التحرير، واجهت أخيرًا منافسًا فكريًا كان قادرًا على دخول معركةٍ ضدّها، وأن تكون له الغلَبة فيها. كانت مُناوِئتها المنتصرة هي الجبهة النظريّة الواسعة الخاصّة بالبنيويّة، ومن ثمّ أخلافها ما بعد البنيويّيْن. إذًا، أزمات الماركسيّة اللاتينيّة ستكون النتيجة لا لانحدارٍ عابرٍ، بل لهزيمةٍ مباشرة. أما الدليل على هذه الأزمة، كما يمكن أن يُحاجَج، فهو الصعود الانتصاريّ للأفكار والثيمات البنيويّة أو ما بعد البنيويّة حيثما كانت الصدارة للأفكار الماركسيّة في ما مضى – انتقال "إپستميّ" فعليًا من النوع الذي سعى ميشيل فوكو إلى التنظير بشأنه.

وتتعزّز معقوليّة هذه الفرضيّة باعتبار آخر. وضمن هذا السياق، على عكس التغيّرات الكُلّيّة والمفاجئة على نحوٍ غامض من "حَدٍّ" معرفيٍّ إلى آخر (فوكو) أو "إشكاليّة" إلى أخرى (ألتوسير)، فإنّ الانتقال من الهيمنة الماركسيّة إلى الهيمنة البنيويّة، ومن ثمّ ما بعد البنيويّة في الثقافة الفرنسيّة ما بعد الحرب لم يتضمّن انقطاعًا تامًا في القضايا أو المسائل. بل على العكس، من الواضح أنّ هناك معضلةً كبرى واحدة يدور المتنافسين جميعهم حولها؛ وقد يبدو الأمر – للوهلة الأولى - كما لو أنّ تفوّق البنيويّة على جوهر نطاق الماركسيّة بذاته هو ما أكّد الانتصار الحاسم للأولى على الثانية. ما كانت تلك المعضلة؟ جوهريًا، طبيعة العلاقات بين البنية والذات في التاريخ والمجتمع البشريّ. والآن، لم يكن غموض المكانة والموضع الخاصَّيْن بهذَيْن العنصرَيْن [البنية والذات] موضع تشكيك هامشيّ أو محليّ في النظريّة الماركسيّة. بل شكّل فعليًا، وعلى الدوام، إحدى أكثر المعضلات محوريّةً وجوهريّةً في المادّيّة التاريخيّة كتوصيفٍ لتطوّر الحضارة البشريّة. وبوسعنا إدراك هذا مباشرةً لو تأمّلنا التذبذب الدائم، والانفصال المُحتمَل في كتابات ماركس بشأن ما عَدَّه المحرّك الرئيس للتغيّر التاريخيّ بين التضادّ القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج من جهة – فلنتذكّر "المقدّمة" الشهيرة عام ١٨٥٩ لـ مساهمة في نقد الاقتصاد السياسيّ؛ والصّراع الطبقيّ من الجهة الأخرى – لنتذكّر البيان الشيوعيّ. يُحيل الأوّل من حيث الجوهر إلى واقعٍ بنيويٍّ، أو بين-بنيويّ بالأحرى: نظام ما تسمّيه السوسيولوجيا المعاصرة تكامل المنظومة (أو التفكّك الكامن بالنسبة إلى ماركس). ويُحيل الثاني إلى القوى الذاتيّة المتنافسة والمتصارعة من أجل السيادة على الأنماط الاجتماعيّة والسيرورات التاريخيّة: وهو مجال ما تسمّيه السوسيولوجيا المعاصرة

الاندماج الاجتماعيّ (وهذا ما يعني بالقدر ذاته اللادمج أو إعادة الدمج). كيف يتوضّح نمطا السببيّة المتمايزان هذان، أو مبدآ التفسير، في نظريّة المادّيّة التاريخيّة؟

على هذا الصعيد، لم تقدّم الماركسيّة الكلاسيكيّة، حتّى في ذروة قوّتها، إجابةً متماسكة. وبالطبع، كانت التناقضات السياسيّة التي تسبّب بها التملّص أو التعليق المتواصل للسؤال موضع سجالٍ واسع ومحتدم: الاقتصادويّة من جانب، والإرادويّة من الجانب الآخر. ويمكن عَدّ مداخلات لينين قبل الحرب جهدًا متواصلاً لضبط ومواجهة هاتَيْن الخُلاصَتَيْن المُحتمَلَتَيْن من إرث ماركس – الذي كانت تعبيراته السياسيّة هي النزعات المتعارضة باتّجاه الإصلاح والأناركيّة على يد اليمين وأقصى اليسار في الأمميّة الثانية على الترتيب. ولكنْ، بقيت هذه المداخلات تطبيقيّةً وظرفيّةً صرفاً من دون أساس نظريّ. وشغلت هذه القضايا غير المحلولة ذاتها التأريخ الماركسيّ بقدر ما شغلت السياسة الماركسيّة. فالنقاش المعاصر الواسع لكتاب إدورد ثومپسن، على سبيل المثال، ركّز بقدرٍ كبير على دور الفاعليّة البشريّة في تكوين أو تفكيك الطبقات، وظهور أو تبدّل البنى الاجتماعيّة، أكانت تلك الخاصّة بالرأسماليّة الصناعيّة أم باشتراكيّةٍ أبعد منها. ثمّة حالةٌ أخرى شديدة الإيحاء تكمن فيها هذه المعضلة في جذر الاختلافات بين التأوّلَيْن الماركسيّين المتنافسين الأكبرين للسيرورة التاريخيّة ذاتها، ويمكن إيجادها في التفسيرات المضادّة الخاصّة بروبرت برينر و[المؤرّخ الفرنسيّ] گِيْ بْوا حيال الانتقال التأريخي من الإقطاع إلى الرأسماليّة الزراعيّة في بدايات العصر الحديث في أوروپا – حيث ركّز الأوّل أساسًا على التداخل المتغيّر للقوى الطبقيّة في الريف أواخر العصور الوسطى،

والآخر على المنطق الراسخ لهبوط معدّلات الإيجارات السنيوريالّية(*) في الاقتصاد الإقطاعيّ.(**)

ومن أجل مقاصدنا هنا، فإنّ المغزى المرتبط هو أنّ هذا التوتّر المستمرّ – بل الضرر أحيانًا – داخل المادّيّة التاريخيّة لم يأخذ شكلًا سياسيًا مباشرًا أو تأريخيًا في فرنسا ما بعد الحرب. بل برز بكونه المعضلة المركزيّة التي تطوّق حقل الفلسفة. وتكمن أسباب هذا أساسًا في الصورة الكُلّيّة للسنوات التي أعقبت التحرير. كان المشهد السياسيّ لدى اليسار مُهيمَنًا عليه بفعل الحضور الراسخ الهائل للحزب الشيوعيّ الفرنسيّ الذي كان، بلا أيّ منازع، المنظّمة الأساسيّة للطبقة العاملة، والتهديد الأكبر للبورجوازيّة الفرنسيّة، ولكنّه كان في الوقت ذاته منظومةً ذات حُكم بيروقراطيٍّ متصلّبٍ، يحول دون أدنى سجالٍ أو خطابٍ نظريٍّ من الطابع البولشفيّ حيال استراتيجيّته. أما مهنة التأريخ، من جانبٍ آخر، فسرعان ما باتت تحت حُكم مدرسة الحوليّات التي كانت تقدّميّةً في تعاطفاتها الاجتماعيّة آنذاك، ولكنّها لم تكن بعيدةً فكريًا فحسب من الماركسيّة، بل غير معنيّةٍ بقدرٍ كبيرٍ بمسألة الفاعليّة بحدّ ذاتها، التي عَدَّتْها متماهيةً مع الأحداث السطحيّة المحض في سعيها نحو سيروراتٍ أعمق أو فتراتٍ زمنيّةٍ أطول في التاريخ. ومن الجهة المقابلة، كانت الصيغة الفلسفيّة

---

*) المنظومة السنيوريالّية SeigneurialSystem: نمطٌ مؤسّساتيّ من توزيع الأرض تأسّس في فرنسا الجديدة [المناطق التابعة لنفوذ الفرنسيّ في أميركا الشماليّة] عام ١٦٢٧ وصولًا إلى إلغائه رسميًا عام ١٨٥٤، وهو مُستمَدّ أساسًا من النظام الإقطاعيّ في فرنسا الذي أُلغي هناك مع اندلاع الثورة الفرنسيّة. يمنح السنيور Seigneur، أو مالك الأرض، قطعة أرضٍ لعائلة كي تزرعها، وتحصل على ما يكفيها من طعام وتدفئة ومسكن. [نقلًا عن موقع الموسوعة الكنديّة http://www.thecanadianencyclopedia.ca]. [المترجم]

**) انظر النقاش في The Brenner Debate، ومن أجل موقف بوا عمومًا، انظر كتابه Crise du Féodalisme, Paris 1976.

ذات التأثير الأعظم هي الفينومنولوجيّة والوجوديّة في شكلهما الأصليّ ما قبل الحرب، وجذورٍ ممتدّةٍ إلى كوجيف، وهوسرل، وهايدگر. وبهذا كانت تمثّل أنطولوجيا صادحةً، بل وعنيفةً، للذات. ولكنّها كانت ميّالةً إلى اليسار، وسعت الآن إلى التقارب مع الواقع البنيويّ للحزب الشيوعيّ الذي يسبقها، في زمنٍ يشهد صراعًا طبقيًا عاصفًا في فرنسا. وكانت النتيجة هي المحاولة المتواصلة لإعادة التفكير بالعلاقات بين الذات والبنية، على شكل أطروحات توفيقيّة بين الماركسيّة والوجوديّة، اضطلع بها سارتر، ومرلوپونتي ودو بوڤوار أواخر الأربعينيّات وأوائل الخمسينيّات. وكانت السجالات التي ينقسمون فيها حيال هذا المشروع المشترك أساسًا ذات طابعٍ نادرٍ من حيث الجودة والكثافة، مشكّلةً إحدى أثرى الفترات في التاريخ الفكريّ لحقبة ما بعد الحرب ككل. ومع أنّها كانت محكومةً في المقام الأوّل بتباعد أحكامهم السياسيّة ونقاط انطلاقهم الإپستمولوجيّة، إلا أنّ تلك السجالات عكست أيضًا آفاق العلوم الاجتماعيّة في فرنسا آنذاك: كان مرلوپونتي قارئًا لڤيبر، وسارتر قارئًا لبروديل. وتمثّلت ذورة نشاطهما، بكل تأكيد، في صدور كتاب سارتر نقد العقل الديالكتيكيّ عام ١٩٦٠ – وهو عملٌ فُهِمَ بدايةً بكونه ردّة فعلٍ مباشرة على انتقادات واعتراضات مرلوپونتي التي وجّهها إليه في نقاشاتهما الشهيرة في الخمسينيّات، والذي تنحصر ثيمته الأساسيّة في متاهة التقلّبات بين الأداء والسيرورة، الأفراد والجماعات، الجماعات والپراكتيكو-إنيرت [العطالة-الوظيفيّة]،(*) في تاريخٍ أطلق عنانه، وتسوده النُّدرة.

---

* ) پراكتكو-إنيرتPractico-inert (العطالة-الوظيفيّة): مصطلح سكّه سارتر في كتابه نقد العقل الديالكتيكيّ، وعرّفه بكونه مجال النشاط الناتج عن الصراع الاجتماعيّ-السياسيّ لجماعةٍ بشريّة، والذي يتحوّل بالتدريج إلى نمطٍ بيروقراطيّ هرميّ روتينيّ، إلى أن يتعطّل في نهاية المطاف، بحيث لا يُلبّي الحاجات التي سعت إليها تلك الجماعة. [المترجم]

ومن المهمّ تذكُّر أنّ نقد سارتر استهلَّ "نظريّة المنظومات العمليّة" المكوَّنة من ٦٠٠ صفحة بمقالة قصيرة، "مسألة المنهج" التي كانت قد نُشرت للمرّة الأولى عام ١٩٥٧. ومع أنّ مؤلّفهما وصَّف هدفهما المشترك بكونه تكوينًا لـ "أنثروبولوجيا بنيويّة تاريخيّة"، إلا أنّ تركيز كلٍّ منهما كان مختلفًا ومتمايزًا عن تركيز الآخر في الواقع. كانت مسألة المنهج مَعنيّةً أساسًا بالأدوات النظريّة اللازمة لفَهْم المعنى الكُلّيّ لحياة فرد ما، وهو ما سمّاه سارتر "الكونيّ المفرد"، طارحًا دمجًا للمفاهيم الماركسيّة، والتحليل النفسيّ والسوسيولوجيا في منهجٍ تأويليٍّ موحَّد. كان يؤشّر باتّجاه البيولوجيا. أما هدف النقد، من الجانب المقابل، فقد كان تقديم توصيفٍ فلسفيٍّ لـ "البنى الشكليّة الابتدائيّة" لأيِّ تاريخٍ مُحتمَل، أو نظريّةٍ عن الآليات العامة لتكوين وتقويض الجماعات الاجتماعيّة كلها. أما التاريخ بحد ذاته، "الشّمول الزمانيّ" لكل هذه "التعدّدات العمليّة، ولكلّ صراعاتها"،(*) فكان سيصبح موضوع كتابٍ ثانٍ موعود. بصياغةٍ أخرى، كان أفق كتاب النقد محاولةً لا لفَهْم حقيقةِ شخصٍ بعينه، بل – كما أشار سارتر – "حقيقة البشريّة ككل" (حتّى لو كان هناك، بالنسبة إليه، تواصلٌ إبستمولوجيٌّ بين الاثنين). كان الكتاب يؤشّر إلى تاريخٍ عالميٍّ، تكون غايته المُعلَنة استيعابًا شاملًا لمعنى الحقبة المعاصرة. ولكنْ، لم يتحقّق هذا الوعد، الذي كان ربمّا أكبر وعدٍ طرحه أيّ كاتبٍ في القرن العشرين. كتب سارتر جزءًا ثانيًا يعادل حجم الأوّل، ولكنّه تركه من دون إنهائه ونشره.(**) في ذلك الفعل المُثقَل بالتخلّي، والصمت الذي أعقبه، تحدَّدَ قسطٌ كبيرٌ من المصير

---

(*) Critique of Dialectical Reason, London 1976, pp.817, 822.

(**) صدر الجزء الثاني بعد خمس سنوات من وفاة سارتر، نقد العقل الديالكتيكيII: وضوح التاريخ-Critique de la Raisondialectique (Tome 2): l'intelligibilité de l'his-toire (1985). [المترجم]

الفكريّ التالي لليسار الفرنسيّ، كما بوسعنا أن نرى اليوم. وبعد اثنَي عشر عامًا، أنهى سارتر مسيرته الكتابيّة بدراسةٍ عن فلوبير، لم يكن حجمها الضّخم ليقدر على إخفاء – بل إنّها أعلنت بطريقتها الخاصّة عن – تواضع عودته إلى المشروع الصغير البيوگرافيّ في مسألة المنهج.

وفي غضون ذلك، كان مجال التنافس النظريّ بأسره – الأرض كلها بجروفها وقممها – قد شغر. ففي عام ١٩٦٢، كان ليڤي-ستروس قد أصدر الفكر البريّ. ومع أنّه نُشر بعد نقد العقل الديالكتيكيّ بفترةٍ وجيزة، إلا أنّه لم يقتصر على تقديم أنثروپولوجيا بديلةٍ كُلّيًا فحسب، بكل معنى الكلمة، بل اختُتم بهجومٍ مباشرٍ على تاريخانيّة سارتر، باسم المزايا الثابتة لكلّ الأذهان البشريّة والمنزلة المتساوية للمجتمعات البشريّة جميعها. بإيماءة شطبٍ واحدة، شطب الكتاب بالتالي المزاعم كلّها أكانت تلك الخاصّة بالعقل الديالكتيكيّ أو التعاقب التاريخيّ التي كان سارتر قد بناها – أفكار ضمّها ليڤي-ستروس ببساطة إلى منهجيّة الفكر "المتحضّر" بمواجهة الفكر "البريّ"، من دون إسباغ تفوّق متأصّل عليه. أما سارتر، وهو المتحدّث الألمعيّ الخلّاق، والمُساجل الذي لم يكلّ قبل ذلك الوقت، فلم يردّ ولو بكلمة.

"الهدف الأسمى للعلوم البشريّة ليس تكوين الإنسان، بل تفكيكه"،(*) خَلُص ليڤي-ستروس، مُطلقًا شعار ذلك العقد. وحين جاء ردٌّ ماركسيٌّ أخيرًا، عام ١٩٦٥، لم يكن نقضًا، بل توقيعًا مضادًا على الادّعاء البنيويّ. فكتابا لوي ألتوسير، من أجل ماركس وقراءة رأس المال، بدلًا من الاشتباك مع هجوم ليڤي-ستروس على التاريخ أو تأويله للأنسنيّة، عزّزا ما قال،

(*) The Savage Mind, London 1 966, pp. 254-255, 247 (الترجمة مع تعديلات).

وأدخلاه إلى ماركسيّةٍ كانت في ذلك الوقت نفسه تخضع لإعادة تأويل بكونها لاأنسنيّة نظريّة، لا يكون التعاقب الزمنيّ بالنسبة إليها أكثر من "تطوّرٍ لأشكال" المعرفة التزامنيّة بحدّ ذاتها. سارتر، كما صرّح ألتوسير في صفحات أسبوعيّة الحزب الشيوعيّ الإيطاليّ، كان صديقًا زائفًا للمادّيّة التاريخيّة، بل أكثر بُعدًا منها مقارنةً بناقده المفترَض ليڤي-ستروس.(*) كانت جِدّة المنظومة الألتوسيريّة وابتكاريّتها بحدّ ذاتهما عَصيّةً على الإنكار بطبيعة الحال: ودافعتُ عن إرثهما في كتاب سابق.(**)وتمكّنتا بسرعةٍ من اكتساب مكانةٍ وتأثيرٍ هائلَيْن لدى اليسار الفرنسيّ، حيث حلّتا محلّ تيّارات نظريّة سالفة – لا يمثّلها سارتر وحسب، بل أيضًا، وبالقدر ذاته، ليفيڤر، گولدمان، وآخرون – على نحوٍ تامٍّ فعليًا في تشكيل الجيل الأصغر من الماركسيّيْن. ولكنْ، حتّى حين كانت في قمّة ابتكاريّتها، كانت الألتوسيريّة تُكوَّن على الدوام ضمن تبعيّةٍ وثيقةٍ وقاتلةٍ على بنيويّةٍ كانت تسبقها زمنيًا، وستبقى بعدها في آن. كان ليڤي-ستروس يسعى حتمًا إلى قطع عقدة گورذيوس(***) الخاصّة بالعلاقة بين البنية والذات عبر تعطيل الأخيرة في أيّ حقلٍ من حقول المعرفة العلميّة. وبدلًا من مقارعة هذه الحركة، عمد

---

*) انظر مداخلته التي نُشرت في جزءَيْن تحت عنوانَيْن "النظريّة والمنهج" "Teoria e Metodo"" و"أدوات الماركسيّة" "Gli Strumenti del Marxismo" في رِناشتاRinascita، ٢٥ كانون الثاني/يناير و١ شباط/فبراير ١٩٦٤، ينتقد فيها الآراء التي عبَّر عنها أمبيرتو إكو حيال التيّارات الأساسيّة داخل الثقافة المعاصرة. وخضع هذا النصّ لتجاهلٍ متواصلٍ في الببليوگرافيات المُعتمَدة لكتابات ألتوسير.

**) Arguments within English Marxism, London 1980.

***) عقدة گورذيوس أو العقدة الگورذيّة: مجاز مُستمَدّ من قصّة من ميثولوجيا مملكة فيريجيا القديمة، ويعني وضعًا مستحيل الحلّ إلا عبر مبادرةٍ جريئة. تقول القصّة باختصار إنّ الفلاح الفقير گورذياس الذي أصبح ملكًا بسبب نبوءة، منح، هو وابنه ميداس، عربتهما إلى الآلهة التي أنعمت عليهما بالمقابل بربط هذه العربة بحبل لا يمكن فكّ عقدته. وقيل إنّ مَنْ يفكّها سيفتح آسيا، وهذا ما فعله الإسكندر الأكبر لاحقًا، ولكنْ، عبر قطع الحبل بسيفه. [المترجم]

ألتوسير إلى تجذيرها عبر نسخةٍ من الماركسيّة، تُلغى فيها الذوات نهائيًا، ما خلا بقاءها كآثارٍ وَهْميّةٍ للبنى الأيديولوجيّة. ولكنْ، في مُزايدةٍ موضوعيّةٍ من هذا النوع، كان محكومًا عليه أن يعرض أكبر مزايدة. وبعد عام جاء تلميذه السابق فوكو، الذي كان يصرّح بملء الفم بخطابٍ، يعلن فيه "نهاية الإنسان"، ليقوم بدوره باختزال الماركسيّة بذاتها إلى أثرٍ من الآثار الإلزاميّة لإبستيمٍ فكتوريٍّ انتهت صلاحيته، بل لا تعدو أن تكون إبستيمًا اشتقاقيًا ثانويًا.(*) كان تقدّم البنيويّة، بمعزل عن كونه قد تأثّر أو توقّف بفعل قراءةٍ جديدة للماركسيّة، يتسارع عبر الماركسيّة برغم تأكيداتها على المسافة التي تفصلها عن البنيويّة.

أما أبرز دليلٍ على النمط اللاحق للهيمنة، فقد أُكّد عبر اختبار أحداث أيار/مايو في فرنسا. هنا، كما قد يمكننا الاعتقاد، كانت البنيويّة كموقفٍ ستواجه إحراجًا على يد ديناميكيّةٍ تاريخيّةٍ سعت هي لتنحيتها أو إنكارها. فما الأمر المذهل الذي يمكن تصوُّره بشأن انفجار الأفراد والذوات الجمعيّة أكثر من تمرّد الطلاب والعمّال وكثيرين آخرين عام ١٩٦٨؟ وإنْ كان أيّ ضربٍ من ضروب الخطابات المهيمنة قبل أيّار ليقدر على الاستجابة لهذا الانفجار السياسيّ اللافت للصراع الطبقيّ، ويصمد لدى التّنظير بشأنه، ربّما كان المرء سيميل إلى أنّ المرشَّح المذكور هو، بكل منطقيّة، التنويع الماركسيّ الذي طوّره ألتوسير. إذ، وبصرف النظر عن مدى عدم قابليّته للتكيّف مع التغيّرات في نواحٍ أخرى، إلا أنّه يمتلك على الأقلّ نظريّة خاصّة بالتضادّ وفرط التحديد، علاوةً على نمط "التوحُّد الانفجاريّ"(**) الذي يمكن له التسبُّب بوضعٍ ثوريٍّ مماثل في مجتمعٍ منقسمٍ طبقيًا،

(*) The Order of Things, London 1 970, pp. 261-262.

(**) For Marx, London 1969, pp.99-100.

كما حدث بالضبط في فرنسا. إلا أنّ ما حدث في الواقع هو نقيض ذلك تمامًا. حاول ألتوسير فعلاً تكييف نظريّته حين عمد متأخّرًا إلى فسح مجالٍ لدور "الجماهير" الذين أقرَّ الآن بأنّهم "صنعوا التاريخ"، حتّى وإن لم ينجح "الرجال والنساء" في تحقيق ذلك.(*) ولكنْ، بما أنّ الاتّجاه الكُلّيّ لأبحاث ألتوسير لم يُصحَّح أو يتطوّر، كانت نتيجة إدخال مشكلة الذات التاريخيّة في آليّة السببيّة البنيويّة المطروحة في كتاب قراءة رأس المال هي التخبُّط بكل بساطة. لم تظهر طروحات توفيقيّة جديدة بالمقارنة مع أعماله الأقدم. كانت النتيجة هي الإمّحاء والتفكّك المتواصلَيْن للماركسيّة الألتوسيريّة كتيّارٍ مع أواسط السبعينيّات.

وبالمقابل، تمكّن الطرح البنيويّ، وعلى عكس التوقّعات جميعها، من عبور محنة أيّار/مايو لينبعث كالعنقاء في الجانب الآخر – بصيغةٍ مُخفَّفة ومُعدَّلة، هذا صحيح، ولكنْ، من دون أن تكون أقلّ أو أكثر من مسار كرونولوجيٍّ ملتبسٍ مُحدَّد سلفًا: حيثما كانت البنيويّة في ما مضى، حلّت محلّها ما بعد البنيويّة الآن. أما العلاقة الدقيقة بين الاثنَتَيْن، القربى العائليّة أو النّسب المشترك الذي يجمع بينهما من خلال المؤشّر الانتقاليّ الضئيل، فلا تزال بحاجةٍ إلى تحديد. وقد يثبت أنّ [هذا المؤشّر] هو السمة الأكثر إيحاءً لكلّ منهما. ولكنْ، في سائر الأحوال، قليلون مَنْ شكّكوا بوجود صلةٍ بينهما. وفي الحقيقة، اثنان من أكثر الشخصيّات المحوريّة في الأولى لم تتضاءل مكانتهما في الثانية: لاكان، حيث كتابه كتابات – الذي جُمع عام ١٩٦٦ وحظي برواجٍ بنيويٍّ كبير – كان قد توقَّع أساسًا قدرًا كبيرًا من النقد الداخليّ للبنيويّة الذي سيتطوّر بعد عام ١٩٦٨؛ وفوكو، الذي انتقل بلا أدنى صعوبةٍ أو مشقّة من كوكبةٍ إلى أخرى، واعيًا دائمًا للحاضر.

---

(*) Lenin and Philosophy, London 1971, pp. 21-22.

بل إنّ دريدا نفسه، وهو مفكّر بنزعةٍ ما بعد بنيويّةٍ أوضح، الذي مهّدتْ ثلاثيّته الأولى من الأعمال التي صدرت عام ١٩٦٧ لتموضعات "انقلاب الأحكام" العام بعد أيّار/مايو، وبرغم اعتراضاته الملطّفة جميعها على ليڤي-ستروس، لم يملك إلا أن يعود لتقديم فروض الاحترام له، بكونه الباحث عن "مكانةٍ جديدةٍ للخطاب" حيث "ينطلق كلّ شيء من البنية، تصوُّرًا أم علاقةً"، ولكنْ، في الوقت ذاته من خلال "التخلّي عن الإحالة جميعها إلى مركزٍ، إلى ذاتٍ، إلى أصلٍ، أو إلى أيّ أرشيفٍ مطلق."(*)

خلال السبعينيّات، إذًا، بات انحسار الماركسيّة إلى هوامش الثقافة الپاريسيّة جليًّا أكثر. وحين صدر كتاب فلوبير لسارتر أخيرًا، كان يحمل فعليًا رياح عملٍ يعقب الموت – لا أقصد حياة مؤلّفه، بل دورة الثقافة التي ظهر فيها. وتفرّقت كتابات ألتوسير في شذراتٍ وحواشٍ شحيحة. وفي هذه الأثناء، واصلت البنيويّة وسلالتها وضعها الإنتاجيّ الضخم. في السنوات العشرين التي أعقبت صدور الفكر البريّ، ظهرت رباعيّة ليڤي-ستروس الأنثروپولوجيّة عن الأساطير؛ التدفّق الهائل لمقالات وسمنارات لاكان (في عشرين مجلّدًا بحسب الوعود) في التحليل النفسيّ؛ دراسات ميشيل فوكو الغزيرة، المترافقة مع تعقيباتٍ إجرائيّة، عن الجنون، والطّبّ، والسجن، والجنسانيّة؛ العمل المتقلّب لبارت عن الأدب، وما لا يُحصى من تفكيكات دريدا في الفلسفة، دعْ عنكَ الأعمال المتراكمة لدولوز وآخرين. نادرًا ما تبدّت العلامات الظاهريّة لنصرٍ فكريٍّ بهذه القوّة. ولكنْ، لا يزال السؤال مُعلَّقًا: أين تكوَّن هذا النصر؟ بأيّة طريقة، وما المدى الذي تمتلك فيه البنيويّة ومابعد البنيويّة إجاباتٍ أفضل للمسألة التي بَنَتَا عليها ثروتها وبَيَّنَتَا تفوُّقهما على الماركسيّة في فرنسا – هل يرتبط الأمر بعلاقة البنية

---

(*) Writing and Difference, London 1979, p.286.

بالذات؟ يُفتَح الباب هنا أمام أدبيّات حاشدة، حيث لا تظفر أيّة مسألة استقصائيّة بدقّةٍ أو تفصيلٍ كافيَيْن.

ولذا سأُلزِم نفسي بحدود فضاءٍ أوّليٍّ، يمكن فيه أن تتوحّد النظريّتان البنيويّة ومابعد البنيويّة، كسلسلةٍ من الحركات المحتمَلة أو العمليّات المنطقيّة داخل حقلٍ مشترك. لم يقمْ أيٌّ من المفكّرين الذين ذكرتُهم، أو الذين سأُوردهم لاحقًا، بكلّ حركةٍ من هذه الحركات، وبذا ليس هناك تطابقٌ تامّ بين أيّ اثنَيْن منهم. ومع هذا، فإنّ ثيماتهم وادّعاءاتهم الأساسيّة تقع كلّها ضمن حدود هذه الأرض المشتركة. وتتضمّن أولى العمليّات – وأقول أولى هنا، لأنّها دشّنت ظهور البنيويّة بحدّ ذاتها – ما يمكن أن نسمّيه فرط اللغة. كان العلم الأصليّ الذي استمدّت منه البنيويّة فعليًا جميع مفاهيمها المميَّزة هو اللسانيّات. هنا، طوَّر دو سوسور التعارض بين langue وparole ("اللغة" و"الكلام")، والتباين بين الترتيبَيْن التزامنيّ والتّعاقبيّ، وفكرة الدالول [العلامة] كوحدةٍ بين الدّالّ والمدلول، التي كانت علاقتها بمدلولها اعتباطيّةً وغير مُحفَّزة جوهريًا داخل أيّة لغةٍ معطاة. كان التقدّم العلميّ الذي مثّله كتاب سوسور محاضرات في اللسانيات العامّة تقدّمًا لافتًا في حقله التخصّصيّ. أما تطبيق مفاهيمه خارج التخصّص المعرفيّ الذي سُكَّت فيه هذه المفاهيم، فقد بدأ، على نحوٍ معتدلٍ، في الدراسات الأدبيّة عن طريق أعمال ياكوبسون ومدرسة پراگ. حتّى الآن، كانت الموادّ اللسانيّة لا تزال تُعامَل، ولو من ناحية تعريفها فقط، كأعمال خاصّة في الأدب، وقد استندت إلى جانب الكلام من تقسيم سوسور لا إلى جانب اللغة الذي عَدَّه ممكنًا للتحليل المنهجيّ حصرًا. ومن ياكوبسون، انتقلت العُدّة السوسوريّة إلى ليڤي-ستروس، ومن خلال تعميمه الجريء لها على مجاله الأنثروپولوجيّ ولدت "البنيويّة" كحركة.

"سساتيم [منظومات] القرابة،" كما صرّح، كانت "ضربًا من ضروب اللغة" الملائمة لأشكال التحليلات التي كان لتروبتسكوي وياكوبسون الريادة فيها في مجال الصوتيات. وبتطوير هذا التحديد، أشار [ستروس] إلى أنّ قواعد الزواج ومنظومات القرابة كانت كما هي عليه، لأنها شكّلت "مجموعة من العمليات الرامية إلى تأمين نمطٍ معيَّن من التواصل بين الأفراد والجماعات. أما أن يكون "المرسال" [العامل الوسيط] قد تكوّن هنا من نساء الجماعة اللواتي تُتداولنَ بين العشائر والجبوب والعائلات، لا من كلمات الجماعة ... لا يُغيِّر شيئًا من حقيقة أنّ ماهيّة الظاهرة المعنيّة متطابقةٌ في الحالَتَيْن كلتَيْهما."(*)

وحالَ ضبط هذه المعادلة، لن يعدو الأمر مجرّد خطوةٍ قصيرةٍ لتوسيعها إلى بنى المجتمع الأساسيّة كلها، كما رآها ليڤي-ستروس: أُضيف الاقتصاد بذاته الآن، تحت يافطة تبادلٍ للبضائع تُشكِّل منظومةً رمزيّةً، تُقارَن بتبادل النساء في شبكات القرابة وتبادل الكلمات في اللغة. وكان الامتداد الكبير الثاني للنموذج اللسانيّ هو، بكل تأكيد، إعادة صياغة لاكان لنظريّة التحليل النفسي. "بنية اللاوعي،" كما أشار، "مُشابهةٌ لبنية اللغة."(**) وفي الواقع، كان التطبيق هنا أكثر جذريّةً من ما توحي به هذه العبارة الشهيرة. إذ إنّ الحمولة الفعليّة لعمل لاكان لا تقوم على أنّ اللاوعي مبنيٌّ "مثل" اللغة، بل على أنّ اللغة بحدّ ذاتها هي التي تصوغ المجال الاغترابيّ الخاصّ باللاوعي، بكونه النظام الرمزيّ الذي يُوجِد الآخرَ العَصيّ على التجاوز أو التوفيق، ويُوجِد معه، في الحركة ذاتها، الرغبةَ وكبتها على طول سلسلة الدالّات.

---

*) Structural Anthropology, London 1964, p.60.[الطبعة العربيّة، ص ٧٥]

**) على سبيل المثال:
The Four Fundamental Concepts of Psychoanalysis, London 1977, p.20

وبعد مثل هذه الاتّساعات الأساسيّة في مدى صلاحية اللغة، ستلحقها حتمًا مجموعة مجازفات وإضافات: فالملابس، والسّيّارات، والطبخ، وغيرها من موادّ الموضة أو الاستهلاك خاضعةٌ لتمعُّنٍ سميولوجيّ نشيط، مُستمَدٍّ من اللسانيّات البنيويّة. أما الخطوة الأخيرة على هذا المسار، فستكون لدريدا الذي قام – مؤرّخًا للقطع مابعد البنيويّ – برفض فكرة اللغة كمنظومة تشييءٍ مستقرّة، ولكنّه رَدْكَلَ مزاعمها كمُهيمنٍ كونيٍّ على العالم الحديث، مع القرار الاستبداديّ بكل معنى الكلمة، "لا شيء خارج النصّ"، لا شيء قبل النصّ، لا سابقة [للنصّ] لا تكون نصًا في الأصل".(*) كتاب العالم الذي عَدَّتْه النّهضة، بسذاجة، محض مجاز، أصبح الكلمةَ الحرفيّةَ الأخيرةَ للفلسفة التي ستُزعزع الميتافيزيقا برمّتها.

وما يدعو إلى المفارقة هو أنّ سوسور نفسه هو مَنْ حذَّر من المقاييس والاستقراءات التعسّفيّة ذاتها المنطلقة من مجال تخصّصه، والتي بدأت بالتكاثر من دون انقطاع في العقود الأخيرة. فاللغة، كما كتب "إنشاءٌ بشريٌّ من نوعٍ بعينه تعمل معه الإنشاءات البشريّة الأخرى جميعها، باستثناء الكتابة، على خداعنا حيال جوهره الحقيقيّ، لو كنّا نؤمن بتشابهها".(**) وفي الواقع، هو عَدَّ أنّ القرابة والاقتصاد – وهما بالضبط المنظومتان اللتان دشّن بهما ليڤي-ستروس البنيويّة كنظريّة عامّة، بحُجّة تشابههما مع اللغة – غير قابلَيْنْ للقياس المشترك مع اللغة. أما الأعراف العائليّة كأحاديّة الزواج

---

(*) Grammatology, Baltimore 1 976, p . 158 ; Dissemination, Chicago 1981 , p.328.

(**) Notes Inédites de Ferdinand de Saussure', in Cahiers Ferdinand de Saussure, No. 12, 1 954, p. 60.

أفضل توصيفٍ على الإطلاق لأصول فكر سوسور وتوتّراته، ونجده في كتاب Sebastiana Timpanaro, On Materialism, London 1976, pp. 135 - 1 58 الذي يناقش هذا الأمر وقضايا مماثلة.

أو التعدّديّة، كما أشار، فهي موضوعات غير ملائمة للتحليل السميولوجيّ، لأنّها بعيدةٌ عن إمكانيّة عدم تحرّضها على النّحو الذي يكون عليه الدالول. وكذا كانت العلاقات الاقتصادية غير قابلة للدخول في تصنيفاته، لأنّ القيمة الاقتصاديّة "متجذّرةٌ في الأشياء، وفي علاقاتها الطبيعيّة" – "فقيمة قطعة أرضٍ، على سبيل المثال، مرتبطةٌ بمقدار إنتاجيّتها".(*) وكان جهد سوسور بأكمله، الذي تجاهله مستعيروه، يشدّد على فرادة اللغة، على كلّ ما يفصلها عن الممارسات أو الأشكال الاجتماعيّة الأخرى: "إننا شديدو الاقتناع،" كما صرّح، "بأنّ كلّ مَنْ يضع قَدَمَهُ في مجال اللغة يمكن القول إنّه بات محرومًا من مقاييس السماء والأرض جميعها."(**) وفي الواقع، فإنّ المقاييس التي سرعان ما ستُكتشَف على يد ليڤي-ستروس أو لاكان، في توسيعهما لتصنيفات اللغة، وسحبها على الأنثروپولوجيا أو التحليل النفسيّ، ستنهار أمام أدنى التمحيص النقديّ. لا يمكن للقرابة أن تُقارَن باللغة كمنظومة تواصلٍ رمزيٍّ، يتم فيها "تبادل" النساء والكلمات على الترتيب، كما يصرّ ليڤي-ستروس، إذ لا يعمد أيُّ متحدّثٍ إلى إقصاء المفردات عن أيّ مُخاطَب، ولكنْ، بإمكانه بكلّ حُرّيّةٍ الانتفاع مجدّدًا من كلّ كلمةٍ "معطاة" بقدر ما يشاء من المرّات منذ لحظة إطلاقها فصاعدًا، بينما الزواجات – على عكس المحادثات – مُقيِّدةٌ عادةً: إذ لا تُستعاد الزوجات من جانب آبائهنّ بعد الزواج. وبقدرٍ أقلّ، يمكن لمفردة "التبادل" أن تجد موقعًا في الاقتصاد: إن كان يمكن عَدّ أنّ المتحدّثين والعائلات يمتلكون، على الأقلّ، مُكافِئًا تقريبيًا للكلمات والنساء في ما بينهم، لا يصحّ هذا الأمر على البضائع على الأخصّ. بمعنى آخر، لا يمكن تعريف

(*) Saussure, Course in General Linguistics, London 1960, pp. 73, 80.

(**) Notes Inédites de Ferdinand de Saussure', p.64'.

أيّ اقتصادٍ من حيث الجوهر على أساس التبادلات على الإطلاق: الإنتاج والملكيّة لهما الأولويّة دائمًا. وتعمل صيغة ليڤي-ستروس الثلاثيّة، فعليًا، على غربلة علاقات السلطة، والاستغلال، والتفاوت جميعها التي تكون مُلازِمةً لا للاقتصادات الأشدّ بدائيّةً فحسب، أو حضارة رأس المال التي نعيشها، بل أيضًا الأنظمة العائليّة أو الجنسيّة المعروفة لنا جميعها، حيث يرتبط الزواج بالملكيّة، والأنوثة بالتبعيّة. وتصلح الاعتبارات العائليّة من هذا النمط على نحوٍ مماثلٍ من القوّة في حالة لاكان. بعيدًا من كون أنّ اللاوعي مَبنيٌّ كاللغة، أو متطابقٌ معها، نجد أنّ تكوين فرويد لها بكونها موضوعًا للتساؤل التحليل-نفسيّ يجعلها على نحوٍ دقيق عاجزةً عن النحو التوليديّ الذي يشمل البنى العميقة للّغة، وفقًا للسانيات مابعد السوسوريّة: أي، القدرة على صياغة جمل، والاضطلاع على نحوٍ صحيحٍ بقواعد تحوّلاتها. اللاوعي الفرويديّ، البريء حتّى من النّفي، غريبٌ عن علم النّحو برمّته.

ومع ذلك، فإنّ هذه الاعتراضات الموضعيّة، التي قد تبدو محصورةً بالاختصاصات المعرفيّة موضع البحث، لا تُعبِّر بحدٍّ ذاتها عن السبب العامّ الذي تكون فيه اللغة نموذجًا غير ملائمٍ لأيّة ممارسة بشريّة أخرى. وربّما سيكون بوسعنا رؤية المسافة بينها بوضوح أكبر، إنْ تذكّرنا محاجّة ليڤي-ستروس في الفكر البريّ القائلة إنّ اللغة تقدِّم تجربةً دامغةً عن واقعٍ شاملٍ وديالكتيكيٍّ يكون سابقًا للوعي والإرادة الخاصَّيْن بأيّ ذاتٍ وخارجيًا عنهما، والذي لا تكون منطوقاته أبدًا – على العكس من هذا – إجماليّاتٍ واعيةً للقوانين اللسانيّة.[*] ولطالما كان افتراض البنيويّة الأوليّ هو أنّ هذا التناظر يُعدّ أنموذجًا في المجتمع والتاريخ ككل. ولكنْ، في الواقع، العلاقة بين اللغة والكلام بوصلةٌ منحرفةٌ تمامًا من أجل تحديد المواقع المتنوّعة

---

(*) The Savage Mind, p .252.

للبنية والذات في العالم الواقع خارج اللغة. ويصحُّ هذا لأسبابٍ أساسيّة ثلاثة على الأقلّ. أوّلًا، تمتلك البنى اللسانيّة مُعامِلاً منخفضًا بشدّة للحراك التاريخيّ، من بين المؤسّسات الاجتماعيّة. وحين تتبدّل ببطء شديد، مع استثناءات قليلة وجديدة، وعلى نحوٍ لاواعٍ، ستكون على هذا الصعيد مختلفةً تمامًا من البنى الاقتصاديّة، أو السياسيّة، أو الدِّينيّة التي تكون معدّلات تغيُّرها – حين يتمّ بلوغ عتبة المجتمع الطبقيّ – أسرع عمومًا بالمقارنة. ثانيًا، وفي الأحوال جميعها، إنّ سمة الجمود المميزّة للُّغة كبنيةٍ مترافقةٌ مع ابتكاريّةٍ للذات داخلها لا تقلّ استثنائيّةً عنها: مقابل جمود اللغة نجد حُرّيّة الكلام المتطايرة. إذ ليس للنطق أيّ قيدٍ مادّيٍّ من أيّ نوعٍ كان: الكلمات حُرّة، بالمعنى المزدوج للكلمة [حرة + مجانيّة free]. إنتاجها لا يكلّف شيئًا، ويمكن مضاعفتها أو التلاعب بها كما يشاء المرء، داخل قوانين المعنى. الممارسات الاجتماعيّة الكبرى الأخرى جميعها خاضعةٌ لقوانين النّدرة الطبيعيّة: لا يمكن توليد الأشخاص، أو البضائع، أو السلطات بلا حدودٍ، وإلى ما لا نهاية. ولكنّ جوهر حُرّيّة الذات المتكلّمة لامنطقيٌّ على نحوٍ غريب: أي إنّ تأثيراته على البنية بالمقابل معدومةٌ فعليًا في الظروف الطبيعيّة. فحتّى أعظم الكتّاب، ممّنْ أثّرت عبقريّتهم على ثقافات بأكملها، لم يُغيِّروا اللغة إلا على نحوٍ ضئيلٍ عادةً. وهذا يشير، بالطبع، وفي آن، إلى الميزة الثالثة لعلاقة البنية-الذات في اللغة: تحديدًا أنّ الذات في الحديث فرديّةٌ على نحوٍ بدهيّ – "لا تتحدّثوا جميعكم معًا" هي الطريقة المعتادة للقول إنّ الكلام الجماعيّ ليس كلامًا، ولا يمكن سماعه. وبالمقابل، فإنّ الذوات المرتبطة بمجال البنى الاقتصاديّة، أو الثقافيّة، أو السياسيّة، أو العسكريّة جمعيّةٌ أساسًا، وفي المقام الأوّل: الأمم، الطبقات، الفِرَق الدِّينيّة، الجماعات، الأجيال. وتحديدًا لأنّ الحال

على هذا النحو، تكون فاعليّة هذه الذوات قادرةً على إحداث تحوّلاتٍ هائلةٍ في تلك البنى. وهذه السمة المميِّزة الأساسيّة حاجزٌ عَصيٌّ على القطع بالنسبة إلى أيّ تغييرٍ للنماذج اللسانيّة إلى سيرورات تاريخيّة من نوعٍ أوسع. فالخطوة الافتتاحيّة للبنيويّة، بمعنى آخر، هي توسيعٌ تخيُّليٌّ للّغة التي تفتقر إلى أيّ أهليّة تُمكِّنها من هذا.

ما العواقب الفكريّة داخل بنيويّة إطلاقيّة اللّغة هذه؟ التأثير المباشر الأهمّ هو ما يمكن أن نسمّيه – وهذه هي العمليّة المُساعدة الثانية داخل فضائها المميَّز - تخفيف الحقيقة. ميَّز سوسور بين الدالّ والمدلول داخل الدالول – وقد عَدَّهما "الصور المسموعة" و"المبدأ". فمن جهة، شدَّد على السمة الاعتباطيّة للدالول، الذي يكون نسبيًا حيال أيّ مدلول "يسمّيه" – بمعنى آخر، شدَّد على أنّه إلى المدى الذي لا تكون فيه اللغة محض سيرورة تحديد، لن يكتسب كلّ دالٍّ قيمته الدّلاليّة إلا بفضل موقعه المتمايز داخل بنية اللغة – وبصياغةٍ أخرى، تعقيد المفاهيم في المنظومة الصوتيّة بأكملها. فالقيمة اللسانيّة، كما كتب، "تتحدّد على طول هذَيْن المحورَيْن تزامنيًا".(*) "يمكن استبدال الكلمة شيئاً مُبايناً لها، فكرة"، و"يمكن أن تُقارَن بشيءٍ من الطبيعة ذاتها، كلمة أخرى".(**) وتكون النتيجة توازنًا متقلقلاً بين الدّالّ والمدلول في تصوّره المعقّد للدالول. وهذا التوازن مُحتَّمٌ عليه الدمار حالما تُعدّ اللغة نموذجًا، يخدم الأهداف جميعها خارج مجال التواصل اللفظيّ بذاته. إذ إنّ شرط تحوُّلها إلى أنموذجٍ متنقّلٍ كان انغلاقها بحيث تصبح منظومةً مكتفيةً ذاتيًا، لا ترتبط بعد ذلك بأيّ واقعٍ فوق-لسانيّ.

---

(*) Cours de Linguistique Generale (Edition Critique), Vol. I, ed. Rudolf Engler, Wiesbaden 1968, p.259

(**) Course in General Linguistics, p 115

كانت [مدرسة] البنيويّة كمشروعٍ مرتبطةً منذ البداية، إذًا، بكبت المحور المدلوليّ لنظريّة سوسور المتعلّقة بالدالول. ولا يمكن أن تكون النتيجة إلا تعاظمًا تدرّجيًا للدّالّ. بدأ ليڤي-ستروس تصعيد ادّعاءاته بوجود أطروحةٍ غير ممكنة تقول إنّ اللغة ابتُكرَت على يد الإنسان دفعةً واحدةً ككتلة، كمنظومةٍ كاملة تفيض أساسًا عن الاستخدامات الممكنة لها. ويكتب: "يتصرّف الإنسان منذ نشأته بكتلةٍ متكاملةٍ من الدالّات يواجه صعوبةً في إسباغها على المدلول كما هي من دون أن تتمايز".(*) كانت النتيجة "فرطًا في الدّالّ، بالمقارنة مع المدلول الذي يمكن [للدّالّ] أن يفرض نفسه عليه." ومرّةً أخرى، كان لاكان مسؤولًا عن الدرجة التالية، حين ماهى بكل بساطةٍ شبكات الدّالّات مع مواضعها التمييزيّة داخل اللغة، وحطَّ من شأن المدلول، ليجعله محض دفقٍ من الأشياء التي تُقال ككلام. وبينما استحضر ليڤي-ستروس "دالًا عائمًا" فوق مدلول مستقرّ ضمنيًا، يتحدّث لاكان الآن عن "التدفّق المتواصل للمدلول تحت الدّالّ"،(**) وهذا ما يُؤخَذ بحدّ ذاته، بكونه مجازًا للذات؛ ما يؤدّي التالي إلى استحالة فعليّة للدلالة على أيّ معنى قصديٍّ مستقرّ بسبب الديناميّة التبادليّة لسلسلة الدالّات بحدّ ذاتها، حيث تكون متساويةً في الامتداد مع اللاوعي الذي يلغي دومًا الهويّة الوهميّة للأنا التي تمثّلها تلك الدالّات. ومنذ ذلك الحين، كلّ ما تبقّى أمام دريدا هو رفض جوهر فكرة الدالول بحدّ ذاتها كوحدةٍ تمييزيّة للدّالّ والمدلول عبر إلغاء أيّة استقلاليّة متبقّية للمدلول بأكمله. وتصبح اللغة الآن سيرورة، نجد فيها أنّ "كلّ مدلول يكون أيضًا في موقع الدّالّ"(***) – أي،

---

(*) 'Introduction a l'Oeuvre de Marcel Mauss ', in M. Mauss, ed, Sociologie et Anthropologie, Paris 1950, p.xlix.

(**) Ecrits, London 1977, p. 154.

(***) Positions, Chicago 1981, p.20.

منظومة دالّات عائمة صرف وبسيطة، من دون إمكانيّة تحديد أدنى علاقة مع أيٍّ من المدلولات فوق-اللسانيّة على الإطلاق.

وبالطبع، ستكون النتيجة الحتميّة لهذا الترخيم الخاصّ باللغة لذاتها قطع أيّة إمكانيّة للحقيقة كتوافقٍ للطروحات حيال الواقع. كان فوكو ودريدا أكثر مَنْ افترضا بلا أدنى تردّد هذا المنطق القائم: ومن خلال فعل هذا، كانا قادرين على الوصول أبعد ممّا وصله سوسور إلى الإرث الفلسفيّ لنيتشه الآخِر، من خلال استنكاره الصارم لوَهْم الحقيقة وثبات المعنى. بالنسبة إلى دريدا، تنبغي مساواة مفهوم الحقيقة مع الميتافيزيقا المُلزِمة للحضور الذي كسره نيتشه من خلال - وهنا أقتبس - "التأكيد المُبهج للعب العالم وبراءة أن تكون ... بلا أخطاء، بلا حقيقة، وبلا أصل".(*) ولدى فوكو، يكون التشديد على التحرّر من المعرفيّ في اللامنطقيّ أقلّ من التشديد على تسلُّط الحقيقيّ بذاته. فالرغبة [الإرادة] في الحقيقة، كما يؤكّد، تُنتج معرفتها من خلال "تزييفٍ أوّليٍّ مكرَّرٍ على الدوام يطرح التمييز بين الحقيقيّ والزائف".(**) أما الانزلاق من المحرّك اليدويّ إلى الجهل المنفلت من عقاله، المروَّج له، ولكنْ، غير المُمارَس على الإطلاق من جانب مريديهم الجدد، فيبقى غريبًا عن الجيل الأقدم من المفكّرين البنيويّيْن. إذ قام كلٌّ من ليڤي-ستروس ولاكان، حينما استلزمَ الأمر، بالتأثير حتّى في التطلّعات العلميّة عبر التطلُّع قُدُمًا إلى جعل الرياضيات تقود التخصّص المعرفيّ لكلٍّ منهما. ولكنْ، لدى التدقيق المتعمّن، سنجد أنّ المنطق الدائريّ للغتهما ذاتيّة الإحالة التي أدخلاها إلى تخصّصهما المعرفيّ كان له تأثيراته

---

(*) Writing and Difference, p.292.

(**) Language, Counter-Memory, Practice, Ithaca 1977 , p.203: هنا أيضًا مصدر التعبير هو نيتشه

المُحتمَلة. ولذا يسأل ليڤي-ستروس "ما الذي يهمّ؟" لو كانت تأويلاته بشأن الأساطير الميثولوجيّة قسريّةً أو اعتباطيّةً، حين لا تُقرأ بحدّ ذاتها إلا بكونها أمرًا لا يقلّ عن كونه أسطورة؛ ففي الملاذ الأخير اللامادي، أكانت سيرورات الفكر للهنود الأميركيّين الجنوبيّين تتشكّل من خلال فكري أنا في هذا الكتاب، أم أنّ أفكاري تتشكّل من خلال أفكارهم."(*) ونجد ها هنا خطأً يُقضى منذ البداية، في هويّة الذهن البشريّ التي تُظهر ذاتها. وعلى نحوٍ متوافقٍ تمامًا، يُعلي ليڤي-ستروس من شأن ڤاگنر في الصفحات ذاتها بكونه "المُبتكر [الحقيقيّ] للتحليل البنيويّ للأساطير"، الذي أجرى استقصاءاته في المجال الأسمى الخاصّ بالموسيقا – أسمى لأنّه يحتوي ذاته كُلّيًا، وهو الفنّ الذي يكون من حيث المبدأ خارج نطاق المعنى أو التمثيل. والحلّ متشابه عند لاكان الذي يحافظ على مفهومٍ تأثيريّ للحقيقيّ خارج نطاق الرمزيّ، ولكنْ، فقط بكونه "المستحيل" العَصيّ على الدلالة – وهو مجالٌ لما هو عَصيٌّ على الوصف لا شيء يربطه أبدًا، كما يشدّد، مع "الواقع" المحض، بكونه "الخيال الجاهز". وعلى نحوٍ معاكس، تلقّى لاكان أيضًا شجب دريدا بسبب حفاظه على فكرة الحقيقة؛ ولكنّ الحقيقة التي يعنيها هي قدرة الذات على تبيان الرغبة، بدلًا من قدرتها على اكتساب المعرفة. وإعادة التعريف المُعبّرة للحقيقة هذه تتلاقى في نهاية المطاف مع ليڤي-ستروس. إذ ليس ثمّة أدنى صلة بين الدقّة الحَرْفيّة و"الكلمة كلها" الخاصّة بالذات التحليل-نفسيّة التي لا تملك إلا التحدّث "على نحوٍ مُحقّ" – أي، من وجهة نظر الأعراض – بصرف النظر عمّا يقوله أو تقوله.(**) هنا مجدّدًا، من دون اللاحقيقة تتوقّف الحقيقة عن كونها

---

(*) The Raw and the Cooked, London 1969, pp. 13, 15.

(**) تقول الكلمات الأولى في كتاب التلفزيون (Télé-vision, Paris 1973, read: 'Je dis toujours la verite'). "أنطق بالحقيقة دومًا" Ecrits, Paris 1966, pp.649, 409 p. 9.

حقيقةً – كما كان فوكو مُصيبًا في رؤيته. التمييز بين الحقيقيّ والزائف هو المقدّمة المنطقيّة التي لا فكاكَ منها لأيّ معرفةٍ عقلانيّة. وموقعها المركزيّ هو الدليل. وليس من المصادفة أن على الأخير أن يكون موضع ازدراء عمومًا داخل فضاء البنيويّة. حقل عمل ليڤي-ستروس سريع الزوال، والخريطة التخيّليّة لمنظومات القرابة؛ جلسات لاكان للتحليل النفسيّ التي تستغرق عشر دقائق؛ سذاجة فوكو في [تناوله لمسألتَي] سفينة الحمقى وأمثولة الحبس الكبير(*) - (**) كلّها ليست تقييدات شخصيّة كبيرة أو زلّات لدى الممارسين المعنيّين، بقدر ما هي جوازات اعتياديّة وطبيعيّة في لعبة الدلالات بعيدًا من الحقيقة والزيف.

ونجد للهجوم على التمثيل المتأصّل في فكرة وجود لغةٍ أوتوتِلكيّة(***) مدى تأثير متوقَّع على موقع السببيّة في فضاء البنيويّة. وبذا نصل إلى الحركة الأساسيّة الثالثة الموصوفة داخلها، أو ما يمكن تسميتها

---

*) من أجل النقطة الأخيرة، انظر:

H . C . Erik Middelfort, 'Madness and Civilization in Early Modern Europe: A Reappraisal of Michel Foucault' , in Barbara Malament, ed, After the Reformation: Essays in Honor of J.H. Hexter, Philadelphia 1980, pp.247-265

وهو نقد شديد التدمير لولاء المؤلّف الشكليّ للمجالات المتعارف على نسبها إلى فوكو.

**) "سفينة الحمقى" و"الحبس الكبير" موضوعان تناولهما فوكو بتفصيل في كتابه تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكيّ (١٩٦١)، وطبعة منقّحة عام ١٩٧٢. فكرة "سفينة الحمقى" هي السفينة التي كان يُرسَل فيها المجانين من دون قبطان، لتُبحر بعيدًا من المُدُن، وقد انتشرت الفكرة بقوّة في القرن الخامس عشر في كثير من الأعمال الأدبيّة (ولاحقًا اللوحات)، وإن كانت الفكرة أساسًا مأخوذة من أمثولة "سفينة الحمقى" كما وردت في كتاب أفلاطون پوليثيا أو السياسة (أو الجمهوريّة كما سادت ترجمته). أما "الحبس الكبير"، فهو مصطلح لفوكو، قصد به الإصلاحيّة العامّة التي انتشرت في القرن السابع عشر، حيث كان يتمّ إدخال جميع مَنْ هم "على هامش المجتمع" من عاهرات ومرضى جذام ومجانين، بحيث يتمّ عزلهم عن المجتمع الخارجيّ تمامًا. [المترجم]

***) أوتوتلكيّة autotelic: مكتفيةٌ بذاتها من حيث هدفها، أي تتضمّن هدفها داخلها من دون حاجةٍ إلى ما هو خارجيٌّ عنها. [المترجم]

عشوائيّة التاريخ. حينما يصبح النموذج اللسانيّ أنموذجًا عامًا في العلوم الإنسانيّة، تبدأ فكرة وجود مُسبِّبٍ يمكن التقاطه بالتعرّض إلى إضعافٍ نقديّ. ويكمن السبب في جوهر طبيعة العلاقة بين اللغة والكلام داخل اللسانيات البنيويّة. إذ إنّ تفوُّق اللغة كمنظومةٍ هو حجر أساس الإرث السوسوريّ: الكلام هو التفعيل اللاحق لموردٍ بعينه من مواردها على يد الذات المتكلّمة. ولكنّ أولويّة الأوّل على الثاني ذات طبيعةٍ متفرّدة: تكون لاشرطيّة ولامُحدَّدةً في آن. وهذا يعني أنّ فعل الكلام الخاصّ بفردٍ من الأفراد لا يمكن له إلا تنفيذ قوانين لسانيّة عامّة بعينها، إن كان لا بدّ من إقامة تواصل أساسًا. ولكنْ، في الوقت ذاته، لا يمكن للقوانين أن تُفسِّر هذا الفعل على الإطلاق.وتنشأ هوّة عَصيّة على التجسير بين القواعد العامّة لعلم النحو ونطق جمل بعينها – تلك التي لا يمكن لشكلها أو مناسبتها أن تُستمَدّ من الناتج الكُلّيّ للقواعد، أو المفردات، أو الصوتيّات. اللغة كمنظومة تمهّد الشروط الشكليّة لإمكانيّة حدوث خطاب، ولكنْ، ليس لها علاقة بمسبّباته الفعليّة. تبعًا لسوسور، إنّ نمط الكلمات المنطوقة – بكرة الكلام المفكوكة – يقع بالضرورة خارج نطاق علم اللسانيّات بأكمله: فهو يرتبط بتاريخٍ أعمّ ومبادئ أخرى لازمة من مبادئ البحث. وفي سائر الأحوال، يتواصل استقراء النموذج اللسانيّ على يد البنيويّة مابعد السوسوريّة عادةً باتّجاه دمجٍ ضمنيٍّ لنمطَيْ الفَهْم. وتُقدَّم شروط الإمكانيّة على نحوٍ منهجيٍّ "كما لو" كانت مسبّبات. أما أكثر مثالَيْن توسّعًا من أمثلة هذا الخلط المُتحيّز فهما دراسات ليڤي-ستروس لميثولوجيات المجتمعات البدائيّة ومحاولات فوكو لتكوين أركيولوجيا معرفة في المجتمعات المتحضّرة.

في الحالَتَيْن كلتَيْهما، تُستخدَم آليّة تحليليّة ضخمة، يكون هدفها الأساسيّ تبيان هويّة الحقل موضع البحث – الوظيفة الثابتة للطواطم

أو بنية الأساطير، وحدة الإپستيمات أو تصلّب الصيغ الخطابيّة. وحالما تُكوَّن [هذه الآلية]، على أيّة حال، لن يعود هناك انتقال إپستمولوجيّ إلى تنوّع الأساطير أو المنطوقات المحدَّدة، وعلى نحوٍ أقلّ حتّى في التطوّر من واحدةٍ إلى أخرى. وتكون النتيجة أنّه بدلًا من تفسيرٍ أصيل، يميل التحليل البنيويّ باستمرار إلى نزعةٍ باتّجاه التصنيف: "التجاور"، كما أشار إدورد سعيد، يحجب "التّعاقب".(*) وهذا الإخفاق في التمييز بين هاتَيْن العمليَّتَيْن الفكريَّتَيْن هو السمة المميِّزة لتنظير ليڤي-ستروس في الفكر البريّ، الذي يَخلُص بادّعاء عدم وجود فارقٍ جوهريٍّ بين "المنطق الملموس" للمجتمعات البدائيّة – أي، تصنيفات العالم الطبيعيّ و"المنطق المجرّد" للعلم المدعوم بالرياضيّات في المجتمعات المتحضّرة:(**) وكلاهما تعبيران عن النزعات الكونيّة نفسها الخاصّة بالفكر البشريّ. تُساوى السلطة التفسيريّة للعلم الحديث مع السِّحْر التصنيفيّ للطوطميّة في إجراءٍ، يُحدّد بدوره أسلوب ليڤي-ستروس بذاته. وهذا لا يعني القول بعدم إمكانيّة إيجاد تفسيرٍ على الإطلاق داخل الكتابة البنيويّة: ولكنْ، حين يحدث هذا، تكون [التفسيرات] هامشيّة أو هشّة على نحوٍ غامض، وعاجزة عن التركيز على أو الإبقاء على عبء التفسيرات الإجماليّة التي تمرّ بها. وبمواجهة التناسل الهائل لتأمّلات ليڤي-ستروس حيال الأساطير الهندو-أميركيّة، يكون للمخطّط الهزيل لاختزالها الذي يحدث أحيانًا – إلى الوظيفة الوحيدة الخاصّة بتعمية أو تسوية التضادّات الحقيقيّة الناشئة من ثنائيّة الطبيعة والثقافة في مجال المُتخيَّل – أدنى وزنٍ ممكن من الأصالة. وعلى نحوٍ مماثل، تتضمّن أعمال فوكو الأخيرة عن منظومات السجن في

---

(*) Beginnings, Baltimore 1978, p.302.

(**) The Savage Mind, p.269.

القرن التاسع عشر الأطروحة القائلة إنّ وظيفتها الحقيقيّة لم تكن القمع، بل توليد طبقةٍ دنيا إجراميّة تُساعد في تبرير السياسة العالميّة للسكّان ككل، في "تواصل الاعتقال" الخاصّ بالنظام الاجتماعيّ الراهن، حيث تعمل المدارس، والمشافي، والمصانع، وأنظمة الحُكم كلّها على كشف المبدأ الناظم ذاته. أما مَنْ يمارسون القمع عليهم، فيبقون مجهولين. وها هنا نجد تواضعاً، بل ميلودراما الفرضيّة التي تجعل منها داعمًا للعمل ككل، الذي يعتمد تأثيره على كثافة التوصيف الخاصّة به بدلًا من قوّة التفسير. ولا تكتسب السببيّة على الإطلاق، حتّى حين يُتاح لها العمل، مركزيّةً حاسمةً في مجال التحليل البنيويّ.

ما الذي يبقى ملائمًا من التاريخ؟ حتميّة ابتدائيّة كُلّيّة تنتهي على نحوٍ پارادوكسيّ في استعادة احتمالٍ نهائيٍّ مطلق، في محاكاةٍ لثنائيّة اللغة والكلام نفسها. وأوضح مثال على هذه المفارقة هو عمل دريدا، الذي يدمج تاريخ الفلسفة الغربيّة بأكمله في ميتافيزيقا متجانسة واحدة، تُعرَّف من خلال الهويّة كُلّيّة الوجود الخاصّة ببحثها عن "الحضور"، ومن الجهة المقابلة تتمزّق وتتقوّض أيّة جملة أو مقطع مفرد داخل الناطقين باسم الميتافيزيقيّ، من خلال التباين العَصيّ على التخفيف الخاصّ بـ الاختلاف. وبذا تكون الكتابة عَصيّةً على التغيير وعلى التحديد في آن، وتكون هي ذاتها على نحوٍ حتميّ في بنيتها العامّة ومختلفةً ومتفاوتةً على نحوٍ لا يمكن تعليله في سياقاتها المحدَّدة. ويحدث التضارب ذاته بالضبط في فكر ليڤي-ستروس وفوكو. يُنهي ليڤي-ستروس كتاب من العسل إلى الرماد بالتنصّل من أيّ "رفضٍ للتاريخ"؛ ولكنّ الموقع الذي يمنحه إيّاه جُزافيٌّ تمامًا. "التحليل البنيويّ،" كما يكتب، يعطي للتاريخ "ما يكون منتميًا بحقّ

إلى احتمالٍ عَصيٍّ على الاختزال"، ويُذعن لـ "سلطة الحدث وفراغه".(*) وبذا يمكن التنظير لأعظم التحوّلات التاريخيّة – الثورة النيوليثيّة [ العصر الحجريّ الحديث] والثورة الصناعيّة – على يد ليڤي-ستروس من خلال لعبة روليت متعدّدة، حيث تتحقّق توافقيّة الأرقام الرابحة التي تُسهم في إحداث هذه الثورات عبر تحالفٍ للاعبين عند دواليب متعدّدة بدلًا من دولاب وحيد – أي، من خلال مجموعة مجتمعات، لا مجتمع واحد.(**) بمعنى آخر، يُختزل التطوّر التعاقبيّ إلى النتاج التصادفيّ لتوافقيّةٍ تزامنيّة. وكذا فوكو، الذي عجز بالمثل عن تفسير الطفرات الناشئة بين الإبستيمات التعاقبيّة لعمله المبكّر، حيث عامل كلًّا منها بكونها وحدةً متجانسة، لجأ لاحقًا إلى احتفاءٍ متزايدٍ بدور الصُّدفة كحاكمٍ للأحداث، والتي – كما حاجج في نظام الخطاب – لا ينبغي أن تُرى بعد الآن عبر منظور السبب والنتيجة، بل عبر منظور المتعاقب والعَصيّ على التنبّؤ. وعمليًا، قام عمل فوكو اللاحق بقلب هذه الوصفات المنهجيّة إلى أنطولوجيا – إرادةٍ مُهيّأة للسلطة تتدفّق عبر البنى الاجتماعيّة والنفسيّة جميعها على شتّى اختلافاتها. ويؤشّر تحدُّرهم المشترك من نيتشه إلى الصلة بين الصُّدفة والسُّلطة، بحسب تأويلها، في فكر فوكو. وحالَ تشييئها كمبدأ أوّل، وفقًا لأسلوب زرادشت، تفقد السلطة أيّة حتميّةٍ تاريخيّة: لن يعود هناك حوامل محدّدة للسلطة، أو أهداف بعينها، تخدمها ممارسة تلك السلطة. كإرادةٍ مطلقة، تكون ممارستها هي تحقُّقها بحدّ ذاته. ولكنْ، بما أنّ مثل هذه السلطة مطلقة الهيمنة، فلا بدّ أنّها ستُولّد نقيضها. "حيثما تكون السلطة، تكون مقاومة" – ولكنّ هذه المقاومة، بدورها،

---

(*) From Honey to Ashes, London 1973, p.475 (الترجمة مُعدّلة).

(**) Race and History, Paris 1952, pp.37-39.

سلطة مضادّة.(*) وفي الدّفق الذي لا حدّ له للنّزوع المُستحضرَ عند فوكو لاحقًا، تتلاشى السببيّة كضرورةٍ مُلازِمةٍ للعلاقات الاجتماعيّة أو الأحداث التاريخيّة: التّنافس المتبادل غير مشروط، ولا يمكن لنتاجه إلا أن يكون عارضًا. السلطة هي فراغ الحدث، ضمن هذا السياق. علاقات السلطة "منعكسةٌ" – كما يشير فوكو – بالمعنى نفسه، وللأسباب النظريّة ذاتها التي تكون فيها الدلالات النّصّيّة "غير مُقرَّرة" وفقًا لدريدا. ويلخّص الإرداف المتخالف الخاصّ بسعيد ما يمكن تسميته على نحو ملائم فلسفة التاريخ البنيويّة – "الصُّدفة المُقرَّرة".(**) وقد يبدو من الأسهل الآن إدراك لمَ ينبغي للبنيويّة أن تولّد مابعد البنيويّة بهذه السهولة والتناغم. إذ إنّ الانتقال من الأولى إلى الثانية يمثّل الحركة الأخيرة المتوفّرة منطقيًا داخل الفضاء الذي كنّا نرسم حدوده. ويمكن أيضًا أن نسمّي هذا انقلاب البنى بحدّ ذاتها. لم ينبغي للموضوعيّة المتقشّفة الخاصّة بأواسط الستينيّات – لحظة صدور نظام الأشياء، لو جاز لنا القول – أن تتحوّل غالبًا إلى الذاتيّة المفرطة الخاصّة بأواسط السبعينيّات – لحظة صدور ضدّ-أوديب – من دون قطعٍ كبير للتواصل بين البشر والأفكار؟ تكمن الإجابة في المشكلة المطروحة على أيّة بنيويّة متطرّفة من خلال نقطة انطلاقها المعرفيّة. إذ لو كانت البنى تسود وحدها في عالمٍ بعيدًا من الذوات كلها، فما الذي سيؤمّن موضوعيّتها؟ لم تكن البنيويّة العالية يومًا طنّانةً أكثر من إعلانها موت الإنسان. أشعل فوكو شرارة الملاحظة النبوئيّة المميَّزة حين صرّح عام ١٩٦٦: "الإنسان ضمن سيرورة الفناء مثل كينونة اللغة يواصل الاتّقاد بقوّةٍ

---

*) "ليس ثمّة علاقات سلطة بلا وجود مقاومة"، لأنّ "مقاومة السلطة" هي "ملازِمةٌ للسلطة": (Power/Knowledge, Brighton 1980, p. 142).

**) (Beginnings, p.311)؛ أو، بحسب عبارة نيتشه كما أوردها فوكو، "اليد الحديديّة للضرورة تهزّ علبة النّرد الخاصّة بالحظ" - انظر: (Language, Counter-Memory, Practice, p . 155).

أكبر فوق أفقنا."(*) في غياب الضمير [القواعديّ] تكمن أبوريا [ورطة] البرنامج. آثر ليڤي-ستروس الحلّ الأكثر تناغمًا حيال هذه المسألة. فيما كان يكرّر – بل ويسهب بلا حدّ - ما قاله فوكو في رؤاه بشأن "غسق الإنسان"، سلَّم بوجود تماثلٍ شكليٍّ بين الطبيعة والذهن، ينعكس بقدرٍ متماثل في الأساطير وفي التحليلات البنيويّة لها. يُكرّر الذهنُ الطبيعةَ في الأساطير، لأنّه طبيعةٌ بحدّ ذاته، ويكرّر المنهجُ البنيويُّ عمليّات الأساطير التي يدرسها؛ أو، بحسب كلمات ليڤي-ستروس، "تدلّ الأساطير على الذهن الذي يطوّرها عبر الانتفاع من العالم الذي يكون فيه [الذهن] بذاته جزءًا منه."(**) وسط فرط الشجب للفلسفة، فإنّ ما يُعاود ظهوره في ميثولوجيات إذًا أحد أقدم أشكال المثاليّة الكلاسيكيّة – تطابق الذات-الموضوع.

ولكنّ الهويّة أمرٌ مُتخيَّلٌ أيضًا، بكل تأكيد: إذ إنّ ما يعجز ليڤي-ستروس عن تفسيره هو بزوغ اختصاصه المعرفيّ بذاته. كيف تصبح البنى العقليّة اللاواعية الخاصّ بالبدائيّين هي الاكتشافات الواعية الخاصّة بالأنثروپولوجيّ؟ فالتعارض بين الأمرَيْن يُعيد إلى الطاولة بقوّة السؤال المتعلّق بما يضمن أنّ هذه [النتاجات] اكتشافات فعلًا، وليست تخيُّلات اعتباطيّة. في عبادة الموسيقا التي تبدأ رباعيّته بها، وتنتهي، يكمن التخلّي عن أيّة إجابة: بكونها "الغموض السامي لعلم الإنسان"، تمثّل الموسيقا تبعًا لليڤي-ستروس "مفتاح التقدّم"(***) لكل الفروع الأخرى. ولم يكن القطع الڤاگنريّ هنا محض تفضيلٍ شخصيٍّ. إذ إنّ [كتاب نيتشه] مولد

---

(*) The Order of Things, p. 386.

(**) The Raw and the Cooked, p.341.

(***) The Raw and the Cooked, p . 18.

التراجيديا، الممجّد لڤاگنر والمنظّر للموسيقا بكونها أمّ اللغة، هو أيضًا مصدر ثيمة وجود جنون ديونسيوسيّ أصيل، بكونه الآخر المقابل لكل النظام الأپولونيّ الذي كان أساسًا ضمنيًا لأعمال فوكو على الدوام. وتبعًا له، أيضًا، تكمن الصعوبة في تعليل قدرة الأركيولوجيّ على كشف أرشيفات المعرفة، أو إعادة بناء الاختلافات الزمنيّة بينهما، مع التسليم بالانغلاق – "شديد الضيق، شديد الترابط المنطقيّ"(*) – للإپستيم الحديث بذاته. ما الذي مهّد الطريق إلى نسبيّةٍ حديثة إذًا؟ وإنْ لم يعترف بهذا صراحةً، إلا أنّ استمراريّة بحث فوكو تستند منذ البداية – في الواقع – إلى لجوئه إلى تجربةٍ بدائيّةٍ غير مُروَّضة سابقةٍ لكل الأنظمة المتعاقبة الخاصّة بالعقل الغربيّ، بل ومُناقضة لها، حيث تكون طبيعتها المشتركة كبنى كابتة صريحة تمامًا بالنسبة إليه. "عبر تاريخ الغرب كانت ضرورة الجنون،" كما يكتب في أوّل كُتُبه المهمّة، "مرتبطةً بإمكانيّة التاريخ."(**) الجنون كتبدّلٍ صافٍ – الصوت الذي ينبغي إخماده من أجل تطوُّر خطاب المجتمعيّة العقلانيّة بكونه نفيه المهذار – يتضاءل في فوكو الآخِر حينما يصبح مفهوم الكبت بذاته موضع شبهةٍ بكونه حيلةً أخرى من حيل العقل. ولكنّ المبدأ المُضمَر لأصالة الآخر يتواصل بأقنعةٍ جديدة. ففي كتابه الأحدث تكون براءة "الجسد ولذائذه"(***)، في وحدتهما، بالتعارض مع "الجنسانيّة" المقسَّمة والمُركَّبة اجتماعيًا، هي التي تؤدّي الوظيفة ذاتها – اتهامًا غير مُعلَن.

لدى دريدا، نجد أن الحذف الذاتيّ للبنيويّة المستتر في العودة إلى

---

*) (The Order of Things, p.384)، حيث يُفرد فوكو الواجهة للحلّ الساذج [البريء] الذي يفضي "منطق" الإپستيم الحديث إلى قمعه، عبر حتميّة مباشرة.

**) (Folie et Déraison: Histoire de la Folie à l'Age Classique, Paris 1961 , p. vi): التشديد لفوكو

***) The History of Sexuality, London 1978, p. 157.

الموسيقا أو الجنون لدى ليڤي-ستروس أو فوكو قد اكتمل. بلا أيّ التزام باستكشاف الوقائع الاجتماعيّة على الإطلاق، كان لدى دريدا قدرٌ ضئيلٌ من الندم لدى هدمه بنى هذه الاثنَيْن، متّهمًا كلًّا منهما بـ "نوستالجيا للأصول" – الروسويّة أو قبل-السقراطيّة، على الترتيب – ومتسائلًا عن الحقّ الذي ادّعى امتلاكه كلٌّ منهما، في فرضيّاتهما، من أجل صلاحية خطابَيْهما. "إذا كان الميثولوجيّ ميثومورفيًا [ذا شكلٍ ميثولوجيّ]، هل الخطابات المتمحورة حول الأساطير الميثولوجيّة جميعها متكافئة؟"، تساءل من جهة. وفي الجهة المقابلة، كيف يمكن لـ "تاريخ للجنون"، كما سأل، "حين يتحامل على نفسه ويتنفّس قبل أن يُسجَن ويُشلّ في شبكات العقل الكلاسيكيّ"، أن يُكتَب "من داخل جوهر لغة العقل الكلاسيكيّ بذاته، مستخدمًا المفاهيم التي كانت هي الأدوات التاريخيّة لسجن الجنون"؟(*) كانت الرذيلة المشتركة لدى الأعراف الفكريّة السابقة جميعها هي "تحييد أو اختزال" "بنيان البُنية" عبر "منحها مركزًا أو الإحالة إلى نقطة حضور، أصلٍ ثابت" كان هو بذاته قد "تملّص من البنيان" على نحوٍ يقيّد "لعب البنية".(**) وما أدركه دريدا، بدقّة، كان أنّ افتراض وجود أيّة بنية مستقرّة اعتمد دائمًا على التموضع الصامت لمركزٍ لم يكن "ذاتًا" لتلك البنية تمامًا: بمعنى آخر، لذاتٍ متمايزةٍ عنها. وكانت حركته الحاسمة هي التخلّص من آخر آثار هذه الاستقلاليّة. وعلى أيّة حال، لم تكن النتيجة تحقيق نظام أعلى، بات بنيةً مُصفّاة الآن، بل العكس تمامًا: كان التأثير تفكيكيًا على نحوٍ جذريّ. هذه المرّة فقط، تحرّرت البنى من أيّ ذاتٍ على الإطلاق، وحين تتفرّغ كُلّيًا لنشاطها ستفقد ما يُعرّفها كبنى – أي، التكافؤات الموضوعيّة

---

(*) Writing and Difference, pp. 287 and 34.

(**) Writing and Difference, pp. 278-279.

الخاصّة بالتنظيم كلها على الإطلاق. البنيان، وفقًا لدريدا، أكثر بقليل من كونه إيماءةً احتفائيّةً بمقام أسلافه المباشرين: نشاطه الآن لا يعرف أيّ حدود من أيّ نوعٍ من الأنواع – "إنّه صدفة مطلقة"، "لاتحديد أصليّ"، "المغامرة الأصيلة للأثر".(*) وبذلك، تنقلب البنية إلى نقيضها، وبات الوقت ملائمًا لولادة مابعد البنيويّة، أو ما يمكن تعريفها بكونها ذاتيّةً بلا ذات.

والمغزى هو أنّ البنية والذات بقيتا، ضمن هذا المعنى، مستقلّتَيْن دومًا كتصنيفَيْن. وكان الهجوم الكُلّيّ على الأخيرة محكومًا دومًا بالإطاحة بالأولى على النحو ذاته أيضًا. ولا يمكن لنهاية العمليّة إلا أن تكون ذاتيّةً جامحةً على نحوٍ حاسم. كان أدورنو قد استشرف هذا التطوّر، وغالبًا ما كان يشير إلى أنّ أيّة نظريّةٍ تسعى كُلّيًا نحو إنكار السلطة الوَهْميّة للذات ستميل إلى إعادة ذلك الوَهْم على نحوٍ أكبر حتّى من النظريّة التي كانت تُبالغ في رفع شأن سلطة الذات.(**) المفكّر البنيويّ الذي كان أكثر مَنْ رفض هذه الحركة هو جاك لاكان، تحديدًا لأنّه كان قد انطلق من التزامٍ أكثر صرامة بالذات بحدّ ذاتها – وذلك، في آن، بفعل مهنته المتعلّقة بالتحليل النفسيّ، حيث لا يمكن التخلّص من هذا التصنيف بسهولة، وبسبب تكوينه الفلسفيّ السابق، حيث كان هيگليًا، وليس نيتشويًا أو هايدگريًا. ولكنّ تصوّره عن الذات، التي أبطلت دور الأنا، وألغت مبدأ الواقع، كما

---

(*) Writing and Difference, p.292 .

(**) "موضوعيّة الحقيقة تستلزم وجود الذات بكل تأكيد. وحالما تنفصل عن الذات، ستصبح ضحيّةً للذاتيّة المحض": Against Epistemology, Oxford 1982, p. 72. الوصفة أعلاه هي الصيغة البهيجة الخاصّة بـ گلينْ روز في The Melancholy Science: An Introduction to the Thought of Theodor W. Adorno, London 1978, p. 128. لاحظ، مع ذلك، أنّ أدورنو، في تأمّلاته حيال ديالكتيك الأمرَيْن، شدّد على أنّ "مسألة نصيب كلٍّ منهما لا يُحَلّ على نحوٍ عامّ وحاسم": Against Epistemology, p. 156.

طرحهما فرويد، من أجل منح سلطات مطلقة لـ هو – منزوع المادّيّة – وحده، أفسح المجال من أجل إلغاء [الذات] بدورها. وبوسع دولوز وگوتاري أن يبرّاه عبر الانقلاب على قانون الرمزيّة بحدّ ذاته، ككبتٍ متنقّلٍ، باسم المُتخيَّل ومواضيعه الفصاميّة. أما آلات الرغبة المحطَّمة الخاصّة بـ ضدّ-أوديپ، المحرومة من الوحدة أو الهويّة، فهي الخاتمة النهائيّة لانقلاب البنى النفسيّة بذاتها إلى ذاتيّةٍ مهزومةٍ خارج القياس أو النظام.

وإن كان هذا، إذًا، المنحنى التقريبيّ للمسار من البنيويّة إلى مابعد البنيويّة، سيجيب سؤالنا الابتدائيّ نفسه بنفسه. فالصعوبات والنهايات المسدودة غير المحلولة داخل النظريّة الماركسيّة، والتي وعدت البنيويّة بتجاوزها، لم تكن موضع تناولٍ تفصيليٍّ على الإطلاق داخل هذا الفضاء المُنافِس. إذ إنّ اعتناق نموذج اللغة بكونه "مفتاح الميثولوجيات جميعها"، بعيدًا من توضيح أو فكّ تشفير العلاقات بين البنية والذات، أفضى من استبداديّةٍ خطابيّةٍ لدى الأولى إلى صنميّةٍ متشظّيةٍ لدى الثانية، من دون أدنى مقاربةٍ لنظريّةٍ عن علاقاتهما. ولا يمكن لمثل هذه النظريّة، المحدَّدة تاريخيًا والمتمايزة قطاعيًا، أن تتطوّر إلا في احترامٍ ديالكتيكيٍّ لاستقلاليّتهما.

# ٣. الطبيعة والتاريخ

كان اللغز الذي ناقشته البارحة هو سبب انكفاء الماركسيّة اللاتينيّة، في وقتٍ شهد تقدّمًا عامًا للثقافة الماركسيّة في كل مكان آخر في العالم الغربيّ. والفرضيّة التي بدت شديد الإغراء في البداية – كانت هزيمتها الفكريّة على يَدَي بديلٍ أرقى، هو الثقافة البنيويّة التي كانت لها الهيمنة في باريس منذ منتصف السّتّينيّات فصاعدًا – فقد أثبتت إثر تدقيقٍ متمعّن للفضاء البنيويّ ذاته أنّها غير قابلة للتحقّق. أما ميدان المعركة المشترك بين الاثنَتَيْن، أي مشكلة العلاقات بين البنية والذات، فلم يُحتَلّ يومًا بعمقٍ كافٍ من جانب البنيويّة، بحيث تقدّم أيّ تحدٍّ حقيقيٍّ لمادّيّةٍ تاريخيّةٍ واثقةٍ بنفسها. ويتلاقى تفسيرٌ داخليٌّ، من داخل منطق الأفكار آنذاك، مع fin de non recevoir هنا،(*) بحيث تُحيلنا رجوعًا إلى التاريخ الخارجيّ للسياسة والمجتمع ككل. ولو تأمّلنا مستوى مشكلتنا، سيسعنا أن نلاحظ مباشرةً أمرًا يميل إلى تأكيد الخُلاصة القائلة إنّه ضمن الجو السجاليّ الخاصّ بتلك الفترة بأكمله، حدث اشتباكٌ ضئيلٌ مباشرٌ وأصيل بين هذَيْن المتنافسَيْن المتضادَّيْن. هذه هي التبعيّة السياسيّة الصارخة للبنيويّة كظاهرة. ولم يحدثْ أبدًا في أيّة لحظةٍ من اللحظات، من أوائل السّتّينيّات إلى أوائل الثمانينيّات، أن دافعت هي أو أحد تعاقباتها عن وجهة نظرٍ اجتماعيّةٍ مستقلّةٍ بذاتها. بل إنّ ما ميّز البنيويّة ومابعد

*) "عدم إمكانيّة التقبّل"، بالفرنسيّة في الأصل. [المترجم]

البنيويّة هو المطواعيّة الاستثنائيّة للدلالات السياسيّة التي اعتنقتها بنجاح. وهذا التاريخ الخارجيّ هو، من حيث الجوهر، تاريخٌ متّسمٌ بتكيُّفٍ سلبيٍّ للصرعات والأمزجة السائدة آنذاك.

ففي البداية كان معظم المفكّرين البنيويّين البارزين يدينون بولاءٍ رسميٍّ للماركسيّة، في وقتٍ كانت لا تزال تتمتّع فيه بصعودٍ في فترة مابعد التحرير في فرنسا. وصرّح ليڤي-ستروس أنّ أبحاثه ليست أكثر من دراسات بنية فوقيّة، تكمِّل التوصيف الماركسيّ القائل بـ "أولويّة البنى التحتيّة التي لا منازع لها".(*) وكان فوكو قد انطلق بدايةً عبر امتداح پاڤلوف والطّبّ النفسيّ السوڤييتيّ. أما القطبان الأساسيّان لمرجعيّة بارت المعاصرة، فكانا بريشت وسارتر. وكان زميل لاكان الأقرب هو پونتاليس الذي كان أحد أعضاء الأزمنة الحديثة في الفترة التي شهدت تقاربه مع الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ. ومع منتصف السّتّينيّات، كان كلّ هذا قد تبدّل في المناخ المتصلّب الخاصّ بالنزعة الگاليّة العالية. وكانت سميولوجيا بارت الصارمة قد باتت الآن شديدة الاختلاف عن النبرة اللاذعة في كتابه ميثولوجيات. ومالت عقيدة فوكو السياسيّة باتّجاه وظيفيّة تكنوقراطيّة، حيث وصل إلى حدّ الادّعاء بإمكانيّة "تعريف النشاط الأمثل للمجتمع على نحوٍ داخليّ، من دون إمكانيّة القول `لمن` ستكون الاستفادة الأفضل من سير الأمور على هذا النحو".(**) ومن ثمّ، بعد أحداث أيّار/مايو، حينما تحوّلت البنيويّة

---

(*) The Savage Mind, p. 130.

(**) انظر تصريحاته في Paolo Caruso, Converasazioni con Lévi-Strauss, Foucault, Lacan, Milan 1969, p. 126)؛ ومن أجل تعقيباتٍ شديدة البراعة عن السببيّة، انظر الصفحَتَيْن 106-105. ويمكن إيجاد أفضل نقاش لتصريحات فوكو السياسيّة في مقالة پيتر ديوز اللاذعة "الفلسفة الجديدة وفوكو"، (The Nouvelle Philosophie and Foucault, Economy and Society, vol. 8, No. 2, May 1979, pp. 125-176).

لتصبح مابعد البنيويّة، وجد فوكو موقعه بسهوله في التّيّار النيو-أناركيّ المهيمن على قطاعٍ كبيرٍ من اليسار الفرنسيّ، ليصبح ناطقًا بارزًا باسم يسارٍ ليبرتاريٍّ، إلى جانب دولوز وليوتار، بينما ناصر شركاء دريدا في تل كيل الماويّةَ. أما اليوم، فيتحدّث ليڤي-ستروس عن الماركسيّة، بوصفها خطرًا توتاليتاريًا حتّى على مملكة الحيوان؛ ويصفّق فوكو جذلًا لأدب الگولاك؛ بينما أعاد سولير وكرستيڤا في تل كيل اكتشاف فضائل المسيحيّة والرأسماليّة. وبصرف النظر عن مدى النزعة المحافظة أو التآمر الذي قد تبدو عليه هذا المواقف، إلا أنّها ذات وزن أو حدٍّ ضئيلٍ. فالمدهش هنا ليس خطيئتهم بقدر ما هي حماقتهم. فمن خلال التأمّلات حيال وضعٍ سياسيٍّ في فكرٍ لاسياسيٍّ من حيث الجوهر، سيكون بوسعهم الانقلاب مجدّدًا حين تتغيّر الأوضاع. وهم يُنبئوننا بلمحةٍ عامّةٍ عن التاريخ الفرنسيّ في العقود الماضية، قدرٌ قليلٌ منه يختصّ بأفكار البنيويّة بحدّ ذاتها.

وربّما أمكنَ تبيُّن هذا الأمر بوضوح لو تأمّلنا جانبَيْ نهر الراين. عندما ناقشنا الخريطة المتغيّرة للماركسيّة في وقتٍ سابق، لم أقمْ بأدنى إشارة إلى ألمانيا، حيث تحقَّق استقرارٌ أكبر بكثير ممّا نجده في المناطق اللاتينيّة أو الأنگلوفونيّة. لطالما امتلكت المادّيّة التاريخيّة موقعًا متميّزًا في Bundesrepublik.(*) فمن جهة، كان للماركسيّة الألمانيّة العُرف الأطول والأغنى في أوروپا – حيث لم يقتصر في استفادته من مساهمات القوميّيْن الألمان فحسب، بل أيضًا من المجال الأوسع للتأثير والجاذبيّة الذي كانت تتمتّع به الثقافة الناطقة بالألمانيّة في وسط وشرق أوروپا،

*) بُنْدسرپُبْلك: "الجمهوريّة الفيدراليّة"، وهو اللقب الذي كان يُطلَق على ألمانيا الغربيّة منذ أواخر السّتّينيّات حتّى عام ١٩٩٠ بعد سقوط جدار برلين، وإعادة توحيد الألمانيّتَيْن. بالألمانيّة في الأصل. [المترجم]

وهذا يتضمّن النمسا، وسويسرا، وبوهيميا، وهنگاريا، وپولندا. لوكسمبورگ، وكاوتسكي، ولوكاتش أتوا جميعهم من هذه المناطق. وهنا أيضًا، بكل تأكيد، كان لاكتشافات فرويد أولى تأثيراتها الفكريّة الواسعة. شهدت فترة ڤايمار تأسيس معهد الأبحاث الاشتراكيّة في فرانكفورت علاوةً على ظهور مسرح پسكاتور وبريشت، داخل ثقافةٍ عامّة لليسار اتّسمت ببريقٍ وحيويّةٍ عظيمَيْن كانت الخلفيّة الاجتماعيّة لها هي أكبر حركةٍ عمّاليّة في الغرب، مع أكبر حزبٍ شيوعيٍّ وأكثرها ديناميكيّة. وبعد سنوات المنفى والحرب، كان بوسع معظم أعضاء مدرسة فرانكفورت العودة إلى ألمانيا الغربيّة، كما عاد بريشت إلى ألمانيا الشرقيّة، لتطوّر عملها في استمراريّةٍ خلّاقةٍ للثيمات والسجالات التي ميّزت أوروپا في فترة ماقبل الحرب. ومن الجهة المقابلة، مع نهاية احتلال الحلفاء، سُحقت الشيوعيّة الألمانيّة في الغرب، وخضعت الحركة العمّاليّة بقوّة لحُكم الرأسماليّة: إذ مع أواسط الخمسينيّات كان الحزب الديمقراطيّ-الاجتماعيّ قد تخلّى رسميًا عن أيّ ولاءٍ للماركسيّة، علاوةً على حظر الحزب الشيوعيّ. بل إنّ سياسات أديناور في ألمانيا نافست سياسات آيزنهاور في أميركا من حيث إذعانها ورجعيّتها الخانقة.

أما ماركسيّة [مدرسة] فرانكفورت، التي تشكّلت في حقبةٍ أخرى، ولُطّفتْ في محنتها في المنفى، فلم تمل ككلّ إلى النزعة الجديدة المتعلّقة بإصلاح "المعجزة" الألمانيّة. ولكنّ ابتعادها من الخطاب أو الانخراط السياسيّ المباشر، الذي كان ابتعادًا كبيرًا قبل الحرب أساسًا، بات ابتعادًا شبه مطلق. ولكنّ تأثيرها ضمن الجامعات أثرى نشوء طبقةٍ كبيرةٍ جدًا متزايدة النضال من الطلاب الذي بيَّنَ تمرّدهم عام ١٩٦٨ أنّ الماركسيّة قد باتت منتشرةً ومتنوّعةً من جديد لدى جيلٍ شابٍ متنوّع

من المفكّرين الاشتراكيّيْن. كان هوركهايمر آنذاك في خرفه السويسريّ. أما أدورنو الذي بُوغت بشدّة بفعل انفجار طلّابه، فتوفيّ بعد عام. وتُركت الأمور لهابرماس، المفكّر البارز الذي سيبزغ من نتائج مابعد الحرب لتراث فرانكفورت، كي يواجه الحركة الطلّابيّة التي تحوّلت إلى قوّة. متأثّرًا بهجمات مباشرة عليه وعلى زملائه، عمد إلى شجب تجمّع طلّاب من أجل مجتمع ديمقراطيّ (SDS) بكونه استبداديًا ولاعقلانيًّا، ثمّ انسحب من الجامعة. ومع أنّه كان كاتبًا خصب الإنتاج منذ السّتّينيّات أساسًا، إلا أنّ عمله واصل تطوّره وتوسّعه باطّراد خلال العقد التالي، بحيث مثّل المشروع النظريّ الأشمل والأكثر طموحًا ضمن المشهد الألمانيّ الراهن.

ويدلّ إثمار هذا النّتاج بوضوح إلى أنّ غياب أدنى إحالةٍ إلى هابرماس في تأمّلات في الماركسيّة الغربيّة كان، في الواقع، خطأً كبيرًا في التقييم. وكان ثمّة سببان لهذا الحذف. أوّلهما استجابة هابرماس بحدّ ذاتها لجيشانات أواخر السّتّينيّات، حيث عبَّر عنها بصيغ ارتجاليّة أدّت إلى التقليل من شأنه كمفكّر سياسيّ ذي أهمّيّة. وثانيهما، والأهمّ، كانت الطبيعة الهجينة لعمله الفلسفيّ بذاته، حيث أظهرت استعاراتٍ كبيرة من البراگماتيّة الأميركيّة ونظريّة الفعل أدخلها إلى تراثٍ فرانكفورتيّ في مجالاتٍ بعينها خضعت لتنقيحات مباشرة من خلال هيگل، وإنْ تكن من فترة بِنا، أكثر من ذي قبل. وبدا أنّ هذا الأمر سيشكّك في إمكانيّة ضمّه حتّى ضمن إطار ماركسيّةٍ تُفهَم بكونها عالميّة.(*) ولم تكن هذه الدوافع بلا أيّ أساسٍ منطقيّ. ففي مقابلةِ

*) ثمّة حالةٌ أخرى ذات طابعٍ مُشابه، ألا وهي المتعلّقة بفكر إرنست بلوخ – الذي لم يكن حذفه أقلّ إجحافًا في كتابي السابق بسبب تقاربه المستمرّ مع أشكالٍ من الـ Naturphilosophie [فلسفة الطبيعة] الدِّينيّة. من أجل دراسة ممتازة لعمل بلوخ الصعب، كُتبت بروح من التعاطف النقديّ الذي يُبيّن أصالة إسهامه في المُعتمَد الماركسيّ الغربيّ، انظر كتاب وَيْن هدسن Wayne Hudson, The Marxist Philosophy of Ernst Bloch, London 1982.

آسرةٍ مؤخّرًا، ألمح هابرماس بنفسه إلى أسس تلك الدوافع، حيث عمد في آن إلى التراجع عن تعقيباته السيكولوجستيّة بشأن الحركة الطلّابية قائلًا إنّها كانت أحكامًا سيّئة، ومشيرًا إلى مدى الصعوبة التي واجهها أيضًا في معرفة ما إذا كان ينبغي عَدِّ عمله ماركسيًا أم لا. (إذ إنّ وصفه الابتدائيّ كما ورد، علاوةً على صدور كتاب Strukturwandel derÖffentlichkeit [التحوّل البنيويّ للفضاء العموميّ] أوائل السّتّينيّات، شكّلا مفاجأةً له، كما يقول). ومع ذلك، فالمقابلة ذاتها، مع كونها تناقش بحُرّيّة الالتباسات المتواصلة في موقعه الفكريّ، إلا أنّها عبّرت أيضًا عن رغبةٍ متواضعةٍ وصريحةٍ للانتساب إلى المادّيّة التاريخيّة اليوم، كافيةٍ بحدّ ذاتها لنسف الأحكام السابقة في تطوّره الفكريّ.(*) وفي الواقع، وراء هذه التصريحات، نجد الآن مجموعة أعمال متمكّنة تسعى، ضمن سياق هابرماس نفسه، نحو "إعادة تكوين" المادّيّة التاريخيّة مع مجاراة التحوّل النقديّ للعُرف الفرانكفورتيّ الذي أثّر عليه. المدى العمرانيّ والتأثير الكاسح للبناء النظريّ الذي نتج – الذي يوفّق بين الأبحاث الإپستمولوجيّة، والسوسيولوجيّة، والسيكولوجيّة، والسياسيّة، والثقافيّة، والأخلاقيّة ضمن برنامج بحثيّ واحد – ليس له ما يوازيه فعليًا في الفلسفة المعاصرة، أيًا تكن تطلّعاتها. وينبغي أن يكون الإدراك الملائم لتمايز هذا الإنجاز نقطة الانطلاق لأيّ تقييم لعمل هابرماس. فالأفكار التي تداخلت لصياغة منظومته الفلسفيّة تحتاج، في سائر الأحوال، إلى أن تُموضَع مع مساميك مقارنة.

---

*) "اليوم أُجِلُّ عَدِّي ماركسيًا"،

"Today I value being considered a Marxist": "Interview with Jürgen Habermas", New German Critique, No. 18, Fall 1979, p. 33.

ويمكن على نحوٍ مفيد مقارنة جوّ هذا النصّ بأكمله، وهو أفضل توصيف بيوگرافيٍّ لتطوّر هابرماس، مع توكيدات ألتوسير في الفترة ذاتها: انظر الحاشية 26 من المحاضرة الأولى أعلاه.

إذ لو نظرنا إلى الإحداثيّات المميِّزة لفكر هابرماس، سيكون أوّل ما يلفت انتباه أيّ مراقبٍ متمعّن هو مدى قرب كثيرٍ منها إلى إحداثيّات البنيويّة الفرنسيّة. فالفرضيّات والانشغالات ذاتها تتكرّر مجدّدًا ومجدّدًا، وإنْ كانت تنطلق كلّ مرّةٍ من مصادر مختلفة وخُلاصات متباينة. وقد كانت نقطة الانطلاق لموقف هابرماس المتميّز، عند الحدّ الفاصل بين ما هو ماركسيّ وما هو غير ماركسيّ، هي محاجّته أنّ ماركس أخطأ في منح أولويّةٍ جوهريّةٍ للإنتاج المادّيّ في تعريفه للبشريّة كجنس، وفي تصوّره للتاريخ بكونه تطوّرًا للأشكال المجتمعيّة. "فالتفاعل الاجتماعيّ"، كما أكّد هابرمَاس، كان بُعدًا عَصيًا على الاختزال بالقدر ذاته من أبعاد الممارسة البشريّة. وقد كان التوصّل إلى هذا التفاعل يتمّ بواسطةٍ رمزيّةٍ على الدوام، مُكوِّنًا المجال الخاصّ بالنشاط التواصليّ – بالتعارض مع النشاط الأداتيّ للإنتاج المادّيّ. وبينما كان يُراد من الإنتاج زيادة السيطرة على الطبيعة الخارجيّة، فإنّ التفاعل يولّد تلك المبادئ التي تُكيِّف الطبيعة الداخليّة – الحاجات والنزعات البشريّة –مع الحياة الاجتماعيّة. ولم يكن هناك توازٍ لازم بين الأمرَيْن: فالتقدّم الاقتصاديّ أو العلميّ لا يضمن تحرّرًا ثقافيًا أو سياسيًا بالضرورة. إذ إنّ "ديالكتيك الحياة الأخلاقيّة"، كما سمّاه، له استقلاليّته الذاتيّة.

وخضع هذا الأساس الأصليّ للبرنامج الهابرماسيّ – عقيدةٌ تقول بوجود أنماطٍ "منفصلةٍ، ولكنْ، متساوية" من النشاط البشريّ – لسلسلةٍ من التحوّلات الجوهريّة لاحقًا مع تطوّر عمله. ثلاث زلّاتٍ مفهوميّة حدثت على الأخصّ: أوّلًا، فكرة التفاعل الاجتماعيّ – التي يمكننا عَدّها غامضةً بما يكفي بكلّ راحة ضمير، ولكنّها تؤشّر عمومًا إلى مجال الأشكال الثقافيّة والسياسيّة بمعناها الأوسع، بالتعارض مع الاقتصاد - مالت على نحوٍ

متزايدٍ إلى إفساح المجال لفكرة التواصل، كما لو أنّ الفكرَتَيْن مترادفتان بكل بساطة، لكون الأخيرة أكثر دقّة. ولكنْ، بالطبع، ثمّة أشكال كثيرة من التفاعل الاجتماعيّ التي لا تكون تواصلًا، إلا ضمن سياقٍ تعسّفيٍّ أو مجازيٍّ صرف: فالحرب، وهي إحدى أبرز الممارسات في التاريخ البشريّ، أوضح مثال هنا، بينما العمل التجمّعيّ للإنتاج المادّيّ – بحدّ ذاته – تفاعلٌ اجتماعيٌّ من النمط الأكثر جوهريّة. ومن ثمّ، على كل حال، بات التواصل متماهيًا على نحوٍ متعاظم مع اللغة، كما لو أنّ من الممكن إبدال أحدهما بالآخر – بالرغم من التعدّديّة المعروفة لأنماط التواصل غير اللغويّة، من الإيمائيّة إلى التشكيليّة إلى الموسيقيّة. وحالما حدث هذا الانزلاق من التواصل إلى اللغة، كانت الخطوة التالية هي إدراج الإنتاج بحدّ ذاته تحت فئةٍ مشتركةٍ مُستمَدّة من التواصل. وقد تحقّق هذا عبر توسيع فكرة "سيرورات التعلّم" من المنظومة الثقافيّة إلى المنظومة الاقتصاديّة، بحيث يقوم التصنيف التطوّريّ الأوليّ بتفسير التطوّر من أحد مستويات قوى الإنتاج إلى آخر، في مسار التاريخ البشريّ. وكانت المرحلة الثالثة، من ثمّ، هي التشديد على الأولويّة القاطعة للوظيفة التواصليّة على الوظيفة الإنتاجيّة في تعريف البشريّة وتطوّر التاريخ على حدٍّ سواء: أي، وتبعًا لمصطلحات هابرماس، [أولويّة] "اللغة" على "العمل". وفي الوقت الذي أصدر فيه كتابه المعرفة والمصلحة، صرّح هابرماس – ضاربًا على وترٍ ڤيكويّ – "ما يُعلينا من الطبيعة هو الشيء الوحيد الذي نعرف طبيعته: اللغة".(*) وفي وقت إصدار كتابه إعادة بناء المادّيّة التاريخيّة أواسط السبعينيّات، أُعطي للادّعاء أساسٌ أونتوجينيّ [نشوئيّ]. فبينما كان جنس الهومونيد [قردة عُليا من أشباه الإنسان] يمارس العمل مستخدمًا الأدوات، مكرّسًا إيّاه كنشاطٍ

(*) Knowledge and Human Interests, London 1972, p.314.

ماقبل بشريّ، اتّسم الهومو ساپين [الإنسان العاقل] كجنسٍ بابتكار اللغة والعائلة المتعلّقة بها التي لا يمكن لجنسٍ آخر أن يستهلّها. وعلاوةً على ذلك، لم تكن أفضليّة التواصل على الإنتاج محض عنصرٍ تكوينيٍّ لما يعنيه أن تكون "إنسانًا" على نحو كُلّيّ؛ بل تابع عمله بكونه المبدأ المهيمن في التغيّر التاريخيّ منذ تلك اللحظة فصاعدًا. ففي سيرورة التطوّر الطويلة لمجموعتَيْ سيرورات التعلّم بين مجتمع العصر الحجريّ القديم والمجتمع الرأسماليّ، كانت التنظيمات الأخلاقيّة وليست القوى الاقتصاديّة هي ما تُحدِّد التحوّلات الكبرى – إذ هي، فعليًا، مَنْ روّجت أو سمحت لمراحل إعادة التنظيم الناجحة للعلاقات الاقتصاديّة المرتبطة بتطوّر الحضارة، وليس العكس. وكما يشير هابرماس: "تطوّر هذه البنى المعياريّة هو المعيار المُحدِّد للتطوّر الاجتماعيّ، فالمبادئ الناظمة الجديدة للتنظيم الاجتماعيّ يعني أشكالًا جديدة من الاندماج الاجتماعيّ؛ وهذا الأخير، بدوره، يُمكِّن من تطبيق قوى الإنتاج المتوفّرة، أو توليد قوى جديدة، علاوةً على تمكين إبراز التعقيد الاجتماعيّ."(*)

وسيبدو أنّ هذا الموقف يتعارض على نحوٍ مباشر مع الاقتراح، المهيمن في أعمال هابرماس الأولى، بأنّ التطوّر المعياريّ، "ديالكتيك الحياة الأخلاقيّة"، بعيدًا من ضبط مسار التقدّم الاقتصاديّ، قد مال إلى أن يكون متخلّفًا بشدّة خلفه؛ أو، كما فسّر بلغةٍ شديدة الشبه بالمفاهيم الكلاسيكيّة الخاصّة بمدرسة فرانكفورت، بأنّ "التحرّر من الجوع والبؤس لا يتلاقى بالضرورة مع التحرّر من العبوديّة والتخلّف، إذ ليس ثمّة علاقة تطوّريّة بين العمل والتفاعل."(**) ويحلّ هابرماس

---

(*) Communication and the Evolution of Society, London 1979, p. 120.

(**) Theory and Practice, London 1974, p . 169.

هذا التعقيد عبر اللجوء إلى فكرة "منطقٍ تطوريٍّ" للذهن البشريّ، وهي فكرةٌ مستعارةٌ من السيكولوجيا الجينيّة عند بياجيه ومنقولةٌ من المجال الفرديّ إلى المجال المجتمعيّ. ويحدّد هذا التطوّر على نحوٍ مسبق مدى الأنماط المعياريّة الممكنة في النطوّر الاجتماعيّ، ويعمل في الوقت ذاته على ترتيبها ضمن مستويات على طول طيفٍ من درجات النّضوج المتزايدة. وبذا فإنّ الأشكال الحضاريّة جميعها، ضمن هذا المغنى، مُحتواةٌ جنينيًا في عمليّة اكتساب اللغة بحدّ ذاتها: "فالتطوّرات المعرفيّة والتفاعليّة،" كما يشير هابرماس، "تعمل بلا أدنى شكّ على استنزاف المجال المنطقيّ من الصيغ البنيويّة المحتمَلة التي كانت قد برزت أساسًا مع الابتكار التاريخيّ-الطبيعيّ لذاتيّةٍ تبادليّةٍ مُكرَّسةٍ لغويًا عند عتبة الصيغة السوسيو-ثقافيّة للحياة."(*) ما العلاقة، إذًا، بين "المجال المنطقيّ" الشكليّ و"السجلّ التاريخيّ" الفعليّ للمجتمعات المتعاقبة؟

الإجابة، بالنسبة إلى هابرماس، هي أنّ تعاقب الصيغ الاجتماعية الملموسة في التاريخ تصادفيٌّ من حيث الجوهر. إذ إنّ "نظريّة التطوّر الاجتماعيّ" التي طرحها تُفسِّر "المنطقيّات التطوّريّة [التي] نحت باتّجاه استقلاليّة – بل وضمن هذا السياق إلى التاريخ الداخليّ – الذهن،"(**) بينما تدرسُ السرديّةُ التأريخيّة الظروف والطُّرُق التصادفيّة التي تقوم من خلالها هذه البنى الذهنيّة الدائمة، الخاصّة بمستويات النّضج المختلفة، بإيجاد تعبيرها الاجتماعيّ. ثمّة هوّةٌ راسخةٌ بين الأمرَيْن عَصيّةٌ على

---

(*) Zur Rekonstruktion des historischen Materialismus, Frankfurt 1976, p.38 8. هذه الجملة محذوفةٌ من الترجمة الإنكليزيّة للمقالة ذاتها في كتاب التواصل وتطوّر المجتمع.

(**) Communication and the Evolution of Society, p. 123 9. الترجمة مُعدَّلة.

التجسير. "فالتفسيرات النظريّة-التطوريّة،" كما يشدّد، "لا تكتفي بكونها لا تحتاج إلى تحوُّلٍ آخر إلى سرديّة؛ بل إنّها غير قابلةٍ للتحوّل إلى شكلٍ سرديّ."(*) وبذا ليس ثمّة ضمانة أن يتوافق النظام الاجتماعيّ مع أقصى أوضاع التطوّر الأخلاقيّ اللصيق بالمنطق السيروريّ للذهن. وإلى هذا الحدّ، يستبقي هابرماس التشديد النقديّ لتمييزه الأصليّ بين "قابليّة حدوث" تطوّرٍ اقتصاديٍّ تراكميّ، و"نضج" الذوات السوسيو-أخلاقيّة القادرة – أو بالأحرى غير القادرة – على ضمان سيطرةٍ مسؤولةٍ عن [ذلك التطوّر]. ومع ذلك، حالما تمنح سيرورة التعلّم التواصليّ أولويّةً سببيّةً في التطوّر التاريخيّ، وتكون هي بذاتها مبنيّةً على احتماليّةٍ متأصّلةٍ للنُّمُوّ الأخلاقيّ في كلّ ذهنٍ بشريٍّ، ستكون هناك نزعةٌ متأصّلةٌ داخل النظريّة من أجل الميلان باتّجاه نزعةٍ إلهيّةٍ حميدة. وهذا هو معنى "البراگماتيّة الكونيّة" لدى هابرماس. ولا تصبح اللغة هنا مجرّد دمغةٍ، تُميّز البشريّة بحدّ ذاتها، بل أيضًا السّند الضامن للديمقراطيّة – التي تُفهَم هي ذاتها بكونها الضرورة التواصليّة الجوهريّة للتوصّل إلى حقيقةٍ متوافَق عليها. يحدث هنا ترخيمٌ انتشائيٌ مزدوج. فاللغة بحدّ ذاتها ستتماهى مع تطلُّعٍ إلى الحياة السعيدة. فكما يؤكّد هابرماس، "تُعبِّر جملتنا الأولى بصراحةٍ لا لبس فيها عن نيّةٍ بشأن توافقٍ كونيٍّ بلا قيود."(**) ويمكن التوصّل إلى هذا التوافق على الدوام – من حيث المبدأ –على يد ذواتٍ حسني

---

(*) Zur Rekonstruktion des historischen Materialismus, pp.244-245. "بالنسبة إلى وظائف البحث التاريخيّ المتعلّق بنظريّةٍ للتطوّر الاجتماعيّ ليس ثمّة واجباتٌ متوافقةٌ معها يمكن لنظريّةٍ تطوّرٍ أن تضطلع بها من أجل الكتابة التاريخيّة." والأمثلة التي يعطيها هابرماس هي الانتقال إلى الحضارات القديمة، مع ظهور الدولة، والانتقال إلى "الحداثة"، مع التمايز عن مجتمع السوق والظهور المُكمِّل للدولة الماليّة.'.

(**) Knowledge and Human Interests, p.314.

النوايا، في "وضعٍ مثاليٍّ لتبادل الحديث". وميثاق التوافق هذا هو الذي يكرّس ما يكون حقيقةً – و"أما حقيقة تبادل الجمل، فترتبط في نهاية المطاف بالحياة السعيدة"(*): حياة تكون "مترقَّبةً" في كلّ فعل تخاطب، حتّى حين يكون هناك خداع أو هيمنة، بقدر ما تتفعّل هذه الأفعال بذاتها بسبب الافتراض المسبق المشترك للحقيقة التي تُستمَدّ [هذه الأفعال] منها. وبذا فإنّ أخلاقيّات التواصل تتأسّس على "المبادئ الأساسيّة للخطاب العقلانيّ". ويصبح التحليل النفسيّ، في إعادة البناء هذه، نظريةً بشأن "تشوُّه الذاتيّة التبادليّة للُّغة الاعتياديّة"، بحيث يكون هدفه إعادة القدرة على التواصل اللغويّ غير المُشوَّه إلى الفرد مرّةً أخرى. وعلى مستوى الجماعة، بالمثل، يمكن تعريف الديمقراطيّة بكونها مأسسةً لشروط ممارسة المثال - أي، الخطاب المتحرّر من الهيمنة. إنّها "سيرورة تعلّمٍ مضبوطةٌ ذاتيًا".(**)

التشابه بين التواصل في الكون الهابرماسيّ والتواصل في البنيويّة الفرنسيّة وملحقاتها، كما يمكن لنا أن نرى، قريبٌ، ولكنّه غامض. فكلّ ما يبدو عرضةً للشكّ، مظلمًا أو ملعونًا في التواصل الأخير يصبح واضحًا ومخلَّصًا في ضوء التواصل الأوّل. وكان المشروعان كلاهما قد مثّلا محاولات متواصلة لجعل اللغة هي المهندس الأخير والفيصل في أنماط التواصل الاجتماعيّ جميعها. كما كان هابرماس، على الأخصّ، قد بيَّن الفرضيّة الضمنيّة لطموحه على نحو أوضح من أيٍّ من معاصريه الپاريسيّيْن، محاججًا – كما يشير أبرز المعقّبين على أعماله – "بما أنّ الخطاب هو الوسيلة الحاسمة والمهيمنة في الحياة على المستوى

---

(*) Ibid., p.314

(**) Communication and the Evolution of Society, p. 186.

البشريّ، فإنّ نظريّة التواصل هي الدراسة الأساسيّة في العلوم الإنسانيّة: إذ إنّها تُبيّن البنية التحتيّة الكونيّة للحياة السوسيو-ثقافيّة".(*) وفي التحوّل من "وسيلة" إلى "أساس" هنا يكمن الخلط الكُلّيّ لأنموذج اللغة العامّ. ولكنْ، كما يمكن لنا القول، طوّرت البنيويّة ومابعد البنيويّة نمطًا من الإيمان الشيطانيّ باللغة، بينما عمد هابرماس إلى إنتاج إيمان ملائكيّ هادئ. ففي فرنسا، كما يشير دريدا، حين "غزت اللغة المجال الإشكاليّ الكونيّ"(**)- الفعل، كما في كتاباته عمومًا، لافتٌ للانتباه - فإنّها قصفت المعنى، واجتاحت الحقيقة، والتفّت حول الأخلاق والسياسة، وأبادت التاريخ. أما في ألمانيا، على العكس، نجد أنّ اللغة في أعمال هابرماس تُعيد النظام إلى التاريخ، وتُؤمّن ترياق التوافق للمجتمع، وتوطّد أساسات الأخلاقيّات، وتقوّي عناصر الديمقراطيّة، وتكون ميّالةً على نحوٍ فطريٍّ ضدّ الانحراف عن الحقيقة. ومع ذلك، وبرغم التباينات في الاستنتاجات النهائيّة والپاثوس جميعها، إلا أنّ الانشغالات والافتراضات المشتركة واضحةٌ، بحيث لا تحتمل الشكّ.

وكان هابرماس عادةً قد سعى نحو إعطاء حلٍّ إيجابيٍّ أو عقلانيٍّ للمسائل التي كانت البنيويّة قد ارتضت تركها - على نحوٍ سلبيٍّ - بلا حلّ، أو احتفت بكونها متعذّرة الحلّ: ولكنْ، من دون التخلّي عن مجال مشترك بينهما. وبذا يمكن لنظريّة ليڤي-ستروس عن البنى الذهنيّة الكونيّة أن لا تقدّم أدنى تفسير للتطوّر المجتمعيّ: فيحاول هابرماس تجسير الهوّة بين الأمرَيْن عبر فكرة "المنطق التطوّريّ" لهذه البنى، منتِجًا بهذا الفكرة

---

(*) Thomas McCarthy, The Critical Theory of Jürgen Habermas, Boston 1978, p .282.
كان هابرماس محقًّا في امتداحه الجودة الاستثنائيّة لكتاب مكارثي هذا كمسح نقديٍّ لفكره.

(**) Writing and Difference, p.280.

المُكمِّلة [لطرح ليڤي-ستروس]. ولكنْ، من خلال فعل هذا الأمر، سينتهي بالضبط إلى الافتراق العَصيّ على التقارب ذاته الذي وصل إليه فوكو أو ليڤي-ستروس بين الحتميّة والمصادفة، وبين البنى الروحانيّة والسيرورات التاريخيّة المحكومة بالصدفة. فالخطاب يمتلك قوى سِحْريّة متماثلةً في مجموعَتَي العمل المتعارضَتَيْن هذَيْن؛ ولكنْ، بينما تؤشّر، عند فوكو، إلى إقصاء العبارة غير المضبوطة أو الحقيقة القابلة للتحديد، من أجل تسجيل خدمة الأرشيف، فهي تمثّل لدى هابرماس أعلى مجالات القدرة التواصليّة، أي المدى الذي قد يتحقّق فيه الخطاب المثاليّ، ومعه شروط الحُرّيّة بحدّ ذاتها. أما لاكان، فيرى أنّ خصوصيّة الخطاب البشريّ، بالتعارض مع الشيفرات الحيوانيّة، تكمن في القدرة على الكذب، بينما يختزل هابرماس الكذب كله إلى محض تطفّل على الحقيقة التي سيخونها بكل غرور في فعل الخطاب الذي يجب أن يُؤخَذ بوصفه بشيرًا بالأمر الحقيقيّ الذي ينبغي فَهْمه على الإطلاق. ولكنْ، مع أنّ هابرماس يشدّد لا على إمكانيّة الحقيقة فقط، بل على حتميّتها أيضًا، إلا أنّه ليس أقلّ تعصّبًا من مناقضيه الپاريسيّيْن في شجب أيّ نظريّة توافقٍ لها، بكونها محاولةً مستحيلةً "للقطع مع مجال اللغة"؛(*) أما تعريفه بحدّ ذاته لها بكونه ليس أكثر من توافقٍ عقلانيّ، فليس إلا تنويعًا لذاتيّةٍ پراگماتيّة، ليست مفصولةً عن متاهة النسبويّة الپاريسيّة إلا عبر سكّة أمان واهيةٍ متعلّقة بـ "وضع خطاب مثاليّ" افتراضيّ، يُسلّم [هابرماس] نفسه بوجود حقيقته المضادّة. وعلى نحوٍ مماثل، يسعى التحليل النفسي لدى لاكان نحو إعادة "الكلمة الكاملة" الخاصّة باللاوعي إلى المريض، والتي هي بالضبط ليست الدقّة

---

*) "داخلها فقط يمكن لادّعاءات أفعال الخطاب بالصلاحية أن تُكرَّس":
"Wahrheitstheorien", in Helmut Fahrenbach, ed., Wirklichkeit und Reflexwn: Walter Schulz zum 60. Geburtslag, Pfullingen 1973, p. 216.

الفارغة المتعلّقة باللغة الأنويّة الاعتياديّة وتثبيتاتها؛ بينما يُصوّر هابرماس التحليل النفسيّ بكونه معالجةً، يكون هدفها إصلاح قدرة الذات من أجل "اللغة الاعتياديّة الخاصّة بالذاتيّة التبادليّة"، مع تقديرٍ أكثر تقليديّة بكثير للورود الإيجابيّ للأنا، أقرب إلى مفهوم فرويد. ومع ذلك، وفي أيّة حالةٍ من الحالَتَيْن، يحدث نزعٌ لماديّة نظريّة فرويد، ويحدث بالأحرى طمسٌ للدوافع الغريزيّة أو تحويلها إلى آليات لسانيّة لغويّة.

وبعد قول هذا كلّه، لا يزال صحيحًا عَدّ أنّ الاختلاف بين فلسفة هابرماس بشأن اللغة والتاريخ والفلسفة الخاصّة بنظرائه البنيويّيْن ومابعد البنيويّيْن ليس أكثر من اختلافٍ فائضٍ عن الحاجة. كنتُ قد تحدّثتُ عن البراءة الغامضة لرؤية هابرماس: ولكنّ هذا يتطابق أيضًا مع نمط من سلامة وأمانة الفكر الغربيّيْن عمومًا عن الممثّلين الفرنسيّيْن لنموذج اللغة. ولكنّ جوهر أسلوب هابرماس – الرتيب، والغريب، والصعب عادة (ولكنْ، ليس دائمًا) – يدلّ على نقيضه مع التنوّع المتحفّز للمعلّمين الفرنسيّيْن. أما خلفه، فلا نجد النبرات القاّكنريّة الخاصّة بنهاية القرن، بل المُثل الصارمة والتفاؤل الجدّيّ لعصر التنوير الألمانيّ.(*) Bildung هو الفكرة المهيمنة المتكرّرة الفعليّة التي توحّد مجال هابرماس المميَّز من المصالح والمحاجّات. وهذا يُفضي إلى رؤية بيادگوجيّة للسياسة من حيث الجوهر، حيث يصبح المنبر صفًا دراسيًا حين تتحوّل صراعاته ومواجهاته إلى سيرورات تعليم. ولكنْ، برغم تقييدات هذا المنظار جميعها، الواضح جليًا في وجهة نظرٍ ماركسيّة كلاسيكيّة، إلا أنّه لا يُقصي

*) بالألمانيّة في الأصل. وهو مصطلح يعني "التثقيف" أو "التنشئة"، ويدلّ على عُرف فلسفيّ ألمانيّ، ترتبط فيه الفلسفة بالتعليم على نحوٍ يتوازى فيهما هذان الأمران، بحيث يُشكّلان النضوج الجسدي والثقافيّ للفرد، أي التناغم بين القلب والعقل، وتفاعل الهويّة الشخصيّة مع المجتمع. [المترجم]

السياسة بحدّ ذاتها فعليًا. وعلى عكس أرقامه المضادّة في فرنسا، كان هابرماس قد حاول إجراء تحليل بنيويّ مباشر للنزعات القادمة الخاصّة بالرأسماليّة المعاصرة ولإمكانيّة حدوث أزمات تغيير نظام تنشأ من تلك النزعات – بالتوافق مع المشروع التقليديّ للماديّة التاريخيّة. أما فكرته المتعلّقة بأزمةٍ متعلّقةٍ بـ "شرعيّة" أخلاقيّة تقوّض الاندماج الاجتماعيّ – وهي أزمة تتولّد على نحو پارادوكسيٍّ بفعل جوهر نجاح التنظيم المُدار حكوميًا لدورة التراكم الاقتصاديّ - فتتناغم بإخلاص ضمن هذا السياق مع مخطّط الأولويّة المعياريّة المُسلَّم بها بفعل نظريّته النشوئيّة بشأن التاريخ ككل.(*) بعد أن طُوّر أواخر السّتّينيّات، تلقّى هذا التصوّر تأكيدًا إمبريقيًا ضئيلاً منذ ذلك الحين. وإن كان للأمر أيّة دلالة، فإنّ الركود العالميّ في السبعينيّات قوّض التنظيم الاقتصاديّ للدول الرأسماليّة الكبرى، من دون توليد أيّة أزمة حيال شرعيّة منظومة السوق بحدّ ذاتها. وكان النتاج حتّى الآن هو عكس ما توقّعه هابرماس تمامًا: اثنا عشر مليون عاطلٍ عن العمل في الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وحدهما، في ظلّ حكم حكومات متعاقبةٍ من اليمين المتطرّف، حيث نجد ريگن وثاتشر على قمّتها. وربّما كان هذا الإخفاق – المؤقّت بطبيعة الحال – أقلّ

---

*) كتاب أزمة الشرعيّة (Legitimation Crisis, London 1976) بخاصّة (pp. 75-94). من أجل نقدٍ مهمّ لتصوّرات هابرماس المطروحة هنا، انظر:

David Held, "Crisis Tendencies, Legitimation and the Sate", in John Thompson and David Held, eds., Habermas: Critical Debates, London 1982, pp. 181-195.

وهذا الكتاب، الذي يضمّ مجموعةً واسعةً من المساهمات، التي تبدأ بمقالة جيدة لأگنس هلر "هابرماس والماركسيّة" "Agnes Heller "Habermas and Marxism"، ويُختتَم بردٍّ تفصيليٍّ ومُرهِق لهابرماس، لهو مثالٌ عمليٌّ رائعٌ بحدّ ذاته على المبادئ الخطابيّة التي يناصرها. لاحظ أنّه في ردّه "ردٌّ على منتقديّ" "Reply to my Critics"، يُقرّ هابرماس بأنّ "البُعد الإثباتيّ" لمفهوم الحقيقة في الإپستمولوجيا الخاصّة به [بهابرماس] "بحاجةٍ ماسّة لتوضيحٍ أكبر" – بينما لا يزال يحاول ازدراء التوافق الإمبريقيّ بكونه "حالةً هامشيّة"، وليست معيارًا محوريًا، لمثل هذه الحقيقة: ص 275.

جدّيّةً على هذا النحو أو ذاك من الغياب الكُلّيّ في توصيف هابرماس لأيّة فاعليّة جمعيّة لتحويل نزعة الشرعيّة من النظام القائم إلى مقاربةٍ باتّجاه شرعيّةٍ جديدة لنظام اشتراكيّ. وتُطرَح مشكلة البنية والذات، هنا مجدّدًا، في أوضح أشكالها في مجال السياسة العمليّة بحدّ ذاتها.

يفتقر هابرماس أيضًا إلى أيّة إجابة للمشكلة، كما يمكن لنا أن نتوقّع من ميل نظريّته الاجتماعيّة ككل باتّجاه نموذج التواصل. ولكنْ – وهنا يكمن افتراقه الحاسم عن البنيويّة، برغم الحدود المشتركة جميعها لنموذج اللغة المشتركة بينهما – الأمر اللافت هو تناغم وأمانة التزام هابرماس بنسخته الخاصّة من الاشتراكيّة على نموذج مدرسة فرانكفورت، من دون تردّد أو انقلاب، طوال الخمسة وعشرين عامًا الماضية. لم يكن الالتزام ثوريًا على الإطلاق، ولم يكن له أن يتلاقى مع صدمة عام ١٩٦٨. ولكنّه لم ينته كذلك بفعل نتائج ذلك العام. وفيما قام مفكّرون فرنسيّون كثيرون برحلةٍ من الأناركيّة أو الماويّة إلى مناهضة الشيوعيّة، كما سادت في حقبة الحرب الباردة مع نهاية العقد، بقي هابرماس صامدًا ضدّ التطهيرات القمعيّة لنظام Berufsverbot،(*) حيث أعاد تأكيد صيغته الخاصّة من الولاء لإرث ماركس صراحةً ضدّ تيّار الاندفاع الرسميّ نحو استئصال ذلك الإرث، بكونه هدّامًا للنظام الفيدراليّ. ويُحيلنا هذا التباعد، العَصيّ على التفسير من داخل منطق الفرط اللغويّ ذاته، رجوعًا إلى التاريخ السياسيّ الذي لا يصبح ذلك التباعد جليًا إلا داخله فقط.

دعوني أوجز محاجّتي حتّى الآن، بما أنّ خيوطها قد تلاقت الآن. انطلقت من مقارنة التكهّنات التي طرحتُها بشأن مستقبل الماركسيّة كنظريّةٍ نقديّة،

---

*) "الحرمان من الحقوق الشرعيّة، مثل حقّ العمل، على أساس انتماءات الشخص السياسيّة أو الدِّينيّة أو الخلفيّة الجنائيّة"، بالألمانيّة في الأصل. [المترجم]

في أوائل السبعينيّات، مع تطوّراتها الفعليّة منذ ذلك الحين. وقد اقتفى كشف الحساب، الذي طرحتُه آنذاك، بعض الخطوط التي تنبّأتُ بها بقوّة. ففي المقام الأوّل، كانت الماركسيّة قد شهدت انعطافةً متزامنةً إلى الملموس، وانتشارًا في العالم الناطق بالإنكليزيّة ما يمثّل في آن نهضةً لافتةً لحيويّتها الفكريّة وقبولها العالميّ. وفي الوقت ذاته، على أيّة حال، كان ثمّة عجزان جوهريّان ضمن هذا التوصيف الكُلّيّ. الأوّل موضوعاتيّ: إخفاق أيّ خطابٍ استراتيجيّ حقيقيّ عن الظهور ضمن نمط المادّيّة التاريخيّة الذي أعقب تيّارًا ماركسيًا غربيًا فلسفيًا في معظمه. وكان العجز الثاني جغرافيًا: الانهيار المفاجئ للثقة والروح المعنويّة داخل منطقة الثقافة اللاتينيّة، حيث كانت الماركسيّة الغربيّة قد شهدت فترة قوّتها في ما مضى في حقبة مابعد الحرب.ما كانت أسباب "أزمة الماركسيّة" الإقليميّة هذه في جنوب أوروبا؟ قوى البنيويّة الكبرى، التي بدت للوهلة الأولى إجابةً بدهيّةً، أثبتت بعد التحميص أنّها غير صالحة – يؤكّد سجلّ الأخيرة السياسيّ المتنوّع اعتمادها على سياق خارجيّ بدت عاجزةً عن التنظير له. في ألمانيا، التي لم تشهد تناميًا نوعيًا للثقافة الماركسيّة من النمط الأنكلو-أميركيّ أو نكسةً كبيرةً مماثلةً للنمط الفرانكو-إيطاليّ، بل تعزيزًا لإنتاجٍ قويٍّ تقليديًا، أُعيد تفعيل ثيمات شديدة التشابه مع ثيمات البنيويّة في محاولة هابرماس لإعادة تكوين المادّيّة التاريخيّة، وإنْ تكن مترافقةً مع موقفٍ سياسيٍّ متمايز تمامًا. وبغية فَهْم هذا النموذج الفكريّ ككل، على طول المناطق الثلاث، من الضروريّ الالتفات إلى الخارج إلى ذلك التاريخ الخارجيّ الأشدّ اتّساعًا الذي كان للماركسيّة فيه أوليّة مؤقّتة على الدوام من حيث المبدأ في محاولات لتفسير تطوّرها بحدّ ذاته.

ضمن هذه المحاضرات، قلّما ذكرتُ الحقيقة المفردة الأكبر المؤثّرة حتميًا على ذلك التطوّر في الفترة التي كنّا ندرسها. وقد كان هذا، بالطبع،

مصير الحركة الشيوعيّة الأمميّة. لطالما كان العُرف الماركسيّ الغربيّ متّسمًا بجَمْعٍ فريدٍ بين التوتّر والتبعيّة في علاقته بالحركة الشيوعيّة. فمن جهة، كان هذا تحدُّر نسبٍ منذ بدايته الأولى في أوائل العشرينيّات – كما يذكّرنا رَسل جيكوبي مؤخّرًا(*) – قد جسَّد آمالاً وتطلّعات من أجل ديمقراطيّة اشتراكيّة متطوّرة كانت الآلة العنيدة للدكتاتوريّة البيروقراطيّة قد حطّمتها في الاتّحاد السوفييتيّ مع صعود ستالين. وبصرف النظر عن مدى توسّطيّته، وتساميه أو إقصائه– وقد خضع لكل هذه المسائل خلال الأربعين عامًا التالية – لم يقمْ مثال النظام السياسيّ بعيدًا من رأس المال الذي سيكون أكثر، وليس أقلّ، تقدّمًا من الأنظمة البرلمانيّة في الغرب بهجران تلك الاشتراكيّة. ونجد بالتالي المسافة النقديّة الدائمة للعُرف الماركسيّ الغربيّ من بنى الدولة الخاصّة بالاتّحاد السوفييتيّ – مسافة لا يمكن تبيُّنها أبدًا في كتابات مَنْ كانوا الممثّلين الأقرب إلى الحركة الشيوعيّة الأمميّة بحدّ ذاتها: سارتر ولوكاتش في أوقات، وألتوسير وديلا ڤولپه في أوقات أخرى، دعْ عنكَ كورش أو گرامشي أو ماركوزه. ومن الجهة المقابلة، كان لهذا العُرف على الدوام تقريبًا إدراكٌ للمدى الذي كانت فيه الثورة الروسيّة وتوابعها، بصرف النظر عن مدى همجيّتها أو تشوّهاتها، تمثّل الخرق الحقيقيّ الأوحد لنظام رأس المال خلال القرن العشرين –ويستتبع من ثمّ ضراوة هجومات الدول الرأسماليّة ضدّها، من تدخّل الحلفاء في الحرب الأهليّة الروسيّة [عام ١٩١٨]، إلى الهجوم النازيّ على الاتّحاد السوفييتيّ، وإلى الحرب الكوريّة ضدّ الصين، ومحاولة الاعتداء على كوبا، ومن ثمّ الحرب على ڤيتنام نفسها. وفي الغرب، كذلك، كان العُرف البديل داخل الحركة العمّاليّة، الخاصّة بالديمقراطيّة-الاجتماعيّة، قد فقد أيّة قوّة تؤهّله لمعارضةٍ حقيقيّةٍ للرأسماليّة، بحيث بات عمومًا دعامةً ذليلةً

(*) Dialectic of Defeat, Cambridge 1981, pp. 61-62 ff.

للوضع القائم. وبذا كان المناوئون النضاليّون الوحيدون الذين واجهتْهم البورجوازيّات المحلّيّة هي الأحزاب الشيوعيّة المرتبطة أيديولوجيًا بالاتّحاد السوڤييتيّ، حيث توجد منظّمات جماهيريّة. وبفعل هذه الأسباب كلّها، كان العُرف الماركسيّ الغربيّ ملتويًا وحذرًا كذلك في انتقاداته للدول الشيوعيّة نفسها. أما التحليل النظريّ المباشر والموسَّع لها بحدّ ذاتها فنادرًا ما كان، في حال محاولته أساسًا، في حالة تضادٍّ ملحوظ، بكل تأكيد، مع العُرف الضمنيّ المتحدّر من تروتسكي، حيث تمتدّ جذوره إلى الصراعات السياسيّة في الاتّحاد السوڤييتيّ في العشرينيّات. ولكنّ كتاب هربرت ماركوزه الماركسيّة السوڤييتيّة استثناءٌ جديرٌ بالاحترام، حتّى مع كونه منشغلًا خصوصًا بأيديولوجيا الاتّحاد السوڤييتيّ، وليس سياسته.

وقد كان التركّز الفكريّ الأشدّ أحيانًا لهذا الالتباس التكوينيّ للموقف في العُرف الماركسيّ الغربيّ في عمل مفكّر واحد، هو جان-پول سارتر. ويكمن سبب هذا في موقفه المتفرّد بين الخيارَيْن المهيمنَيْن داخل الماركسيّة الغربيّة في الخمسينيّات: العضويّة الرسميّة في حزبٍ شيوعيّ، بحيث يكون قريبًا عمليًا من السياسات الشعبيّة، على حساب الصمت النظريّ حيال تلك السياسات (لوكاتش، ألتوسير، أو ديلا ڤولپه)؛ أو الابتعاد من أيّ شكلٍ من أشكال الالتزام المُنظَّم أو التعقيب على السياسات الحاليّة (كما لدى مَنْ تبقّى من مدرسة فرانكفورت). أما سارتر، وهو يترأّس تحرير مجلّته لي تان موديرن [الأزمنة الحديثة]، فلم ينضمّ أبدًا للحزب الشيوعيّ الفرنسيّ؛ ولكنّه حاول حقًا تطوير ممارسةٍ لاحقةٍ للتدخّل السياسيّ الماركسيّ والتأويل النظريّ لمسار الصراع الطبقيّ في فرنسا، والعالم خارجها. وقد كان هذا المشروع هو الذي دفعه إلى كتابة سلسلة مقالات سجاليّة عن الشيوعيّيْن والسلام، ومن ثمّ الانفصال عن مرلو-پونتي على إثرها، وصولًا إلى المقالات الشهيرة عن الستالينيّة عامَي ١٩٥٦-١٩٥٧، التي أفضتْ إلى تأليف نقد

العقل الديالكتيكيّ بذاته. وأشرتُ البارحة إلى أنّ التخلّي عن الجزء الثاني من نقد العقل، في أواخر الخمسينيّات أو أوائل السّتّينيّات، كان لحظةً حاسمةً في التاريخ الفكريّ في فرنسا مابعد الحرب. وكان جزء من سبب هذا التخلّي يكمن، بكل تأكيد، في الصعوبات الفلسفيّة العسيرة التي واجهها سارتر حين بدأ محاولته بناء ما سمّاه "شمولًا مُغلِّفًا" للتطبيقات المتضادّة التي ستُؤسّس لوحدة لـ "تعدّديّة مراكز الفعل المتعارضة".(*) تلك كانت المشكلة الجوهريّة في العلاقات المتبادلة بين البنية والذات،

---

*) نقد العقل الديالكتيكيّ (Critique de la Raison Dialectique, Vol. II) غير منشور، (المخطوطة). ص١. كنتُ قد ناقشتُ الارتشاحات النظريّة الواردة في برنامج سارتر في المجلّد الثاني من كتابه نقد العقل الديالكتيكيّ في كتابي جدالات داخل الماركسيّة الإنگليزيّة Arguments within English Marxism، ص ص ٥٢-٥٣. وتكمن هذه الارتشاحات أساسًا في محاولته للتأسيس لفَهْم حقبةٍ تاريخيّة بأكملها، وللتحوّل الاجتماعيّ – الاتّحاد السوڤييتيّ منذ الثلاثينيّات إلى الخمسينيّات – من خلال شخصيّة ستالين، بكونه المرحلة النهائيّة في توحّده: بمعنى آخر، من خلال حذفٍ مستتر للمسافة بين البيوگرافيا والتاريخ اللذَيْن كان جزءا المجلّد الأوّل قد اعترفا بهما بطريقتهما. وبإمكاننا أن ندرك الآن المدى المبكّر الذي كانت عليه انشغالات سارتر بهذه المشكلة، ومدى قوّة الجذب باتّجاه هذا الالتفاف حولها، من خلال النشر مؤخّرًا ليوميّاته بشأن فترة الحرب الزائفة (Phoney War) [فترة الأشهر الثمانية من الجمود الحربيّ الممتدّة من أيلول/سپتمبر ١٩٣٩ مع إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب ضدّ ألمانيا النازيّة، إلى أيّار/مايو ١٩٤٠ الذي أرّخ لهجوم ألمانيا على فرنسا]، Les Gamets de la Drôle de Guerre, Paris ١٩٨٣. ويتضمّن هذا العمل، الذي يتّسم بحيويّة وتألّق غير مسبوقَيْن ضمن أعماله المجموعة ككل، توقّعات حيال كلّ ثيمة أساسيّة عمليًا من ثيمات هذا النتاج في فترة مابعد الحرب. ولعلّ المثال الأشدّ روعةً في هذا الكتاب هو الاستطراد الطويل حيال الشخصيّة التاريخيّة للقيصر ڤلهلم الثاني وعلاقته بقدوم الحرب العالميّة الأولى، مدفوعًا بتأثير اندلاع الحرب العالميّة الثانية: ص ص ٢٥٧-٢٧٥، ٢٧٧-٢٨٠، ٢٨٢-٢٨٧. وبعد استعراض بارع للتكوين السوسيو-نفسيّ لآخر سلالة هوهنتسولرن [من الحكّام الألمان]، يبشّر بكل ثيمة فلسفيّة أساسيّة سترد في دراسته الأخيرة عن فلوبير، يخلص سارتر: "كلّ ما حاولت إظهاره هو أنّ المنهج التاريخيّ المتعارف عليه والانحيازات السيكولوجيّة التي تحكمه – وليس بنية الأشياء بذاتها – هو ما يولّد انقسام التاريخ إلى طبقات معنى متوازية. ويتلاشى هذا التوازي لو تعامل المرء مع الشخصيّات التاريخيّة في ضوء وحدة بُعدها التأريخيّ. ولكنّني أقبل بأنّ ما أظنّ أنّني أظهرتُهُ لن يكون صالحًا إلا حين تكون الدراسة التاريخيّة موضوع البحث هي دراسة مفردة تفصيليّة، تُظهر الفرد بكونه صانع مصيره. ولكنّه يؤثّر على الآخرين أيضًا بكل تأكيد. وسأحاول خلال عدّة أيّام تأمّل نصيب ڤلهلم الثاني من 'المسؤوليّة' بشأن حرب عام ١٩١٤." (ص ص ٣٨٦-٣٨٧). ويبدو أنّ هذا القرار لم يُنفَّذ، على الأقلّ من خلال أجزاء اليوميّات التي نُشرت.

كما رأينا. وليس ثمّة أدنى شكّ، من خلال مخطوطة الكتاب، بأنّ سارتر أضاع طريقه هنا. ولكنّ المستوى الهائل لعمله عن فلوبير سيشهد أنّ طاقاته النظريّة كانت أبعد ما تكون عن الاستنزاف. كان بوسعه العودة لمهاجمة هذا الجوهر النظريّ المحيّر بحماسٍ متجدّد في وقتٍ لاحق – كما كان الفلاسفة يفعلون في ظروفٍ مماثلة قبله. ولكنّ سبب عدم فعله هذا يكمن في مكان آخر، في المخطوطة الكبيرة للمجلّد الثاني من كتابه.

فما كان يحاول سارتر فعله هو إدارة استقصائه النقديّ من خلال وسيلة، هي السيرورات التاريخيّة الفعليّة التي أفضت من ثورة أكتوبر إلى تأليه ستالين إثر الحرب العالميّة الثانية وبعدها، في الاتّحاد السوفييتيّ. وإنّ الصراعات الطبقيّة والنزاعات السياسيّة في تلك التجربة الطويلة والدامية هي ما تُشكِّل مختبره الديالكتيكيّ. لم يكن الخيار محض مصادفة. فبعد صدور المجلّد الأوّل من نقد العقل الديالكتيكيّ، أشار سارتر – حين سُئل عن صدور المجلّد الثاني - إلى أنّه فيما يتعلّق المجلّد الثاني بالتاريخ بحدّ ذاته، سيعتمد على الكيفيّة التي كان عليها ذلك التاريخ، "ما الذي حدث لاحقًا". وسيصبح معنى هذا الردّ الملغز واضحًا عند القراءة من المخطوطة.(*) كان الأفق الفكريّ الفعليّ لكتاب نقد العقل سياسيًا: فأمل سارتر بدمقرطةٍ متطوّرةٍ للاتّحاد السوفييتيّ في ظلّ حكم خروشوف عبّر تحديدًا بأنّ وجهة النظر التفاؤليّة حيال التاريخ السوفييتيّ ككل المُعبَّر عنها بكل بلاغة في مقالته الطويلة عام ١٩٥٦، طيف ستالين، ومن خلال شجبها الشديد للتدخّل الروسيّ في هنگاريا، أكّدت بقوّةٍ التكهّن القائل

---

*) ستُحلَّل مُطوَّلًا قريبًا على يد الباحث الأميركيّ رونالد أرونسن [على الأرجح أنّ أندرسن يشير إلى كتاب أرونسن نقد سارتر الثاني:

(1987) Ronald Aronson, Sartre's Second Critique, Chicago: University of Chicago Press, 1987.

إنّ "تفكيك الستالينيّة سيفكّك ستالينيّة مفكّكي الستالينيّة".(*) وبدا أنّ من الأكيد تقريبًا أنّ خيبة الأمل الناتجة عن إخفاق هذا التوقّع مع أوائل السّتّينيّات هو ما أشعل النّيّة بشأن الشروع في المجلّد الثاني.

بين عامَي ١٩٥٤ و١٩٦٠، بدا المجتمع السوفييتيّ ككل بأنّه يتحرّك بعيدًا من سلطة الماضي المتمثّلة في ستالين، حيث أُلغيت معسكرات العمل، وأُطلق سراح السجناء، وتَلَبْرَلَتْ الحياة الثقافيّة، وضمنت الإصلاحات الاقتصاديّة منفعة المستهلكين والمناطق الريفيّة، وكما انتشرت سياسة دوليّة جديدة من "التعايش السِّلْميّ". تطلّع سارتر إلى تجذير هذه السيرورة، مع استعادة السيادة المباشرة على يد الطبقة العاملة والفلّاحيّة الروسيّة، ضمن حُرّيّات سياسيّة مستعادة وحقوق شخصيّة مكفولة. وأفضت إخفاقات سنوات خروشوف الأخيرة – من أزمة الصواريخ الكوبيّة إلى النتائج الكارثيّة أوائل السّتّينيّات -، خلال هذه الأثناء، إلى الاتّجاه المعاكس. وتبعها عقدان من النزعة المحافظة البريجينيفيّة الكالحة. ولكنْ، مع هذا، كان ثمّة تجربة أخيرة لشيوعيّة إصلاحيّة وليبراليّة ستحدث في أوروبا الشرقيّة – تجربة أكثر تنوّرًا حتّى من الخروشوفيّة: ربيع براگ في تشيكوسلوڤاكيا. هناك، وضمن بيئة ثقافيّة وصناعيّة قريبة من النمط الغربيّ، حيث توجد أعراق برلمانيّة قويّة في فترة ماقبل الحرب، نبع جهد واعٍ وأصيل من داخل الحزب الحاكم لرفع القشرة الصلبة للهيمنة البيروقراطيّة، ولتتقدّم باتّجاه ديمقراطيّة منتجين حقيقيّة. ولكنّ تدمير هذا المشروع، بفعل غزو حلف وارسو في آب/أغسطس ١٩٦٨، أنهى تمامًا دورة نزع الستالينيّة داخل الكتلة السوفييتيّة بذاتها. وكانت آخر مقالات سارتر السياسيّة المهمّة –الاشتراكيّة التي جاءت من الجليد(**) – بمثابة نعي

(*) Situations VII, Paris 1965, p.261 .

(**) Between Existentialism and Marxism, London 1 974, pp.84-117.

للتجربة التشيكوسلوفاكيّة. وليس من قبيل المصادفة أنّه فَقَدَ بوصلَتَهُ في ما بعد، ولم يُنتج مساهمةً سياسيّةً كبرى لاحقًا أبدًا، لتُمسي تصريحاته في السبعينيّات أضلَّ وأقلّ.

وفي هذه الأثناء، في سائر الأحوال، بدأت قوّة جاذبة جديدة تمارس تأثيرها بقوّة على الثقافة الماركسيّة الغربيّ أواخر السّتّينيّات وأوائل السبعينيّات. إذ إنّ فشل النموذج الخروشوفيّ في الإصلاح في الاتّحاد السوفييتيّ خَلَقَ الشروط التي أدّت إلى جعل إطلاق ماو لـ "ثورة ثقافيّة" مدعومةٍ رسميًا في الصين يبدو بمثابة شكلٍ أعلى من أشكال القطع مع الإرث المؤسّساتيّ للتصنيع والبرقرطة الستالينيّة – وهي خطوة بدت أكثر تقدّمًا على المستوى التاريخيّ، لأنّها كانت أكثر راديكاليّةً على الصُّعُد جميعها. أما في الخارج، فقد هاجمت السياسة الخارجيّة الصينيّة التواطؤ الدبلوماسيّ مع القوى الإمبرياليّة، ودعت إلى تضامنٍ فاعل مع الشعوب المضطهَدة في العالم الثالث. وداخليًا، تزامن فعلٌ جماهيريٌّ عفويٌّ، من الأسفل،ضدّ الامتيازات البيروقراطيّة، مع مجموعة إصلاحات وقائيّة من الأعلى؛ وبدلًا من إفساح مجال أكبر لقوى السوق، سادت المساواتيّة الاجتماعيّة على المستويات جميعها. وبعيدًا من الانقسامات الطبقيّة بحدّ ذاتها، أعلنت الثورة الثقافيّة أنّ هدفها يتجاوز الانقسام بين العمل الذهنيّ واليدويّ بذاته، علاوةً على الانقسام القديم بين الريف والمدينة. وكان هذا كله سيتحقّق من خلال الإدارة الشعبيّة المباشرة ضمن روح كومونة باريس، وطاقة الجيل الشابّ وحماسه اللذَيْن لا حدود لهما. وقد كان تقبُّل هذا البرنامج الأيديولوجيّ واسعًا جدًا في الغرب، حيث بدا بمثابة ترجيعٍ للطرف الآخر من الثيمات المشتركة العالميّة المتعلّقة بالعداء حيال النزعة الاستهلاكيّة التكنولوجيّة، والهرميّة التعليميّة ونزعة

التصنيع المفرطة الطفيليّة. وفي أوروبا، كان ألتوسير المفكّر الماركسيّ الأبرز والأكثر تأثيرًا في استثمار قدر كبير من أمله، من أجل تحقيق شيوعيّة ديمقراطيّةٍ في المشروع الماويّ في الصين. وكانت نظيرته وشريكته الإيطاليّة ماتزوكي قد باتت مؤلّفة أحد أكثر الكُتُب امتداحًا لهذه التجربة.(*) ولكنّ موجة التعاطف والإجلال لهذه الثورة الثقافيّة جرفت معها مجموعةً واسعةً جدًا من المفكّرين الاشتراكيّين، دعْ عنكَ المناضلين الطلّابيّين: إذ أثّرت بدرجات مختلفةٍ وطُرُق متباينة على [رودي] دوتشكه و[هانس ماگنوس] إنتسنسبرگر في ألمانيا، پولانتزاس، وگلوكسمان وكرستيڤا في فرنسا، [روسانا] روساندا و[جيوڤاني] أريگي في إيطاليا، [پول] سويزي و[هاري] ماگدوف في الولايات المتّحدة الأميركيّة، و[جوان] روبنسن و[مالكُم] كالدول في بريطانيا.

ولكنْ، في الأحوال جميعها، كان جوهر التجربة الماويّة في الصين واتّجاهها الحقيقيّ سيُثبت اختلافه الكبير عن الصور المثاليّة التي اكتسبت هذا الانجذاب في الخارج. فمع أوائل السبعينيّات، كان زخم الحملة الجامحة المناهضة للسوڤييتيّة – التي كانت معقولةً بما يكفي في البداية قبل أن تصبح مفرطةً وهستيريّة على نحو متزايد – قد قادت الدولة الصينيّة إلى احتضانٍ أكبر للحكومة الأميركيّة، وإلى هجرانٍ أشدّ بكثير لدعم حركات التحرّر الوطنيّ في العالم الثالث والتضامن معها، في مقابل صداقة وتفاهم مع أكثر الأنظمة رجعيّةً وبطشًا على امتداد ثلاث قارّات، من تشيلي إلى زائير، وإيران إلى السودان. أما محلّيًا، فقد بدا من الواضح على نحوٍ متعاظم أنّ الثورة الثقافيّة لم تصبح فحسب ألعوبةً بيد النخبة البيروقراطيّة ذاتها التي كانت الثورة تهدف

(*) Maria-Antonietta Macciocchi, Daily Life in Revolutionary China, New York 1972.

إلى الإطاحة بها أساسًا، بل باتت تسعى عمليًا إلى شيءٍ شديد التباين عن أهدافها المُعلَنة: حملات تطهير كبيرة في الحزب وأجهزة الدولة، تتضمّن قدرًا كبيرًا من القَمْع السياسيّ، شمل ملايين الضحايا؛ وركوداً اقتصاديًا، مع تزايد ضغوط الانفجار السّكّانيّ؛ وظلاميّة أيديولوجيّة، حيث غرقت حقول الثقافة والتعليم جميعها في النزعة اللاعقلانيّة المتمثّلة في عبادة ماو، والتي فاقت حتّى عبادة ستالين. وكان كشف الحساب الأخير أبهت بما لا يقاس مع نتائج النزعة الخروشوفيّة قبلها. وكان التّنصّل الشعبيّ من الثورة الثقافيّة، إثر وفاة ماو، طاغيًا. وبالفعل، سرعان ما باتت ردّة الفعل تجاهها مشابهةً، في كثيرٍ من جوانبها، للميل البراگماتيّ، الليبراليّ والسينيكيّ في آن، الخاصّ بالنزعة الإصلاحيّة الخروشوفيّة بحدّ ذاتها.

وكان من الحَتميّ أن يكون تأثير هذا القطع المكافئ الكالح على إيقاع الماركسيّة الغربيّة التي اقتفتْه من بعيد عظيمًا بكل تأكيد. ولكنْ، خلال هذا الوقت، مع هذا، كانت تلك التجربة ستترافق مع تجربة حاسمة ثانية خلال تلك السنوات. كانت الثورة الثقافيّة وعواقبها قد أكملت الانفصال الشرقيّ داخل الحركة الشيوعيّة الأمميّة المُهيمَن عليها سوڤييتيًا. وتسبّب ظهور اليورو-شيوعيّة [الشيوعيّة الأوروبيّة] بعد عقد من الزمن بإحداث انفصالٍ غربيٍّ مُقابِل. وكذا كانت نقطة انطلاقها نقدًا لإرث الستالينيّة في الاتّحاد السوڤييتيّ، وتحجُّر مشروع الإصلاحات الداخليّة في الاتّحاد السوڤييتيّ وأوروپا الشرقيّة. ولكنْ، فيما كانت ردّة فعل الماويّة موجَّهةً أساسًا ضدّ الخروشوفيّة، كانت اليورو-شيوعيّة – اللاحقة زمنيًا والمتمايزة ثيماتيًا – ردّة فعل على دَفْن الخروشوفيّة في الرسوخ البريجينيڤيّ في السّتّينيّات والسبعينيّات. ويعود تاريخ تكوينها الفعليّ إلى غزو تشيكوسلوڤاكيا،

وهو فعلٌ سوڤييتيّ تعرّض للمرّة الأولى لشجب بإجماع فعليّ من جانب الأحزاب الشيوعيّة الأوروبيّة الغربيّة. وقد عمل البديل اليورو-شيوعيّ للنموذج الروسيّ، حينما تبلور مع أواسط السبعينيّات، على تشديدٍ محوريٍّ على الحاجة إلى صون المجال الكامل للحُرّيّات المَدَنيّة التي تتميّز بها الديمقراطيّة الرأسماليّة في أيّة اشتراكيّة ينبغي تحقيقها في الغرب، في نظام سياسيّ يُجذِّر الحقوق الشخصيّة وتعدّديّة الأحزاب على حدّ سواء، محافظًا على المؤسّسات البرلمانيّة ومتجنّبًا أيّ خرقٍ مفاجئٍ أو عنيفٍ للملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج. بمعنى آخر، كانت طريقًا دستوريّةً سِلْميّة تدرّجيّة نحو الاشتراكيّة، متعارضةً مع نموذج ثورة أكتوبر والنظام البولشڤيّ الذي انبثق منها.

كانت قوّة جذب هذه الطروحات قابلةً للفَهْم بما يكفي بالنسبة إلى كثيرٍ من الناجين أو وَرَثَة الماركسيّة الغربيّة. ويمكن رؤية اعتناق المواقف اليورو-شيوعيّة على يد قادة الأحزاب الشيوعيّة الكبرى في الغرب، في إيطاليا وفرنسا وإسپانيا في المقام الأوّل، بكونه قبولًا رسميًا متأخّرًا بالانشغال الابتداعيّ بالديمقراطيّة الاشتراكيّة التي كانت مُبطَّنةً داخل قدر كبير من العُرف الماركسيّ الغربيّ منذ البداية – إذ تلاقى أخيرًا نقدها للنموذج السوڤييتيّ مع النقد الذي ألمح إليه كورش أو گرامشي قبل أربعين عامًا. وقد ساهم ظرفان في جعل اعتناق المفكّرين الماركسيّيْن لوجهة النظر اليورو-شيوعيّة اعتناقًا يتميّز بتعدّديّته الواسعة. وبالرغم من التباينات العميقة في مضمون هذَيْن الانشقاقَيْن، حيث تمثّل الماويّة واليورو-شيوعيّة قطبَيْن متضادَّيْن أيديولوجيَّيْن بطُرُق كثيرة، إلا أنّهما تشاركتا في نقطةٍ موحِّدة، تتعلّق بالإحالة السلبيّة إلى الاتّحاد السوڤييتيّ. كانت البروپاگاندا الصينيّة، مع أواسط السبعينيّات، قد أصبحت مناهضةً

للسوڤييتيّة على نحوٍ مهووس وعدائيّ. وكانت الصين بحدّ ذاتها قد فَقَدَتْ قسطًا كبيرًا من بريقها في الخارج، ولكنّ الروسوفوبيا [تجنُّب كلّ ما يتعلّق بروسيا] التي كانت قد نشرتها في الدوائر الواسعة في أوروپا الغربيّة التي وقعت تحت تأثير الماويّة واصلت تأثيرها. وفي بعض الحالات، كانت النتيجة مجرّد انتقالٍ سريعٍ إلى مناهضةٍ مبتذلةٍ صرف للشيوعيّة – وهذا كان المسار الذي اتّخذه الفلاسفة الجدد الفرنسيّون على الأخصّ. ولكن ما هو أكثر انتشارًا كان تطوّرًا من الماويّة إلى اليورو-شيوعيّة، عن طريق الرفض العنيف للتجربة السوڤييتيّة، والذي كان مشتركًا بين التيّارَيْن. وكانت هذه الحركة ملحوظةً في فرنسا تحديدًا؛ فعلى الرغم من هواجسه القديمة كلّها بشأن إسقاط صيغة "دكتاتوريّة البروليتاريا" من جانب الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ، جسَّد ألتوسير المثال الأكبر لهذا الانتقال. وعلى أيّة حال، كان ثمّة عامل أشدّ قوّة في الاصطفاف العموميّ ضمن اليورو-شيوعيّة، ألا وهو الوضع السياسيّ في جنوب أوروپا تحديدًا. فخلال سنوات السبعينيّات، بدت هذه المنطقة جاهزةً وناضجةً للمبادرة الشعبيّة والتغيير الاجتماعيّ. ففي فرنسا، بعد قرابة عقدَيْن من الحُكم المتواصل بلا انقطاع، كان اليمين يغرق في الانقسام، وتلاشى بريقه. وفي إيطاليا، ساهم فساد الحزب الديمقراطيّ-المسيحيّ وعدم كفاءته في توسيع مجال الاحتجاج ومنح جمهور ناخبين أكبر للحزب الشيوعيّ الإيطاليّ. وفي إسپانيا، والبرتغال واليونان، كانت الدكتاتوريّات العسكريّة تشهد ساعاتها الأخيرة. في هذه البلدان كلّها، كانت الأحزاب الشيوعيّة لا تزال القوّة التنظيميّة الأكبر للطبقة العاملة، أكان هذا على المستوى التمثيليّ الرسميّ أو على مستوى القواعد على الأرض. وبدا بأنّ الفرصة من أجل تحقيق اختراقٍ تاريخيّ، بعيدًا من المأزق الاجتماعيّ الخاصّ برأسماليّة الرفاه في شمال

أوروبا، فرصة حقيقيّة فعلًا، حينما تلاقت التطلّعات الانتخابيّة لحكومات التحالف اليساريّة مع الانقلاب الأيديولوجيّ إلى تعدّديّة أوروبيّة خاصّة على يد اليورو-شيوعيّة. ويمكننا القول إنّ مثل هذا الرصيد من الأمل الشعبيّ لم يترسّخ لدى شرائح جماهيريّة واسعة من المال والمثقّفين على السواء منذ نهاية فترة التحرير.

ولكن ما حدث هو أنّ النِّتاج كان مُخيِّبًا للآمال بشكل عامّ. واحدًا إثر آخر، وعلى نحوٍ مختلف كل مرّة، أضاعت الأحزاب الشيوعيّة الكبرى فُرَصَهَا. أضاع الحزب الشيوعيّ الإيطاليّ أهمّيّته في سعيٍ عقيم وراء شراكةٍ ناشئةٍ مع المنظّمة الأبرز للبورجوازيّة الإيطاليّة، الحزب الديمقراطيّ-المسيحيّ، مُخيِّبًا آمال داعميه من دون أن يكسب المنصب السياسيّ الذي طمح له. وأنهى الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ، المتخوّف من نظيره الديمقراطيّ-الاجتماعيّ، ائتلاف اتّحاد اليسار حينما كان لا يزال قوّة تنظيميّة كبيرة، ما عجَّل بالإخفاق في الانتخابات عام ١٩٧٨ – ليدخل الحكومة بعد ثلاث سنوات، ولكنْ، بعد أن ضعف وأمسى تابعًا، مع الديمقراطيّة-الاجتماعيّة ذاتها التي تنصّل منها سابقًا. أما الحزب الشيوعيّ البرتغاليّ، الذي كان الوحيد في رفضه لليورو-شيوعيّة، فقد دخل في محاولةٍ فاشلةٍ للوصول إلى السُّلطة من خلال محاولة انقلاب بيروقراطيّة، فأنهى الثورة البرتغاليّة بهذا الفعل. أما الحزب الشيوعيّ الإسپانيّ، وهو القوّة المحوريّة في المقاومة السّرّيّة لنظام فرانكو، فقد اصطفّ مع النظام الملكيّ الذي ورثه فرانكو، ليجد الحزب نفسه الآن وقد تهمّش، وبات أقلّ عددًا ضمن الحزب الاشتراكيّ الذي كان بلا أدنى فعاليّة خلال حُكم الدكتاتوريّة. ولقد مثّلت هذه الإخفاقات المتراكمة ضربةً مُوهِنةً لكل مَنْ كان قد تطلّع إلى فجرٍ جديدٍ للحركة العماليّة الأوروبيّة من أجل الإطاحة بالنظام القديم في

جنوب [أوروبا]. ومن هنا بالذات، كان مصدر ومعنى ما سُمّيت "أزمة الماركسيّة". وقد كانت العوامل المُحدِّدة الحقيقيّة لهذه الأزمة ذات صلة ضئيلة بثيماتها الصريحة. وما فجّرها كانت خيبة أمل مزدوجة أساسًا: في البديل الصينيّ أوّلًا، ومن ثمّ في البديل الأوروبيّ الغربيّ للتجربة مابعد الثوريّة الأساسيّة في القرن العشرين حتّى الآن، أي الاتّحاد السوفييتيّ بذاته. كان كلٌّ من هذَيْن البديلَيْن قد قدّم نفسه بكونه حلًا جديدًا على المستوى التاريخيّ، قادرًا على تجاوز عقبات التاريخ السوفييتيّ وتجنّب كوارثه: ولكنّ نتيجة كلٍّ منهما أثبتت أنّها محض عودةٍ إلى نهايات مسدودة مألوفة. بدت الماويّة بأنّها تتحرّك إلى ما هو أكثر بقليل من خروشوفيّة شرقيّة وحشيّة. أما اليورو-شيوعيّة، فقد انحدرت إلى ما بدا على نحوٍ متزايدٍ، بكونه نسخةً من الدرجة الثانية من الديمقراطيّة-الاجتماعيّة الغربيّة، خجولة وتابعة في علاقتها بالعُرف السائد المتحدّر من الأمميّة الثانية.

وبالطبع، كانت تلك الخيبة الأخيرة هي الخيبة الحاسمة. إذ أثّرت مباشرةً على ظروف الاشتراكيّة وشروطها داخل تلك البلدان الرأسماليّة المتقدّمة التي كانت تبدو حتّى ذلك الحين وكأنّها تمثّل الفرص الأبرز للتطوّر الفعليّ الخاصّ بالحركة العمّاليّة في الغرب. هنا، إذًا، بمقدورنا إدراك لمَ كانت "أزمة الماركسيّة" ظاهرةً [أوروبيّة] لاتينيّة من حيث الجوهر: ففي البلدان الثلاثة اللاتينيّة الكبرى تحديدًا – فرنسا، وإيطاليا وإسپانيا –بدت حظوظ اليورو-شيوعيّة في أقصاها، ولذا كان الفشل اللاحق في أقصاه. وقد تعدّدت أشكال هذا الفشل على نحو واسع، من الانتقالات الصارخة إلى اليمين وصولًا إلى الانسحابات الصامتة من السياسة برمّتها. وكان النموذج الأكثر انتشارًا، في سائر الأحوال، هو الانكماش المباغت للتحدّي الاشتراكيّ وتطلّعاته، التي انخفضت كفّتها الآن – بضميرٍ رديء،

وذرائع أردأ – بحيث تتوافق مع التكيُّف المعقّد بين ديمقراطيّةٍ-اجتماعيّة جديدة والرأسماليّة. وبعد أن ظهرت بكونها "يورو-اشتراكيّة" جديدة، منتفعة من انهيار اليورو-شيوعيّة، اجتذبت حكومات وأحزاب [فرانسوا] ميتران، و[فيليبه] گونثالث، و[بتّينو] كراكسي منذ ذلك الحين تحالفات معظم الأشخاص التائبين والمتحرّرين من أوهام الماضي، داخل مشروع من الإصلاح الحذر داخليًا، والالتزام الصريح بـ "المجتمع الأطلسيّ" خارجيًا.

أما الوضع في الأمكنة الأخرى، فقد كان مختلفًا بالضرورة. ففي بريطانيا والولايات المتّحدة، وألمانيا الغربيّة وإسكندناڤيا، لم تكن هناك أحزاب شيوعيّة جماهيريّة لتجتذب التصوّرات والآمال ذاتها في فترة مابعد الحرب. وفي شمال أوروپا – بالتعارض مع جنوب أوروپا – كانت الحكومات الديمقراطيّة-الاجتماعيّة هي النموذج المُحتذى لعقود: وكانت الإدارة الإصلاحيّة للرأسماليّة قد قدّمت بدعًا جديدة من أجل الماركسيّة التي كانت قد تطوّرت هناك منذ السّتّينيّات، والتي كان تركيزها السياسيّ هو انتقادًا لتلك الإدارة تحديدًا. وفي الولايات المتّحدة، كانت عقابيل حرب ڤيتنام قد تبدّلت، من دون أيّ انقطاعٍ فعليًا، بآثار الركود الاقتصاديّ العالميّ، من أجل خَلْق السياق لنُمُوٍّ متواصلٍ للثقافة الماركسيّة، من قاعدة انطلاق صغيرة جدًا، بدلًا من انطلاقها من أزمة لها. وقد أنتجت هذه الشروط بيئةً تقدّم فسحةً ضيّقةً لا تساعد على الانقلابات الجماعيّة أو الانهيارات من النمط الگاليّ [الفرنسيّ] أو الإيطاليّ. وأثبتت ماديّة تاريخيّةٌ أصلب وأكثر عنادًا قدرتها عمومًا على الصمود أمام العزلة السياسيّة أو العداء الصريح، وعلى توليد نشاطٍ ناضجٍ وصلبٍ على نحوٍ متعاظم في [العزلة] وعبرها. ولكنّ هذا لا يعني القول إنّ التطوّرات المماثلة قد لا تؤثّر على قطاعات من اليسار الأنگلو-أميركيّ أو النورديّ [الإسكندناڤيّ]

في المستقبل. فالدعم الشعبيّ للأنظمة السياسيّة المتّسمة بالرجعيّة الإمبرياليّة في بريطانيا، أو الولايات المتّحدة، في منتصف الثمانينيّات، سيحطّم عزيمة بعض الاشتراكيّين، دافعًا إيّاهم نحو اليمين في سعيٍ قلقٍ نحو أرضٍ وسطى. وسيبقى ردود الأفعال الممكنة هذه رهنًا بالمستقبل، في الأحوال جميعها. أما حاليًا، فالتباين بين نشاط الماركسيّة وحيويّتها النسبيَّيْن في هذه المنطقة، وتآكلها وعللها في الأراضي التي شهدت التجربة اليورو-شيوعيّة المُجهَضة، صارخٌ بما فيه الكفاية.

والآن، لو كانت تقلّبات اليورو-شيوعيّة هي المسبّب الأساسيّ، المبعثر والخفيّ، لتيه الماركسيّة اللاتينيّة، فإنّها تُقدِّم أيضًا التفسير الأساسيّ للتعارض المحوريّ الآخر المتعلّق بالاستعراض الأوّليّ لمستقبل المادّيّة التاريخيّة الذي كنتُ قد شرعتُ به. وسنتذكّر أن المجال المحوريّ الوحيد الذي شهد نشاطًا ضئيلًا، أو لم يشهد أيّ نشاط على الإطلاق، في ما يخصّ تكهّناتي، كانت ذلك المتعلّق بالاستراتيجيّة الماركسيّة. كان افتراضي أنّ نهوض الطبقة العاملة الجماهيريّة والنضال الطلّابيّ في نهاية السّتّينيّات قد مكَّنَ، أو استشرفَ، إعادة توحيد النظريّة الماركسيّة والممارسة الشعبيّة، حيث يمكن لإعادة التوحيد هذه وحدها أن تُولِّد نمط الاستراتيجيّة الثوريّة التي كانت تمُثّل إنجاز الماركسيّة الكلاسيكيّة في حقبة ثورة أكتوبر، والتي كان غيابها قد أعاق الماركسيّة الغربيّة لزمن طويل. وما حدث فعليًا كان قريبًا وبعيدًا من هذا السيناريو في آن. كان ثمّة تجسير كبير للهُوّة بين النظريّة الماركسيّة والممارسة الشعبيّة الجماهيريّة، الأمر الذي كان له آثار حيويّة وخصبة على النظريّة، ولكنّ الدائرة التي أعادت توحدَيْهما كانت إصلاحيّةً بدلًا من أن تكون ثوريّة. كان إطار عمل تأمّلاتي في أواسط السبعينيّات قد سمح شكليًا بهذا التنويع، بكونه واحدًا من

مجموعة تشكيلاتٍ ممكنة، ولكنّ خُلاصة تلك التشكيلات لم تأخذ الأمر بعين الاعتبار على نحوٍ أمثل. فاليورو-شيوعيّة، برغم تقييداتها كلّها، طرحت أسئلةً عمليّةً بشأن الانتقال إلى اشتراكيّةٍ ضمن شروط الرأسماليّة المتقدّمة، ووضعتْها على أجندة النظريّة الماركسيّة. وكان البشير الذي بدأ يلوح بشأن وصول حكومات اشتراكيّة إلى الحُكم، مع مشاركةٍ شيوعيّة فيها، في فرنسا وإيطاليا وإسپانيا قد اجتذب تركيز أذهان المثقّفين الماركسيّينْ بقوّة، على امتداد رقعة الدول الغربيّة.

وقد ساهم هذا التطوّر بشدّة باتّجاه تلك الانعطافة إلى الملموس الذي كان يسم، كما حاججتُ، الأشكال المعهودة من المادّيّة التاريخيّة، بحيث يعقب العُرف ذي الصبغة الفلسفيّة الخاصّ بالماركسيّة الغربيّة على وجه التحديد. وباتت التحليلات السياسيّة والاقتصاديّة والسوسيولوجيّة تُنتَج الآن بغزارة، حيث كانت تعاني سابقًا من شحٍّ ملحوظ. ولكنْ، لم تكن هناك قيمة كبيرة في الحقل الاستراتيجيّ، بالمعنى الصارم. إذ بينما قدّمت اليورو-شيوعيّة نفسها بكونها "طريقًا ثالثة"، كما دعاها الناطقون الإيطاليّون باسمها، بين الستالينيّة والديمقراطيّة-الاجتماعيّة، باتت ممارستها العمليّة تصبح – على نحو متزايد – تكرارًا للمسار المُفجع المفضي إلى رأسماليّة الأمميّة الثانية. لم يكن بالإمكان إنتاج فكرٍ استراتيجيّ جديد على طول تلك الرحلة. أما في ما يخصّ المناطق الواقعة خارج نطاق اليورو-شيوعيّة، في شمال أوروپا أو أميركا الشماليّة، فلم تكن هناك حركة اشتراكيّة جماهيريّة ذات أبعاد مماثلة قد تطوّرت بعد؛ هناك كان المشهد يحمل عدّة أوهام، ولكنْ، عدّة احتماليّات أيضًا من أجل مواجهةٍ مباشرة لمشكلة الإطاحة بسلطة رأس المال.

وكذا، ينبغي لنا القول، لم يقم العُرف البديل الخاصّ بالماركسيّة الثوريّة، بتركيزه وتبصّره المتّسم باستراتيجيّةٍ أكبر – والذي بدا وكأنّه يمتلك الإمكانيّة من أجل إسهامات محوريّة في أيّ انتقال عمليٍّ باتّجاه الاشتراكيّة في الغرب – بالبرهنة على نحوٍ واضح بكونه أكثر إثمارًا من منافسيه التاريخيّيْن. إذ بدا التّيّار الماركسيّ المتحدّر من تروتسكي مستعدًّا على نحوٍ جيّد، حينما كنتُ أكتب تأمّلات في الماركسيّة الغربيّة، ليُعاود الدخول إلى السياسة الجماهيريّة مابعد الستالينيّة الخاصّة باليسار في البلدان الرأسماليّة المتقدّمة، بعد عقودٍ من التهميش. ولكونه أقرب بكثيرٍ على الدوام من المشاغل الأساسيّة للممارسة الاشتراكيّة، الاقتصاديّة والسياسيّة، من الخطّ الفلسفيّ للماركسيّة الغربيّة، أظهرَ العُرف التروتسكيّ فرصًا أوّليّةً حيال الوضع الجديد المتعلّق بالجَيَشان الشعبيّ والركود العالميّ، اللذَيْن وَسَمَا أوائل السبعينيّات. ولكنْ، ما تبيَّنَ لاحقًا هو أنّ البشرى التي كان يتضمّنها هذا العُرف لن تتحقّق في تلك الفترة. إذ لاقت تصوّرات اليورو-شيوعيّة وحُججها أكثر الانتقادات فاعليّةً على يد أدبيّات التروتسكيّة. ولكنْ، بالرغم من أنّ الشّحنة السجاليّة لنصوص مثل كتاب إرنست ماندل من الستالينيّة إلى اليورو-شيوعيّة حرمت هدف انتقاداتها من أيّ إجراء انتقاميّ مضادّ،(*) إلا أنّ التمظهرات السلبيّة المتعلّقة بتخبّط ولامعقوليّة الافتراضات اليورو-شيوعيّة المحوريّة لم تترافق مع أيّ تكوينٍ إيجابيٍّ لسيناريو بديل من أجل هزيمة الرأسماليّة في الغرب. ونبع الانسداد من التزامٍ تخيّليٍّ شديد القرب بأنموذج ثورة أكتوبر موجَّه ضدّ واجهة الملكيّة الإقطاعيّة، وانشغال نظريٍّ شديد البُعد بحدود ديمقراطيّة رأسماليّة، لم يُضطَر البلاشفة لمواجهتها.

---

*) ربمّا يمكن إيجاد استثناء جليٍّ في النقاش المثير للاهتمام بين نيكوس پولانتزاس وهنري ويبر:
Nicos Poulantzas and Henri Weber, 'The State and the Transition to Socialism', Socialist Review, March-April 1978, pp.9-37.

قدَّم التاريخ تجربةً حاسمةً واحدةً لهذه الحركة في هذه السنوات، ولكنْ، ثبت أنّ الاختبار يفوق قدراتها. خلق سقوط الفاشيّة البرتغاليّة أفضل الشروط من أجل ثورة اشتراكيّة في أيّ بلدٍ أوروبيّ منذ استسلام قصر الشتاء:(*) اجتمعت الأغلبيّة الانتخابيّة الكبيرة للأحزاب العمّاليّة في الأجهزة التمثيليّة (المؤقّتة) للدولة هنا مع تفكيك الأجهزة القمعيّة (الموروثة) للدولة، كما أنّ بروز قطاعات متمرّدة كبيرة في قوّات الشرطة والجنود في القوّات المسلّحة شكّل قوّة من أجل شقّ طريقٍ إلى الاشتراكيّة. لم يحدث مثل هذا النوع من الفرصة المزدوجة في أيّ مكان من قبل، ضمن شروط الرأسماليّة المتقدّمة. ولكنّ الحزب الشيوعيّ البرتغاليّ، الذي حاول عبثًا تكرار الطريق التشيكوسلوفاكيّة إلى السلطة البيوقراطيّة عام ١٩٤٨، ضيّع الفرصة كُلّيًا. ولكنْ، كذا فعلت الحركة التروتسكيّة الصغيرة أيضًا التي تعمل على جانبَيْها. ومع أنّها ولّدت أكثر السّجالات الداخليّة حدّةً وأهمّيّةً في ذلك العقد خلال مسيرة السيرورة البرتغاليّة،(**) إلا أنّها أخفقت أيضًا في التوفيق بين المواقف المتنافسة، حيث لكلٍّ منها نصيب متباين من الحقيقة، باتّجاه أيّ استراتيجيّة مُقْنعةٍ أو خلّاقة. ضلّت الأمميّة الرابعة طريقها عند مفترق طُرُق الثورة البرتغاليّة، كما ستبيّن الانقسامات المتذبذبة في السنوات التالية. إذ إنّ شحّ الابتكار أو المورد الاستراتيجيّ – فعاليّات ومناسبات، تصوّرات ومفاجآت، أشكال ومطالبات، منظّمات ومبادرات، طُرُق ووسائل قادرة بكُلّيّتها على تجاوز نظام رأس المال، والتخلّص منه – لم يُعالَج على نحوٍ جدّيٍّ، من أيّة زاويةٍ من الزوايا، خلال هذه الفترة.

---

*) قصر الشتاء هو المقرّ الرسمي لإقامة القياصرة الروس في سان بطرسبورگ منذ عام ١٧٣٢ وصولًا إلى عام ١٩١٧ حين اندلعت ثورة أكتوبر، وأُطيح بحكم القيصر. [المترجم]

**) انظر الملفّات الرسميّة لمجلة إنپريكورInprecor لعامَي ١٩٧٤-١٩٧٥، حيث ترد وقائع في مواطن كثيرة.

ولا تزال المعضلة المتعلّقة بمثل هذه الاستراتيجيّة اليوم، كما كانت تفعل منذ خمسين عامًا، هي المارد الذي يواجه الماركسيّة في الغرب. ومن الواضح أنْ ليس بوسع حُرّيّة الديمقراطيّة الرأسماليّة، الهزيلة، ولكنْ، الحقيقيّة عبر صندوق اقتراعها وقوانين حقوقها، إلا الاستسلام أمام قوّة حُرّيّةٍ نوعيّةٍ أكبر خاصّة بالديمقراطيّة الاشتراكيّة، تُمارَس على العمل والثورة، الاقتصاد والعائلة، علاوةً على نظام الحُكم. ولكنْ، كيف يمكن التغلّب على البنى المرنة والمستدامة للدولة البورجوازيّة، المطواعة بلا حدود في التكيّف مع التوافق الذي تعتمد عليه على نحوٍ مباشر، والصّلبة بلا حدود في الحفاظ على القهر الذي تعوّل عليه على الدوام؟ ما كتلّة القوى الاشتراكيّة التي يمكن حشدها، بأيّة طريقة من الطُّرُق، بحيث تتمكّن من النهوض بأعباء قطع دورة تراكم رأس المال في اقتصاد السوق شديد الاندماج التي نعيش تحت حُكمها؟ هذان سؤالان يُذكّراننا، مرارًا وتكرارًا، أنّ مشكلة البنية والذات – بنى السلطة الاقتصاديّة والسياسيّة الفعّالة، ذوات أيّ تمرّدٍ جديرٍ بالتعويل عليه ضدّها – ليست مشكلةً محصورةً بالنظريّة النقديّة فحسب، بل تتعلّق أيضًا بأكثر الممارسات الملموسة من الممارسات كلها.

لا أودّ أن أختتم حديثي بملاحظةٍ تستأنف ما قلتُهُ من قبل، على أيّة حال، بل بملاحظةٍ توقّعيّة. فالقضايا التي نُوقشت الآن هي قضايا حاججتُ بمدّة محوريّتها منذ عقدٍ تقريبًا. ولكنْ، ثمّة قضايا أخرى، بحاجةٍ إلى التمعّن فيها أيضًا، لم أطرحْها آنذاك. إذ لو كانت لحظة السلطة هي ألفا أيّة إشكاليّة ماركسيّة جدّيّة، إلا أنّها ليست الأوميگا.(*) فما الغايات، وباسم

*) المعنى ببساطة هنا هو أنّ تلك اللحظة التي تُشكّل البداية، ليست هي نفسها التي تُشكّل النهاية (بالضرورة). ألفا (A)، وأوميگا (Ω)، هما الحرف الأوّل والأخير من الأبجديّة اليونانيّة على الترتيب؛ أي "الألف والياء" ضمن السياق العربيّ. [المترجم]

أيّة قِيَم ومُثُل، يمكن لحركةٍ اجتماعيّةٍ أن تتطلّع إليها من حيث تصوّراتها من أجل النضال ضدّ هيمنة رأس المال المتقدّم في العالم اليوم؟ هنا سأتناول التكهُّن القائل إنّ التحدّي الأساسيّ الذي يواجه الماركسيّة كنظريّة نقديّة في العقود القادمة سينبع من اتّجاه مختلفٍ كُلّيًا عن الاتّجاه الذي ناقشناه هنا، وإنّ مجال ذلك التحدّي هو سيكون الحلبة التي لا بدّ [للماركسيّة] أن تطوّر فيها أوميگاها [غايتها الختاميّة]. ففي عبارةٍ شهيرة، كان فرانك لنتريشتيا قد تحدّث عن "السّيرينات المضخَّمة للمثاليّة"(*) التي أغوت كثيرين في السنوات الأخيرة.(**) كانت البنيويّة، من بين أشياء أخرى، شكلًا مغويًا بشدّة من أشكال المثاليّة. وتخميني، على أيّة حال، هو أنّ تحدّيًا فكريًا أقوى سينبع في المستقبل من النزعة الطبيعانيّة. ونرى علامات هذه النزعة في كل مكان حولنا، وأظنّ أنّ صيغًا توفيقيّة منها ربمّا تلوح مترقّبةً في الأفق. عادةً، على الأخصّ في الثقافات الأنگلو-أميركيّة، لطالما كان لدينا تركيزٌ على المُحدِّدات البيولوجيّة للوقائع الاجتماعيّة مترافقٌ مع اليمين. وقد تعزَّز هذا الانتساب مؤخّرًا مع ظهور ما تُسمَّى السوسيو-بيولوجيا بحدّ ذاتها –المُستمدّة بدورها من الفرع المعرفيّ الجديد نسبيًا الخاصّ بالإثولوجيا [علم سلوك الحيوان]، حيث يقع كلٌّ منهما بدوره داخل موقعٍ ضمن النزعة السلوكيّة المديدة التي سبقتهما. وكان الدافع الأيديولوجيّ لهذا العُرف تصوُّرًا رجعيًا على الدوام حيال الطبيعة البشريّة، التي تُفهَم بكونها صلةً فزيولوجيّةً تقيّد بشدّة الخيارات الاجتماعيّة الممكنة جميعها. أما الطبيعة موضع البحث، فتكون عدائيّةً ومحافظةً في آن، وبلا

---

(*) After the New Criticism, Chicago 1980, p.208: عبارةٌ ملائمةٌ جدًا، كما تبرهن الأحداث، للانجذاب الرّدّ-فعليّ الذي أشرنا إليه أعلاه.

(**) السيرينات جمع "سيرينا"، وهي جنّيّة البحر التي تُغوي الصيّادين بغنائها، كما يرد في الميثولوجيا الإغريقيّة. [المترجم]

تغيير، فردانيّةً، ولكنْ، جامدةً – وهذا تحذيرٌ دائم ضدّ التجربة الراديكاليّة أو التغيير الثوريّ.

وكان اليسار يُقارع هذه الأفكار دائمًا القائلة بوجود طبيعةٍ بشريّةٍ ثابتةٍ أبديّةٍ، ويحمل راية التنوّع الاجتماعيّ للبشر الذين يعيشون في ظلّ أنظمةٍ تاريخيّة مختلفة، وتطوّرهم ضمن شروطٍ تحرّرهم بدلًا من أن تقمعهم. ولكنْ، من الملاحظ مؤخّرًا، على أيّة حال، أنّ الكتّاب المنتمين إلى الاشتراكيّة أو الليبراليّة اليساريّة بدؤوا يميلون على نحوٍ متزايد إلى المحاجّة دعمًا لصيغةٍ أخرى من الطبيعة البشريّة بحدّ ذاتها: يمكن أن يسمّيه المرء نمطًا وقائيًا، بدلًا من أن يكون نمطًا تقييديًا. والمثالان الأميركيّان البارزان هما نُوَم تشومسكي وبارنگتن مور. ويمكن القول إنّ ثيمتهما المشتركة هي فكرةٌ محدَّدةٌ تشير إلى استقلاليّة طبيعيّة أو إبداعٍ طبيعيّ لدى البشر. ويؤكّد تشومسكي أنّ الأفكار السياسيّة "لا بدّ أن تتجذّر في نهاية المطاف داخل تصوُّرٍ ما من متصوّرات الطبيعة البشريّة والحاجات البشريّة". وضمن هذه الرؤية، "تكون القدرة البشريّة الجوهريّة هي الحاجة إلى تعبيرٍ ذاتيٍّ خلّاق، إلى سيطرةٍ حُرّة على مظاهر حياة المرء وفكره جميعها"؛ ولكنْ "لو كان البشر مجرّد كائنات حيّة مطواعة وعشوائيّة، لمَ لا يُتحكَّم بهذه العشوائيّة على يد سلطة الدولة أو التِّقْنِيّ السلوكيّ؟"[*] أما موقف مور، فيميل إلى تشاؤميّة أكبر على نحوٍ ما، ولكنّه متّصلٌ بهذا السياق في سائر الأحوال. بالنسبة إليه، تكون التصوّرات الأدنى للعدالة – ما يسمّيها معايير "المعاملة اللائقة" –قضايا كونيّة ضمن الطبيعة البشريّة؛[**] ولكنْ، يمكن لآليّات

---

(* Linguistics and Politics - an Interview' , New Left Review, N o.57, September-Oc- tober 1969, pp. 31 -32.

(** Barrington Moore Jr. Injustice: the Social Bases of Obedience and Revolt, New York 1978, pp. 5 - 13 .

التعمية أو القسر الاجتماعيّ أن تُولِّد نسيانًا – وليس محوًا – لها، من النمط الذي يخشاه تشومسكي. وبالتالي، تسمح دراسة مور عن الجُور بوجود ثباتٍ وتنوّعٍ في آن للاستجابات البشريّة للتنظيم الاجتماعيّ. وبالطبع، فإنّ تشومسكي ومور ليسا ماركسيَّيْن. ولكنْ، ضمن الماركسيّة بحدّ ذاتها، لطالما كان العمل القويّ للفيلولوجيّ الإيطاليّ سباستيانو تمپانارو يدافع عن تنويعٍ آخر من تنويعات الطبيعة البشريّة ضمن جبهة اليسار – ما يمكن أن نسمّيه، إن أردنا تمييزه، تصوّرًا حرمانيًا يشدّد بقوّة وفصاحةٍ على الحدود البيولوجيّة للحياة البشريّة برمّتها، أكانت خاصّة بالفرد أم الجنس البشريّ كله، في المرض، والشيخوخة، والموت.(*) ووظيفة هذه الطبيعانيّة لدى هؤلاء الكتّاب الثلاثة جميعهم هي إيجاد أخلاقيّات. إذ إنّ الغياب الواضح لأيّ شيءٍ يتعلّق بمثل هذه الأخلاقيّات داخل السجلّ التراكميّ للماديّة التاريخيّة – ابتعادها المعتاد عن السياسة أو الإستطيقا – يمنح هذا المشروع أهمّيّة وقوّة خاصَّتَيْن.

وفي كلّ حالةٍ من الحالَتَيْن، بكل تأكيد، تُطرَح أسئلة صعبة – تحديدًا تلك التي تُطرَح بفعل العلاقة بين الطبيعة، كما تُفهَم، والتاريخ. وإنّ توضيح هذَيْن المصطلَحَيْن هو ما يولّد – كما أحاجج – المعضلة العويصة الأخرى التي تخصّ الماركسيّة كنظريّة نقديّة، بالمقارنة لتلك المتعلّقة بالعلاقة بين البنية والذات. وتُعاود المشكلة ذاتها الظهور في كل مكان تقريبًا على طول الحدود الدالّة على المشاغل والتصوّرات التقليديّة الخاصّة بالماديّة التاريخيّة، حيث نجد أنّ حركاتٍ أو قضايا سياسيّةً جديدةً خارج نطاقها الكلاسيكيّ قد باتت عَصيّة على التجنّب. الأمثلة الثلاثة الأشدّ جلاءً من بين هذه المسائل هي مسائل المرأة،

---

(*) On Materialism, pp.29-72.

والإيكولوجيا، والحرب. ما أسباب الاضطهاد المتجذّر للمرأة – الأقرب إلى ظاهرةٍ كونيّة سوسيولوجيّة، في المجتمعات الطبقيّة وماقبل الطبقيّة على السواء، كما تنبّهنا الأنثروبولوجيا؟ لا تزال السجالات حول هذه المسألة تستعر إلى اليوم داخل الحركات النسائيّة – وهذا ضروريّ بما أنّه يحكم مستقبل أشكال تحرّر المرأة. فمن جانب، انتقت النسويّات الراديكاليّات مثل [شولامث] فايرستون نزعةً بيولوجويّة تامّة، وإنْ كانت نزعةً متقلّبةً على نحو يائسّ في نهاية المطاف. وعلى الجانب الآخر، يُنكر منظّرو التكوين الجندريّ كُلّيًا وجود أيّ أساس طبيعيّ للتقسيم الجنسيّ للعمل على الإطلاق. ولكنْ، حتّى أكثر توصيفات التفاوت الجنسيّ مناهضةً دائمةً للطبيعانيّة يجب أن تبقى قادرةً على تفسير لمَ كان ينبغي اختيار الاختلافات البيولوجيّة من أجل تكوين الانقسامات الاجتماعيّة. فالتشديد على الطبيعة والتاريخ أمرٌ لا مفرّ منه.

وإن كان صحيحًا أنّ الاتّجاه المهيمن في الحركات النسائيّة اليوم ينزع إلى إمالة العلاقة إلى طرفٍ واحدٍ بقوّة في اتّجاه ثقافويّ، فإنّ الاتّجاه المضادّ يهيمن حتمًا في الحركة الإيكولوجيّة التي غالبًا ما تكتسب فيها الطبيعة الخارجيّة والداخليّة ثباتًا وهويّةً ميتافيزيقيَّيْن بعيدًا تمامًا من أيّ تصوّر مادّيّ لمدى تنويعاتهما التاريخيّة. ومع ذلك، فإنّ مشكلات تفاعل الجنس البشريّ مع بيئته المحيطة، الغائبة جوهريًا عن الماركسيّة الكلاسيكيّة، لا يمكن تأجيلها اليوم، لكونها شديدة الإلحاح. وإنّ [illegible] الفضائل المميَّزة لعُرف مدرسة فرانكفورت هي تنبّهها لهذا الأمر، بصرف النظر عن مستوى التأمّل الفلسفيّ. وفي سجلَّيْن مختلفَيْن، كان كلٌّ من ريمند وليمز ورودولف باهرو قد عالجا هذه القضايا على نحوٍ جوهريّ، وليس من قبيل المصادفة أنّ مسألة المعاني المقبولة أو غير المقبولة للطبيعة لدى البشر، في كلّ

حالةٍ من الحالَتَيْن، تتعزّز مباشرةً بفعل مسألة العلاقات المقبولة أو غير المقبولة بين البشر والطبيعة.(*) التاريخ والطبيعة يترافقان مرارًا وتكرارًا في كل نقاشٍ إيكولوجيّ.

ختامًا، وهو الأمر الحاسم الأبرز من الأمور كلها، فإنّ إمكانيّة حدوث حرب نوويّة عالميّة، تُدمِّر أشكال الحياة كلّها على الأرض، تقدّم للمرّة الأولى التهديد الوشيك المُهلك المتعلّق بنهايةٍ مشتركةٍ للأمرَيْن معًا: نهاية التاريخ البشريّ عبر انقراض الطبيعة الحيّة. ولم يكن جوهر فكرة حدوث مثل هذا الاحتمال ليكون قابلًا للتصوّر أساسًا في أذهان مؤسّسي المادّيّة التاريخيّة؛ وبذا فإنّ حقيقة وقوعها تطرح مشكلات جديدة تمامًا أمام أيّة نظريّة نقديّة تحاول أن تصل لتشهد نهاية القرن العشرين. هنا أيضًا، ليس من قبيل المصادفة أنّ التأمّلات والتكهّنات الحاليّة بشأن الديناميّات التي أفضت إلى حقل القوى العالميّة متزايد الخطورة الذي نشهده اليوم، والذي يُنذر بأخطار أدهى بشأن تضاعف عدد السكّان والتوتّرات غدًا، كان ينبغي أن تلجأ إلى تخميناتٍ طبيعانيّة. كان كلٌّ من إدورد ثومپسن وريجيس دوبريه – وهما مفكّران متعارضان كُلّيًا، مع أنّ كلًّا منهما كان ذا خلفيّةٍ ماركسيّةٍ ملتزمةٍ في ما مضى – قد تقاربا مؤخّرًا في طَرْح ديالكتيكٍ شديد الأنطولوجيّة عن الذات والآخر، متأصّلٍ تاريخيًا في الرابطة البشريّة الجمعيّة، بكونه التفسير المطلق للكراهيات القوميّة المتضاعفة، وسباقات التسلّح العالميّة المتسارعة في عالم مابعد الحرب.(**) وسيكون من الواجب أن نُمحِّص هذه الأفكار جميعها بهدوء وحرص كبيرَيْن. فما ستُنبئنا به، في

(* Williams, Problems in Materialism and Culture, pp.67- 122; Bahro, Socialism and Survival, London 1982, e.g. pp.24-43.

(** Thompson, Zero Option, London 1982, pp. 170-188, Debray, Critique of Political Reason, London 1983, pp.298-345.

سائر الأحوال، هو أنّه لو كانت العلاقات بين البيّنة والذات من اختصاص الاستراتيجيّة الاشتراكيّة بلا منازع، فإنّ العلاقات بين الطبيعة والتاريخ ستأخذنا إلى اللحظة التي طال انتظارها الخاصّة بالأخلاقيّة الاشتراكيّة. ولن تُنهي الماركسيّة مهمّتها كنظريّة نقديّة ما لم، وحتّى، تتمكّن من بلوغ تلك اللحظة على نحوٍ أمثل.

# ملحق

بقيت لدينا مسألة أخيرة، لا يمكن لأيّة محاولةٍ لتناول وضع الماركسيّة اليوم أن تتجاهلها. ما ماهيّة العلاقة بين الماركسيّة والاشتراكيّة؟ ثمّة إجابة بسيطة وكلاسيكيّة لهذا السؤال: تطرح الأولى نظريّةً قادرةً على قيادة ما تعدّه الأخرى مجتمعًا. ولكنّ مثل هذه الإجابة، على أيّة حال، تختصر على نحوٍ جليٍّ التعقيدات والالتباسات الفعليّة للصلات بين الاثنَتَيْن. إذ إنّ "الاشتراكيّة" ليست مجرّد حدٍّ عمليٍّ لسيرورةٍ تاريخيّة، تقف عند الأفق مترقّبةً إيّانا. فهي حركةٌ مثاليّةٌ أيضًا للمبادئ والقِيَم، مصانة عبر الشغف والحُجّة، نشيطةٌ ومتكشّفة في الحاضر، علاوةً على قرابة قرنَيْن من الماضي خلفها. بهذا المعنى، تُمثِّل الاشتراكيّة حقل قوّة ثقافيًا وسياسيًا، يسبق الماركسيّة، ويفوقها في آن. أما النظريّة بحدّ ذاتها، ضمن هذا السياق، فليست حكرًا على الماديّة التاريخيّة: كان ثمّة مفكّرون اشتراكيّون في زمنٍ يسبق ماركس، كما أنّ هناك آخرين بعد ماركس، نجد في عملهم صلةً مباشرةً ضئيلةً، أو لا صلة على الإطلاق، مع إطارها الفكريّ. وسيكون من قبيل الافتراض المُسبَق المماهاة بين الاثنَتَيْن؛ فمن الواضح انعدام وجود تزامن تامّ بينهما. وبالفعل، مؤخّرًا، سعى إدورد ثومپسن لا إلى مجرّد التمييز بينهما، بل أيضًا إلى المقابلة بينهما على نحوٍ حادّ – متخلِّصًا من المزاعم المعرفيّة الخاصّة بـ "الماركسيّة"، مع إعادة تأكيده في الوقت ذاته على الادّعاءات الأخلاقيّة لـ "الشيوعيّة" في سعيٍ بليغٍ إلى طوباويّةٍ جديدة.

ولكنّ الصعوبة الكامنة في مثل هذا الموقف، على أيّة حال، هي أنّها لا تقدّم أيّ توصيفٍ جاهزٍ للسبب الذي امتلكت فيه الماركسيّة تلك الأهمّيّة الطاغية التي اكتسبتْها فعليًا في الحركة العمّاليّة الأمميّة في هذا القرن. وهنا، مجدّدًا، نجد أنّ من الضروريّ احترام مقتضيات الانعكاس التي انطلقنا منها. ولا بُد من طرح السؤال: ما الأساسات التاريخيّة التي امتلكتْها الهيمنة الكليّة للماديّة التاريخيّة ضمن الفكر والثقافة الاشتراكيّيْن ككل؟ وعلى نحوٍ أدقّ: أين تكمن فرادة السِّمَة المميِّزة للماركسيّة كنظريّةٍ بالنسبة إلى الاشتراكيّ – وما الحدّ الذي يصل إليه امتدادها؟

ولا بدّ لأيّة إجابةٍ هنا من أن تكون صيغتها اختزاليّةً على نحوٍ ما. ولكنْ، على نحو شديد التقريب، يمكن القول إنّ أولويّة البنية لدى الماديّة التاريخيّة في اليسار إلى اليوم قد استند إلى ثلاثة معالم أساسيّة، تفصلها عن المساهمين الآخرين جميعهم في ثقافة الاشتراكيّة. (أ) الأوّل هو مداها الكبير كمنظومة فكريّة. فبينما كان هناك مفكّرون اشتراكيّون كثر آخرون لهم أهميّتهم وجدارتهم، من سان سيمون إلى [وليم] مورِس، ومن [جان] جوريه إلى [إرنست] ڤيگفروس، ومن [ألكساندر] تشايانوف إلى [گونار] مردال، وحدهما ماركس وإنگلس أنتجا كتلة نظريّة شاملة قادرة على التطوّر المتواصل التراكميّ بعدهما. وقد نبعت تلك القدرة، بكل تأكيد، من طرحٍ توفيقيّ حقّقاه بين "الفلسفة الألمانيّة، وعلم الاقتصاد البريطانيّ، والسياسة الفرنسيّة"، كما يشير لينين، ما أثمر مجموعة من المفاهيم والطروحات المتداخلة تغطّي مجالًا واسعًا من الأشكال والممارسات الاجتماعيّة أكبر من قدرة أيّ بديلٍ على بلوغها. وبهذا المعنى، لم يكن ثمّة منافسون يمتلكون القدر ذاته من القوّة، أو حتّى منافسون مُحتمَلون داخل الاشتراكيّة. هناك مفكّرون اشتراكيّون مفردون آخرون: هناك، حتّى

الآن، مدوّنة وحيدة فقط في الفكر الاشتراكيّ تكوِّن أنموذجًا جمعيًا أصيلاً من السجالات والتبادلات المتداخلة التي تُفسح مجالًا للبحث على طول الأجيال والقارّات، ضمن لغةٍ مشتركة. (ب) كانت القوّة المتفرّدة الثانية التي تمتلكها الماركسيّة، داخل البوصلة الأوسع الخاصّة بالفكر الاشتراكيّ، تكمن على الدوام في سمتها المتعلّقة بكونها نظريّةً عن التطوّر التاريخيّ. هنا أيضًا، كان ثمّة مؤرّخون اشتراكيّون جيّدون كثيرون من مشارب مختلفة - [رتشرد هنري] تاوني أو [أونري] لوفيڤر، [ميري لِتِر] بيرد أو [آلن جون پرسيڤيل] تيلر. ولكنّ هناك مرشَّحًا أوحد كتوصيفٍ عامّ للتطوّر البشريّ من المجتمعات البدائيّة إلى الأشكال الحاليّة من الحضارة، ألا وهو الماديّة التاريخيّة. والنسخ الجزئيّة الأخرى جميعها، هي تنويعات، أو شذرات، بالمقارنة معها. وحدها الماركسيّة أنتجت، في آن، مجموعةً عامّة على نحو ملائم، ومتمايزةً على نحو ملائم من الأدوات التحليليّة، لتتمكّن من دمج الحِقَب المتعاقبة من التطوّر التاريخيّ، وبُناها السوسيو-اقتصاديّة المميّزة، في سرديّةٍ مفهومة.(*) وضمن هذا السياق، تبقى الماركسيّة فعليًا عَصيّة على التحدّي لا ضمن الاشتراكيّة فحسب، بل أيضًا ضمن الثقافة غير الاشتراكيّة ككل. ليس ثمّة قصّة مُنافِسة. يبدو عمل ڤيبر هو الأقرب إلى أن يكون مُنافِسًا، ولكنْ، برغم الثراء الاستثنائيّ كلّه الخاصّ باستقصاءاته المتفرّدة، إلا أنّه يُقصّر بشدّة بشأن طرح أيّ ديناميّة عامّة، أو مبادئ للحركة: أما المحاولات المتعاقبة لاستنباط ديناميّة منه، في نظريّاتٍ باهتةٍ عن "التحديث"، لم تفعل أكثر من تفريغ ثراء معرفة ڤيبر من مضمونها، مُخلّفةً قشرةً من اللّغو الفارغ وراءها. (ج) ثالثًا، تمايزت الماركسيّة عن أيّ عُرف آخر من أعراف الفكر الاشتراكيّ بفعل تأثير راديكاليّتها كدعوةٍ سياسيّةٍ إلى

*) من أجل تأمّلات مهمّة حيال المثال السرديّ في الماديّة التاريخيّة، انظر:
Jameson, The Political Unconscious, pp. 19-20.

السلاح، في الصراع ضدّ الرأسماليّة. كان ثمّة اتّجاهات متنافسة داخل الحركة العمّاليّة نضاليّةٌ بشدّة من حيث المبدأ، في الماضي – الأناركيّة الإسپانيّة مثلاً؛ ولكنّها لم تكن بقدر فعاليّة حركات التحوّل الاجتماعيّ. كما كان ثمّة اتّجاهات ذات فعاليّة عمليّة ملحوظة، مثل الديمقراطيّة-الاجتماعيّة السويديّة في أيام عزّها، ولكنْ، من دون أدنى راديكاليّةٍ من حيث الإنجاز. ولم تضعف الرأسماليّة أمام القوى التي تقارعها إلا حين باتت السطوة للماركسيّة بين تلك القوى. كما أنّ الثورات الاشتراكيّة الناجحة جميعها إلى اليوم استرشدت، أو اصطفّت، تحت راية المادّيّة التاريخيّة.

ولم تفارقْ هذه الملَكات الثلاث الماركسيّة حتّى اليوم. ولكنّها ليست سببًا للاحتفاء بالنصر. ففي كثيرٍ من الحالات، عانت المادّيّة التاريخيّة كمنظومة فكرٍ عقلانيّة، تُنتج ممارسةً مضبوطةً للتغيير الاجتماعيّ، بسبب هذا التفوّق داخل كون الاشتراكيّة الفكريّ. كنظريّة، يمكن للمرء القول إنّها قويّةٌ جدًا إلى درجة أنّ تلك القوّة تؤثّر عليها سلبًا. وبسبب مزاياها المفرطة تحديدًا، كان تهميشها على يد منافسيها في اليسار سهلاً إلى درجةٍ كبيرة أغلب الأحيان، وانتصارها على نقّادها اليمينيّين باهتًا بلا جدوى. ولزمنٍ طويل، لم تواجه الماركسيّة أيّة تحدّيات فكريّة كبرى فعليًا داخل الحركة الاشتراكيّة، أو بالأحرى مع أيّ توصيفٍ للمفاصل العظيمة في التاريخ يكون ذا صلابةٍ أو ثقة بمعزل عنها.(*) ولكنّ النتيجة

---

*) لم تكن وفرة الهجومات الشاجبة، التي كانت بهذا القدر أو ذاك من الطقوسيّة، على الماركسيّة في الكُتُب الصادرة في أثناء الحرب الباردة، ذات صلة كبيرة بسياق الأمور الفعليّ: وكان آخرها، بل وواحدًا من أقساها من النواحي جميعها، كتاب ليشيك كواكوفسكي التيّارات الأساسيّة في الماركسيّة1978 Leszek Kolakowski, Main Currents of Marxism, Oxford. ومن أجل نمط شديد الاختلاف من أنماط التناول النظريّ الأصيل، من إطار عمل سوسيولوجيّ بديل، انظر أنثوني گدنز Anthony Giddens, A Contemporary Critique of Historical Materialism, London 1982، وردّ إرك أولن رايت عليه Erik Olin Wright, "Giddens's Critique of Marxism", New Left Review, No 138, March-April 1983, pp. 11-35. ولكنّ هذا النوع من المواجهة كان نادرًا بشدّة.

لم يسعها إلا إدامة مواطن ضعفها. نادرًا ما تتنامى المعرفة من دون مُعادِلٍ مكافئٍ من المقاومة. كانت الماركسيّة ضحيّة مزاياها، في الغالب الأعمّ من الحالات: تطوير مواطن قصور ومساوئ محدّدة بسبب الافتقار إلى تصحيحات ملائمة ومنافسين بالأهمّيّة ذاتها.

ولكنّ هذه المزايا تعاني من ضغط جديد اليوم – تغيير لا نملك إلا الترحيب به. وفي الواقع، فإنّ الامتيازات القديمة كلّها للماديّة التاريخيّة تواجه اليوم تحدّيًا بارزًا. أوّلًا، وهذا هو الأوضح، باتت منهجيّة الماركسيّة كنظريّةٍ شاملةٍ عن المجتمع موضع تساؤل إثر صعود حركات المرأة، والخطابات المتطوّرة عن العائلة أو الجنسانيّة التي تتملّص من قدرٍ كبيرٍ من مجال الماركسيّة التقليديّ كُلّيًا. بالطبع، كانت الأدبيّات الكلاسيكيّة الماركسيّة تتضمّن فصلًا لا يزال محفورًا في الذاكرة مكرَّسًا لهذه القضايا، في عمل إنگلس الآخِر: ولكنّ هذا العمل لم يترسّخ ضمن اهتمامٍ متواصلٍ ومحوريٍّ منذئذٍ فصاعدًا، إذ تعرّض لإهمال وتجاهلٍ مستشريَيْن. وبذا، وحتّى لو كانت تعارضات ذلك التراث ومواطن نقصه قد حُسِّنت من خلال اللجوء المتذبذب إلى تيّارات فكريّة أقلّ علميّة مثل التحليل النفسيّ، لا يمكن أن نُبدي أدنى شكّ حيال الطبيعة الناجعة والراديكاليّة لهذا الانتقال الإدراكيّ – التحوّل الملحوظ العَصيّ على التراجع – الذي ولّدتْه النسويّة الجديدة. بقي التفوّق التاريخيّ الأكثر صرامةً الخاصّ بالماركسيّة أقلّ تعرّضًا للتهديد حتّى الآن، مع أنّ بروز تاريخ نسويٍّ قويٍّ قد يشكّل محكًّا نقديًا للماركسيّة هنا أيضًا. وبمعزل عن هذا، فإنّ الأهمّيّة البارزة للديموگرافيا كمجالٍ غير مفهومٍ كُلّيًا، بل وغير مطروقٍ فعليًا على نحوٍ كبير، من مجالات التاريخ بالنسبة إلى الماركسيّة لهو سببٌ آخر من أجل التحريك المستقبليّ لما هو داخل الماركسيّة، أما أثر تحفيزه ذاك – حينما سيُدرَس

على نحوٍ أمثل – فسيتكشّف لنا في المستقبل.(*) وبالعموم، من الملاحظ أنّ السنوات الأخيرة قد شهدت صدورًا ناجحًا لدوريّةٍ خاصّة بمؤرّخين اشتراكيّين (وليسوا ماركسيّين) في العالم الناطق بالإنكليزيّة، تعتمد على مجموعةٍ واسعةٍ من المساهمين العالميّين – وهذا تصنيف جديد.(**)

ثالثًا، وأخيرًا، نجد أنّ نمط الاختزالويّة السياسيّة الذي كان السِّمة المميِّزة للماركسيّة في ما مضى بات أضعف بفعل البهاتة المتزايدة لصورة الدول الشيوعيّة في الشرق، والاندماج المتعاظم للأحزاب الشيوعيّة في الغرب داخل أُطُر العمل الدستوريّة التوافقيّة الخاصّة بالرأسماليّة. كما أنّ الإخفاق المزدوج للخروشوفيّة والماويّة، كمحاولَتَيْن لإصلاح البنى الرسميّة في روسيا والصين، واللتَيْن تركتا وراءهما مأزقًا مديدًا من التوتّر المتبادل وكَبْت الحُرّيّات الشعبيّة، كان له آثارٌ كارثيّة على سمعة العقائد التي كانتا تبرّران أفعالهما باسمها. ولكنّ هذه الأمور اجتمعت بدورها مع نزعة المواجهة الباهتة والإدارة الأبويّة المحلّيّة، واستمرار السيادة البورجوازيّة خارجيًا، وتدعيم السلطة البيروقراطيّة داخليًا، ما أثّر على كثير من الأحزاب اليورو-شيوعيّة التي لا تزال تستحضر ذكرى الماركسيّة. ولكنْ، ليس من المحتّم استمرار أيٍّ هذه التحدّيات التاريخيّة إلى الأبد: ولكنْ، مع وجودها، ستكون جبهات النشاط السياسيّ الفعّال في البلدان الرأسماليّة المتقدّمة، على الأقلّ، ميّالةً - على الأرجح - إلى الخضوع إلى تبدّلات كبيرة. فحركة السلام الأوروبيّة، التي تقع على يسار الأحزاب الشيوعيّة الكبرى من خلال نضاليّة مناهجها وراديكاليّة أهدافها، دلالةٌ جليّةٌ على مثل هذه الجبهات.

---

*) يمكن إيجاد تناول رائدٍ لهذا المجال في:
Wally Seccombe, 'Marxism and Demography', New Left Review, No 137, January-February 1983, pp. 22-47.

**) History Workshop Journal, تأسّست عام ١٩٧٦.

ولكنّ هذا المثال سيطرح سؤالًا آخر بطبيعة الحال. فالعلاقة بين الماركسيّة والاشتراكيّة هي واحدة ضمن حقلٍ فكريٍّ مشترك: إذ تنشغل من حيث الجوهر بقضايا البحث النظريّ. ولكنْ، لا بدّ كذلك من طرح السؤال: ما العلاقة بين الاشتراكيّة بحدّ ذاتها، كممارسة، وسيرورة التحرّر البشريّ ككل؟ هل يمكن – بكل بساطة – المماهاة بين الاثنَتَيْن مع اقترابنا من نهاية القرن العشرين؟ هنا مجدّدًا، كان ظهور حركةٍ نسائيّة راديكاليّة وعالميّة هو ما طرح القضيّة على نحو شديد المباشرة. ما الصلة التي يمكن إيجادها بين إنهاء التفاوت الجنسيّ وقيام مجتمعٍ خالٍ من الطبقات؟ ولكنّ صعوبة القيام بأيّة مُعادلةٍ بسيطةٍ بين الأمرَيْن لا تكمن على نحوٍ كبير في استمرار الامتياز الذُّكُوريّ، في مجالٍ واسعٍ من مظاهر الحياة الاجتماعيّة، في المجتمعات مابعد الصناعيّة اليوم: إذ إنّ هذه الأنظمة الانتقاليّة لا تُعرَّف بكونها اشتراكيّةً بحسب التعابير الماركسيّة، مهما وسّعنا من مجال معانيها – ولكنّها، في الوقت ذاته، تكشف عادةً عن تقدّمات أكبر بكثير باتّجاه المساواة من المجتمعات ماقبل الثوريّة، أكانت قد أصبحت صناعيّةً للتوّ أم لا تزال زراعيّة، في مراحل متماثلة من التطوّر الاقتصاديّ. أما المشكلة الفعليّة لأيّ اندماج مباشر بين وجهَتَي النظر الاشتراكيّة والنسويّة فيمكن إيجادها بالأحرى في طبيعة وبنية الرأسماليّة.

إذ إنّ من الواضح تمامًا أنّ الهيمنة الاجتماعيّة للرجال على النساء يعود إلى زمنٍ أبعد بكثير من ظهور الرأسماليّة – بل إنّه قديم قِدَم التاريخ فعليًا، لا التاريخ المُدوَّن فحسب، بل حتّى التاريخ الذي يمكن استنتاجه للجنس البشري بحدّ ذاته. فليس ثمّة مجتمعٌ بدائيٌّ معروف لنا اليوم يشذّ عن هذه القاعدة في ما يخصّ توزيع السلطة والمكانة بين الجنسَيْن. أما نمط الإنتاج الرأسماليّ المبكّر، فقد ورث وأعاد تفعيل هذا التفاوت الموجود

منذ آلاف السنين، باضطهاداته جميعها التي لا حصر لها، حيث عمل في الوقت ذاته على استغلاله بشدّة، وتحويله بقدرٍ كبير. وعلى امتداد تطوّره اللاحق، على أيّة حال، لن نجد أدنى اختلاف، باستثناء أنّه – بالمجمل - خفّف بدلًا من أن يُشدّد ضريبة التهميش والضياع التي عاناها الجنس الآخر على يد الجنس الأوّل. أما الدلائل الأوّليّة على العمل، والتعليم والقانون – الوظائف والثقافة والمواطَنة – فقد تحرّكت جميعها باتّجاه واحد فقط. هل هناك أيّة نقطة توقّف لازمةٍ لهذه السيرورة، ضمن حدود رأس المال؟ إنّ استمراريّة التمييز الكبير، في الحياة اليوميّة والعامّة على السواء، المتجذّر في البنى العائليّة والمهنيّة والتعليميّة، ليس حُجّةً دامغةً ضدّ التوافق الشكليّ بين المساواة الجنسيّة والملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج: إذ إنّ التقدّم الملموس قد تحقّق، في المقام الأوّل، في ظلّ الرأسماليّة الآخِرة، ولا يزال متواصلًا إلى اليوم. وعلى المستوى الاقتصاديّ، فإنّ الآليّات الصرف الخاصّة بسيرورة الدعم الحكوميّ لرأس المال، وتوسُّع نمط السلعة، ليسا مرتبطَيْن بالجندر على الإطلاق. كما أنّ منطق الربح لا يكترث للاختلاف الجنسيّ. وحتّى حينما نجد أنّ المجتمعات البورجوازيّة القائمة تعتمد، من أجل استقرارها الثقافيّ والسياسيّ، بدرجةٍ مضبوطةٍ على استمراريّة العائلة التقليديّة، وعلى استمراريّة الأنوثة، إلا أنّ الرأسماليّة كنمط إنتاج [منظومةٌ] قابلةٌ للتصوُّر من حيث المبدأ بوجود مساواة - بل وقلبٍ – للأدوار الذُّكُوريّة والأنثويّة الحاليّة، في مستوى عالٍ من النّماء. ويمكن للطبقات أن تستمرّ، على اختلاف علاقتها بأنماط الإنتاج، من دون حواجز عائليّة نوويّة أو جندريّة ضمنها.

ولكنْ، هل هذا مشروعٌ عمليّ؟ إنه ليس كذلك، وذلك لسببٍ جوهريٍّ وثابت. فالهيمنة الجنسيّة أقدمُ تاريخيًا بكثير، وأكثرُ تجذُّرًا على المستوى

الثقافيّ، كنمطٍ من أنماط التفاوت، من الاستغلال الطبقيّ. ويستلزم تفجيرُ بناها شحنةً مساواتيّةً أكبر بكثير، من الطاقات والآمال النفسيّة الجمعيّة، من ما سيكون لازمًا لموازنة الاختلافات بين الطبقات. ولكنْ، لو انفجرت تلك الشّحنة داخل الرأسماليّة، سيكون من غير المفهوم إمكانيّة تركها للبنى – الأجدّ والأشدّ انكشافًا على نحوٍ نسبيّ – الخاصّة بوضع التفاوت الطبقيّ. إذ إنّ الانفجار المنطلق من الأوّل سيُطيح بالآخر حتمًا. كما أنّ أيّة حركة عملت على استحضار قِيَم قادرة على تحقيق مجتمع من دون هرميّةٍ جندريّة ستكون عاجزةً من حيث تكونيها عن قبول حركةٍ مؤسَّسةٍ على انقسام الطبقات. وبهذا المعنى، فإنّ دور رأس المال ودور تحرّر المرأة عَصيّان على التسوية، تاريخيًا وعمليًا.

هل يمكن لمثل هذا السيناريو أن يحدث؟ أي، هل يمكن للنضال ضدّ الهيمنة الجنسيّة أن يقدّم – بأيّة حال من الأحوال – القوّة الدافعة الأساسيّة من أجل تحرّر بشريّ أوسع، وأن يجذب الصراع الطبقيّ معه بحيث يحقّقان نصرًا مشتركًا؟ الإجابة، بكل بساطة، هي لا. وستأخذنا أسباب هذه الاستحالة إلى مفارقات العلاقة بين الاشتراكيّة والنسويّة مباشرةً. إذ بينما تمتدّ بنى الهيمنة الجنسيّة – على المستوى الثقافيّ - على نحوٍ أكبر، وتتجذّر على نحو أعمق، من بنى الاستغلال الطبقيّ، إلا أنّها تتسبّب عادةً بمقاومةٍ جمعيّةٍ أقلّ، على المستوى السياسيّ. الانقسام بين الجنسَيْن واقعٌ من وقائع الطبيعة: لا يمكن إلغاؤه، بخلاف الانقسام بين الطبقات، وهو واقعٌ من وقائع التاريخ. فبعد اختفاء الرأسماليّ والعامل بزمنٍ طويل، سيبقى الرجل والمرأة. وعلاوةً على ذلك، فإنّ الاختلافات البيولوجيّة التي تُعرّف الجنسَيْن، تجعل كلًّا منهما معتمدًا على الآخر، طالما أنّ الجنس البشريّ يواصل وجوده: وإن كان إلغاء الجنسَيْن مستحيلًا، كذا هي حال

الفصل بينهما. فتلك الحاجات المتبادلة التي يطلبها أحدهما من الآخر والتي تواصلت على امتداد مسار التاريخ البشريّ، على طول التنوّع الواسع للمظاهر الاجتماعيّة التي شكّلاها، ضمنت على الدوام أن تكون قواعد وآليّات الهيمنة الذُّكُوريّة مترافقةً مع أشكالٍ ودرجاتٍ من التعويض الأنثويّ التي لا تمتلك مُعادلًا دقيقًا لها في العلاقات الاقتصاديّة بين المنتجين المباشرين ومَنْ يستولون على نتاجهم. من دون هذا الديالكتيك، سيكون القسط الأكبر من تاريخ النزعات البشريّة عَصيًّا على التصوُّر. كما أنّ الروابط المُشكِّلة على هذا النحو، الخاصّة بالعاطفة والدعم، داخل كثيرٍ من عادات وممارسات التفاوت بحدّ ذاتها، صينت كذلك عادةً بفعل المساواة المشتركة التقريبيّة الخاصّة بالشرط المادّيّ الذي كان له السّطوة في الغالب الأعمّ (وإن ليس دائمًا) بين الشريكَيْن الجنسيَّيْن ضمن أيّة طبقة من الطبقات.(*)

أما الأمر الأخير، والأكثر أهمّيّة، فهو أنّه فقط بسبب هذا النموذج، فإنّ مواضيع المقاومة، أو التمرّد، المباشرة، داخل منظومة الهيمنة الجنسيّة، ستميل – طبيعيًا وفي الغالب - إلى أن تكون فرديّةً – فداخل القواعد بين-الجنسيّة الخاصّة بالزواج أو العائلة، كان الاضطهاد يُمارَس على الدوام على نحوٍ قويٍّ ودائم. فالعمّال سيتمرّدون عادةً ضدّ أرباب عملهم، أو الدولة، جمعيًا: لا معنى للصراع الطبقيّ، إن لم يكن اجتماعيًا. أما النساء، فلا يمتلكنَ وحدة الموقف ذاتها أو العداء الشامل ذاته. منقسماتٍ بفعل

*) من أجل توصيف دقيق وآسر للعلاقات بين الجنسَيْن، توصيف يُمثِّل هذه النقاط، في مجتمع شبيه بمجتمعات العصر الحجريّ، حيث نجد بنى شديدة الوضوح للهيمنة الذُّكُوريّة، انظر كتاب موريس گودُلييه، صناعة الرجال العظماء Maurice Godelier, La Production des Grands Hommes: Pouvoir et Domination Masculine chez les Baruya de Nouvelle-Guinée, Paris 1982, pp. 221-251 – وهو عمل لباحثٍ ماركسيٍّ، سيحتلُّ مكانةً ضمن كلاسيكيّات الأنثروبولوجيا الحديثة بلا أدنى شكّ.

الطبقة الاقتصاديّة، حيث يكنّ معتمدات على الرجال الذين يعتمدون عليهم بدورهم، تكون قواهنّ أكثر فرديّةً وتشتُّتًا، تكون نقطة تركُّز جهودهنّ ميّالةً لأن يكنّ شريكًا محدّدًا كجنسٍ بالعموم. ويمكن أن تُرى فرادة الوضع الأنثويّ داخل المجتمعات ذات الهيمنة الذُّكُوريّة، ضمن هذا السياق، من خلال غياب أيّة هيئات متخصّصة بضبط النساء أو اضطهادهنّ: أي غياب أيّ مُعادِلٍ لجهاز الدولة القمعيّ في مجال الطبقة الاجتماعيّة. ولهذا، بالطبع، لا يزال يمكن للمجتمعات القبائليّة، التي تخلو من الطبقات أو الدولة، أن تعزّز كُلّيًا كلّ درجةٍ من درجات التفاوت الجنسيّ، من الدرجة الخفيفة نسبيًا وصولًا إلى الدرجة شديدة القسوة. ليس هناك على الإطلاق أيّة مركزةٍ كُلّيّةٍ لبنى اضطهاد النساء: وانتشار هذا الأمر سيُضعف – على المستوى النقديّ – إمكانيّة إيجاد نشاطٍ موحَّد ضدّه. من دون تركيز جاذب إلى المعارضة، سيكون تحقيق التضامن الجمعيّ والتنظيم المشترك أصعب، والمحافظة عليهما مجازفةً على الدوام. ولكنّ أيًا من هذا لا يعني، بكل تأكيد، أنّ فعل النساء المشترك من أجل تحرّرهنّ أمر مستحيل. على العكس تمامًا، يمكن القول إنّ مثل هذا الفعل قد اكتسب في العقود الماضية قدرًا من التقدّم أكبر ممّا حقّقه أيّ نضال عمّاليّ في الغرب. وهذا لا يصحّ في ما يخصّ التغيير القانونيّ أو الموقف الثقافيّ فحسب، بل أيضًا بمعنى أكثر جذريّة: فالتّحدّي الذي شكّلتْه الحركات النسائيّة منذ السبعينيّات أنجز على الأرجح أكثر ممّا أنجزتْه أيّة ظاهرة أخرى في إدخال بعض التأمّل في فكرة وجود مستقبلٍ مختلفٍ نوعيًا إلى مجتمعٍ بورجوازيٍّ راكد.

ولكنْ، لا يزال هناك تمييز نقديّ متبقٍّ. فحتى لو كانت قضيّة تحرّر المرأة قضيّةً كونيّة، وشديدة الراديكاليّة بحيث إنّ الرجال أيضًا سيتحرّرون

عبرها من ذواتهم القائمة، إلا أنّها ليست فعّالةً بما يكفي كهيئةٍ جمعيّةٍ، فعليّة أو احتماليّة، بحيث تصبح قادرةً على اجتثاث اقتصاد أو نظام حُكم رأس المال. من أجل هذه الغاية، لا بدّ من قوّة اجتماعيّة مترافقةٍ مع مُعادِلٍ استراتيجيّ. وحده "العامل الجمعيّ" الحديث، أي العمّال الذين يُشكِّلون المنتجين المباشرين لأيّ مجتمع صناعيّ، هم مَنْ يمتلكون هذا المُعادِل – وذلك بفعل "قدرتهم الطبقيّة" المحدَّدة، أو موقعهم البنيويّ داخل سيرورة اقتصاد الآلات الرأسماليّ ككل، التي لا يمكن شلّها أو تحويلها إلا على أيديهم؛ كما أنّهم وحدهم القادرون، بفعل تراصّهم واحتشادهم المُحتمَل، على تأثيث الشروط المحوريّة للجيش المُنظَّم الخاصّ بالإرادة والتطلُّع الشّعبيَّيْن اللازمَيْن لأيّة مواجهة حاسمة مع الدولة البورجوازيّة. وسيضمّ هذا الجيش، بالطبع، عاملاتٍ كثيراتٍ من النساء – بل سيزداد عددهنّ طالما أنّ بنية قوّة العمل ستواصل التغيّر والابتعاد من تفاوتها الجنسيّ التقليديّ في السنوات القادمة؛ وكذا سيضمّ هذا الجيش نسويّات علاوةً على الاشتراكيّيْن، حيث يصطفّ كلٌّ منهما تحت رايته. وستكون أيّة كتلةٍ ناشطةٍ قادرةٍ على النهوض بأعباء الانتقال إلى الاشتراكيّة متنوّعةً وتعدّديّةً من حيث تكوينها: ولكنّها لن تكون على هذا النحو، شيئًا أكبر من مجرّد تجمُّعٍ لعناصر مبعثرة، إلا حين تمتلك مركز جاذبيّة، يتجسّد بأولئك المنتجين المباشرين للثروة المادّيّة التي يتأسّس عليها مجتمع رأس المال.

إنّ التوتّر بين كونيّة الهدف ومحدوديّة الأثر، المترسّخ في العلاقة بين المسبّبات العمليّة لكلٍّ من النسويّة والاشتراكيّة اليوم، لهو في الواقع توتّرٌ، يمكن تبيّنه في التعاقب النظريّ الأصليّ من الاشتراكيّة "الطوباويّة" إلى الاشتراكيّة "العلميّة" بحدّ ذاتها. فطوباويّة سان-سيمون، أو فورييه أو [روبرت] أوين أبدت عنايةً أشدّ وضوحًا ومنهجيّةً حيال التفاوت بين

الجنسَيْن، وسعت بتصميم وجرأة إلى تصوّر طُرُق لمعالجته، أكثر – بالمقارنة – من ماركس وإنگلس اللذَيْن حلاّ محلّ تلك الطوباويّة القديمة بقدرٍ كبيرٍ في نهاية المطاف. إذ يمكن لإنگلس - على نحوٍ استعاديٍّ – أن "نفرح للأفكار هائلة العَظَمَة، ولأجنّة الفكر التي تخترق الغطاء الخياليّ هنا وهناك"(*) في كتابات أولئك الأسلاف: ولكنْ، ليس ثمّة مُعادِلٌ دقيقٌ لاتّجاه كثيرٍ منهم في سجلّ المادّيّة التاريخيّة. وليس من قبيل المصادفة أنّ على النسويّات المعاصرات الالتفات إلى الطوباويّيْن بحفاوةٍ كبيرة، وذلك بسبب تواصليّة عملهم وإلهامه.(**) وليس ثمّة سؤال يُطرَح بشأن الضياع، وبشأن التركيز والخيال السياسيّ، الذي رافق القوننة العامّة للاشتراكيّة مابعد الطوباويّة مع بداية القرن العشرين. ولكنْ، في الوقت ذاته، من الضروريّ أن ندرك بالقدر ذاته من الوضوح سبب الانحسار السريع للعُرف الطوباويّ. فحينما قدّم نفسه بكونه برنامجًا من أجل الإصلاح الأخلاقيّ للبشريّة ككل، افتقر هذا العُرف إلى أيّ "فاعلٍ" تاريخيّ لقلب الوزن الهائل للبؤس المادّيّ الذي كان يشجبه بشدّة. وعلى نحوٍ أدقّ، لكونه سعى نحو تحرير الجنس البشريّ "كله دفعةً واحدة" من العبوديّة، كان بمقدوره استقصاء قضايا الجنس بالقدر ذاته، أو حتّى أكثر، من استقصائه لقضايا الطبقة؛ ولكنْ، للسبب ذاته تحديدًا كان عاجزًا تمامًا عن موضعة خطوط الانقسام بين أفراد البشريّة القادرين على ولادة الحضارة الجديدة. ولكنّ نزعته الكونيّة السِّلْميّة – إنجيل الدِّيْن العلمانيّ، كما أراد له مؤسّسوه

---

(*) Anti-Duhring, Moscow 1954, p 356.

(**) انظر الآن العمل اللافت لباربرا تيلر، حوّاء وأورشليم الجديدة Barbara Taylor, Eve and the New Jerusalem, London 1983، الذي يستعيد بكل إجلال سجلّ نسويّة أوين، لكونه ثاقبًا وشغوفًا إلى حدٍّ كبير، كما يستكشف الأسباب التاريخيّة للكسوف الذي أصاب هذا السجلّ لاحقًا (ولكنّه كسوف أقلّ درجةً، في أواخر القرن التاسع عشر، من ما تحاول التوصيفات المعتادة عرضه).

حين وضعوا أسسه(*) – حال دون حدوث النزاع الاجتماعيّ كمبدأ جوهريٍّ من أجل التغيير السياسيّ: وبذا كان لجوؤه الحتميّ إلى التغيير الأخلاقيّ كبديلٍ عن التغيير السياسيّ. وكان التقدّم الحاسم للاشتراكيّة العلميّة سيكسر هذه العقدة عبر تحديد موقع فاعلٍ تاريخيّ محدَّد، متجذّر في الأشكال المحدّدة للإنتاج الاقتصاديّ تاريخيًا، بكونها النقطة الأرخميديّة التي يمكن من خلالها الانقلاب على النظام القديم – الموقع البنيويّ الذي تحتلّه الطبقة العاملة الصناعيّة التي خُلقت بفعل قدوم الرأسماليّة. وتضمّنت هذه السيرورة، من حيث تعريفها، الانشطار الأشدّ للمجتمع إلى معسكرات سياسيّة متضادّة، علاوةً على التسبّب بحربٍ سجاليّةٍ بينها. أما المكسب الذي جُني من هذا التحوّل في وجهة النظر، فقد كان هائلاً جدًا، بحيث نقل الإشكاليّة الطوباويّة السابقة إلى طَيّ النسيان التامّ داخل الفكر الاشتراكيّ، لزمن طويل. ولكنْ، كان لا بدّ من دَفْع ثمن مقابل هذا الأمر: ضيق المدى الذي وسم مشاغل الماركسيّة بكونها الأيديولوجيا المهيمنة داخل الحركة العمّاليّة في القرن العشرين.

ويُطرَح الانقسام ذاته اليوم من خلال القضيّة الأخرى، الأكبر، التي تُغرق القنوات التقليديّة للفكر الاشتراكيّ – أي احتمال حدوث حرب نوويّة. هنا أيضًا، ولكنْ، على نحوٍ أكثر دراماتيكيّةً وحسمًا، ستكون المصالح البشريّة الكونيّة جميعها، التي تتجاوز حصريّة الصراع بين رأس المال والعامل، على المحكّ: أي نجاة البشريّة بأسرها، لا أقلّ من هذا. ومن المنطقيّ تمامًا،

---

*) من أجل تحليل توضيحيٍّ لهذه السمات والسمات الأخرى المتعلّقة بها الخاصّة بالاشتراكيّة الطوباويّة، انظر Gareth Stedman Jones, 'Utopian Socialism Reconsidered', in Rafael Samuel (ed.), People's History and Socialist Theory, London 1981, pp. 138-142. ومن الطبيعيّ، بكل تأكيد، أن يُسمّى آخر برامج أوين السياسيّة الكبيرة "اتّحاد الطبقات جميعها في الأمم جميعها".

إذًا، أنّ الذين بذلوا الجهد الأكبر لولادة حركة سلام جديدة، ودقّوا ناقوس الخطر بشأن المخاطر المتعاظمة بشدّة في ما يخصّ الفناء العالميّ، عمدوا أيضًا، في الغالب، على الدعوة من أجل إحياء للإرث الطوباويّ ضمن الاشتراكيّة. إدورد ثومپسن ورودولف باهرو مثالان بارزان. إذ استشعر كلٌّ منهما وجود افتقارٍ أخلاقيّ داخل الماركسيّة في ما يتعلّق بشكل الخطر الذي يواجه اليوم أيّ مستقبل للبشريّة ككل – جمود مشاعر متجذّر في طبيعتها كنظريّة عن الصراع بين الطبقات، تشدّد على وجود قوى متضادّة، لا مجال لأيّة هدنة بينهما، دعْ عنكَ خلاص الجنس البشريّ ككل، "مع اقتراب القرن العشرين المحتقن بالدماء من نهايته".(*) ومقابل هذا الإرث، دعا كلٌّ منهما إلى كونيّةٍ مباشرة، عبر استجابةٍ بشريّة مشتركة – بعيدًا من الحدود السياسيّة والطبقيّة على حدٍّ سواء – لتفادي خطر الانقراض النوويّ-الحراريّ.

إنّ قوة هذه المطالبة ومنطقيّتها لا تقبلان الجدال. فربّ العمل والعامل، البيروقراطيّ والفلّاح، سيفنون جميعهم في أيّة حربٍ عالميّة اليوم. السلام العالميّ هو الشرط من أجل السعي إلى أيّ شكل من أشكال الاشتراكيّة، وكذا هو الشرط من أجل صون أيّ شكلٍ من أشكال الرأسماليّة. وإننا بحاجة اليوم إلى أكبر حشد على الإطلاق، وسيكون هذا مُلحًّا اليوم قبل غدًا، ضدّ التسارع المتعاظم في سباق التسلّح النوويّ. ولكنْ، هنا أيضًا، على مستوى عالميّ، تكون العلاقة بين الهدف والفاعليّة الاستدراكيّة.

---

*) من أجل تحليل ثومپسن القويّ عن مخاطر الحرب [الباردة] الحاليّة، انظر مقالتَيْه 'Notes on Exterminism: The Last Stage of Civilization', and 'Europe, the Weak Link in the Cold War' , pp. 1-34 and 329-349, in Exterminism and Cold War, London 1982, ويضمّ هذا الكتاب [علاوةً على المقالتَيْن] مجموعةً واسعةً من المساهمات على طول أنحاء العالم لمناقشة القضايا المعاصرة المتعلّقة بحركة السلام.

ولا يمكن للمنافع الناتجة عن كبح جماح الاندفاع إلى حريقٍ هائلٍ عامّ إلا أن تكون كونيّة: ولكنّ القوى القادرة على تأمين تلك المنافع ستبقى فرديّةً بالضرورة. فالزخم المديد للحرب الباردة الذي أفضى إلى الوضع المتدهور الحاليّ في العلاقات الدوليّة ليس نابعًا من الأخطاء أو الانحرافات المتوارثة داخل دستور البشريّة الأخلاقيّ، كما يميل أيّ تشخيصٍ نيو-طوباويّ للإشارة بالضرورة. إذ إنّ فَهْم النّتاج المروِّع والواضح لهذا الصراع الطبقيّ العالميّ بحدّ ذاته هو ما يلد المادّيّة التاريخيّة – صراع مؤسَّس على عزم الدول الرأسماليّة الكبرى الذي لا هوادة فيه لإجهاض أيّة محاولة لبناء الاشتراكيّة، من التجربة الروسيّة إلى الڤيتناميّة، ومن وسط أوروبا وصولًا إلى الثورات في أميركا الوسطى، وكانت التشوّهات التي انتابت مقاومة ذلك الإجهاض مترسّخةً داخل هذه الثورات.(*) وستتجاوز النتيجة المُحتمَلة لهذا الصراع التضادّ بين رأس المال وقوّة العمل: ولكنّ ينابيعها الفعليّة ستبقى متضافرةً بقوّة داخله. ولهذا السبب، أيضًا، فيما يمكن للطبقات المهيمنة في الغرب، على نحوٍ يمكن توقّعه، الرضوخ لمعايير الحدّ من التسلّح بناءً على حسابٍ عقلانيٍّ لمخاطر وتكاليف تكديس الأسلحة النوويّة في المخازن، إلا أنّها لن تكون المُبادِرة في أيّة حركة تسعى إلى سلامٍ يتضمّن نزعًا للأسلحة. فالذوات الفاعلة السياسيّة الوحيدة القادرة على انتشال البشريّة من الاندفاع المديد نحو الحرب تقف إلى جانب العمّال، وليس رأس المال – مَنْ لا أملاك لهم وليس مُلّاك أدوات الإنتاج والقهر الأساسيّة في المجتمعات الإمپرياليّة اليوم. وليس ثمّة مساحة،

---

*) من أجل شرح مُسهَب لهذه النقاط، انظر المقالتَيْن المهمَّتَيْن لمايك ديڤيز وفرِد هاليداي Mike Davis, 'Nuclear Imperialism and Extended Deterrence', and Fred Halliday, 'The Sources of the New Cold War', in Exterminism and Cold War, pp. 35-64 and 289-328.

هندسيّة أو تاريخيّة، يمكن فيها إلغاء تصنيفات اليمين واليسار على نحوٍ سِحْرِيّ. فمن غير المرجّح أن ينجح السلام بحدّ ذاته، طالما أنّ دلالته لا تعدو كونها الغياب (السلبيّ) للحرب، في حشد أعماق الصبر أو أقصى درجات الحماس اللازمة للظفر بمراده، لدى الجماهير الكبيرة من الرجال والنساء في أنحاء العالم كلها، لمواجهة التهويدة الخبيثة الداعية إلى السلام اليوم. فالتخطيط الإيجابيّ لنظام اجتماعيّ يتجاوز كلاً من رأس المال والبيروقراطيّة، والذي يمكن له وحده تهدئة سعير الحرب بينهما، هو الأفق الواقعيّ الوحيد لحركة سلام، يُقدَّر لها البقاء. ووفقًا لصياغة وليمز، "من أجل بناء السلام، الآن أكثر من أيّ وقتٍ مضى، من الضروريّ بناء ما هو أكثر من السلام".(*)

وبهذا المعنى، فإنّ الصلات بين مُسبِّبَيْ التحرّر العامّ اللذَيْن دُرسا للتوّ والمُسبِّب المحدَّد للاشتراكيّة بحدّ ذاتها ليست متباينةً تمامًا. ولكنّها ليست متطابقةً أيضًا. ولكنْ، في كلّ حالة من الحالَتَيْن، نجد أنّ المسار المؤدّي إلى أحدهما يمرّ بالآخر، بوصفه شرطه المُحتمَل. وإنْ لم تُلغى الطبقات، ستكون هناك فرصة ضئيلة فحسب من أجل تحقيق المساوة بين الجنسَيْن؛ وكذا فإنّه من دون إلغاء رأس المال، سيكون هناك احتمالٌ ضئيل للحيلولة دون حربٍ نوويّة. وبذا فإنّ حركة السلام وحركة المرأة، في مصيرهما العمليّ، غير قابلَتَيْن على الانفصال – على المدى البعيد – عن ديناميّة حركة العمّال. وهذا لا يمنح حقوقًا أعلى لحركة العمّال: فاستقلاليّة القوَّتَيْن النقديَّتَيْن في عصرنا اللتَيْن تطرحان مطالب كونيّة مباشرة، تتطلّب احترامًا مطلقًا. ولكنّ هذا الأمر يطرح فعليًا مسؤوليّات جديدة على كاهل الحركة العمّاليّة. ولا تتضمّن هذه المسؤوليّات تضامنًا ملموسًا مع النضال

(*) 'The Politics of Nuclear Disarmament', Exterminism and the Cold War, p 85.

من أجل التعايش السِّلْميّ بين الأمم فحسب، أو الاكتفاء بمساواة كاملة بين الجنسَيْن، بل أيضًا قدرةً مُثلى على إعادة بناء فكرة الاشتراكيّة بحدّ ذاتها، وتطويرها، بحيث يمكن لها أن تكون نقطة ارتكاز أصيلة بينهما.

الأهمّيّة الملحّة لهذا الواجب جليّةٌ الآن. في السنوات الأخيرة، كان جوهر فكرة الاشتراكيّة كشكلٍ بديل من أشكال الحضارة قد أصبح مطموسًا وبعيد المنال ضمن صفوف الجماهير الواسعة في الطبقة العاملة في الغرب، بل وفَقَدَ مصداقيّته شعبيًا في مناطق مهمّة من الشرق. وفي هذه الظروف، سيكون من شديد الضرورة أن نجدّد تأكيدنا على الاشتراكيّة كمجتمع مستقبليّ، ليس موجودًا في أيّة بقعةٍ من بقاع العالم اليوم، بل وليس قريبٌ التحقّق أيضًا، ولكنْ، لا بدّ من المحاجّة دعمًا لصيغته الواضحة، بحيث يكون الطرح – في آن - ملموسًا جدًا، وشديد الجرأة في أقصى ما يمكن. وبات يمكن تبيُّن حلبة هذا السجال بوضوح اليوم في تباينات المساهمات الحاليّة حياله، والتي تؤكّد على محاور متعاكسة من القِيَم والمؤسّسات. ولو أخذنا الأنموذجَيْن الأبرز كمثالَيْن، سنجد – من جهة – أنّ إدورد ثومپسن قد أعلى من شأن مَلَكات الخيال الطوباويّ بحدّ ذاته، في تصوّراتٍ، تكون الرغبة الأخلاقيّة فيها متحرّرةً من أيّ حسابٍ شديد الدنيويّة، يخصّ الإدراك المعهود؛ بينما في الجهة الأخرى، كان ريمند وليمز قد قرَّعَ الاندفاع الطوباويّ الكلاسيكيّ بسبب ميله باتّجاه تبسيطٍ تملّصيٍّ من العالم القائم، وشدَّد على الحاجة الأكثر إلحاحًا إلى تخصّص مؤسّساتيّ مرن لأيّ مستقبل اشتراكيّ بعيدًا عن الواقع القائم، والذي سيتضمّن على الدوام تعقيدًا أكبر– وليس أقلّ – من الترتيبات التي تخصّ الحاضر الرأسماليّ اليوم.(*) ولو وُضعت إحداهما مقابل الأخرى،

*) انظر التعقيبات المتضادّة على مورِس في كتاب ثومپسن William Morris: From Romantic to Revolutionary (revised edition), London 1977, pp 802-.807;

ستكون الأناركيّة والفابيّة هي الخُلاصة المنطقيّة لتركيزِ كلٍّ منهما على ذاتها. ولكنْ، ينبغي على الماركسيّة المنفتحة والابتكاريّة أن تجد حقل نشاطها في توازنٍ مرنٍ بينهما.

وفي الواقع، وعلى العكس تمامًا، أُرهقَت المادّيّة التاريخيّة بفعل النواقص في كلا الاتّجاهَيْن على السواء: كانت هدفًا لنقدٍ من جانب الطوباويّة بسبب الضيق النفعيّ الذي يسم بوصلة مشاغلها السياسيّة، وهدفًا لنقدٍ من أجل طوباويّتها بسبب الضبابيّة غير العمليّة التي تسم مشاريعها من أجل التغيير الاجتماعيّ. وتتضمّن أعمال كارمن سرياني الأخيرة مثالًا قويًا عن هذا النمط الثاني من المحاجّة.(*) ومن بين هذَيْن الانتقادَيْن الاثنَيْن، الذي يمتلك كلٌّ منهما نصيبه من الحقيقة بحسب معاييره، فإنّ النقد الثاني هو الذي يمتلك الحُجّة الأقوى بطبيعة الحال. كانت الماركسيّة الكلاسيكيّة عمومًا متشكّكةً على الدوام حيال "المخطّطات" من أجل مستقبل اشتراكيّ أو شيوعيّ. ولكنْ، لم يكن بالإمكان ترك الخواء الذي خلَّفَتْه بفعل ابتعادها عن تلك المخطّطات من دون ملئه: فما حلَّ محلّها كان، فعليًا، بقايا لم تتحوّل بعد من إرث الاشتراكيّة الطوباويّة ذاتها، لم تكن قد تعرّضت لنقدٍ كبير أو أُعيد تفعيلها في الكتابات الناضجة لماركس وإنگلس، أو أخلافهما. وكانت النتيجة هي استمرار مثل هذه الثيمات داخل اشتراكيّة، تسعى إلى أن تكون علميّةً – ثيمات أغرقت مجلّة تل كيل نقلًا عن سان سيمون – بكونها "استبدالًا لحكومة البشر بإدارة الأشياء"، أو – نقلًا عن فورييه – "إنهاءً لتقسيم العمل"، ما أنهى احتماليّة، أو ضرورة،

---

وكتاب وليمز Problems in Materialism and Culture, pp 202-205.

(* See Workers' Control and Socialist Democracy, London 1982, pp 261-288; 'Power and Production in a Classless Society', Socialist Review, No 59, September-October 1 981 ' pp 36-82.

إدراك الترتيبات السياسيّة أو الاقتصاديّة أيًا يكن مستوى تعقيداتها، بعد الإطاحة بسلطة رأس المال. وكانت إدانة التبسيط المتأصّل في الإدارة والإنتاج، في الاقتصاد ونظام الحكم السياسيّ على السواء، قد ظهرت في أقصى حماسها في صفحات كتاب [لينين] الدولة والثورة، حيث يمكن لأيّ طبّاخ أن يحكم الدولة. وبذا فقد كان إرث الفكر المؤسّساتيّ داخل الماركسيّة الكلاسيكيّة ضعيفًا جدًا على الدوام، مع عواقب تُنذر بكارثة على السيرورة الفعليّة للمأسسة في روسيا البولشفيّة بذاتها. ولم يقم العُرف مابعد الكلاسيكيّ الخاصّ بالماركسيّة الغربيّة بأيّ شيءٍ يمكن له معالجة هذه العلل. إلا أنّه، على أيّة حال، طوّر مجالًا من الخطابات الفلسفيّة التي تقدّم تقييمات جديدة متنوّعة ذات سمة حضاريّة-مثاليّة. وكانت مدرسة فرانكفورت، والمفكّرون المرتبطون بها ولو من بعيد، أصحاب أغزر الإنتاجات في ما يخصّ هذه الأفكار: إذ أنتج ماركوزه وبلوخ، على الأخصّ، تنويعات جليّة لطوباويّة إستطيقيّة-أخلاقيّة، كانت عناصر أدورنو المنحرفة إحداها. وكانت هذه التنويعات كلّها قد طُرحت على مستوى تأمّليّ بعيد كُلّيًا من أيّ حركة اجتماعيّة أو واقع سياسيّ قائم. وبالرغم من هذا، ليس ثمّة أدنى شكّ حيال الإرث الإيجابيّ لهذا التّيّار ضمن الماركسيّة الغربيّة. ويبدو من الأرجح، ربمّا بفعل طفرتها "البيادگوجيّة" المُخفَّفة في نظريّة هابرماس عن التواصل، أنّها ستُشكِّل حافزًا مهمًا للمحاولات الخلّاقة من أجل تقييمات جديدة أخرى في المستقبل.

ومع هذا، يبقى صحيحًا أنّ قدرًا ضئيلًا من هذا العمل، أو ربمّا لا شيء منه على الإطلاق، قد تناول مسألة تحقيق مستقبل اشتراكيّ ملموس. كما أنّ المجال المؤسّساتيّ على الأخصّ كان مُتجاهلًا على نحوٍ كُلّيّ. ولكنْ، من الواضح تمامًا أنّ أيّ تقدّم سياسيّ بعيدًا من رأسماليّة برلمانيّة سيواصل

نهاياته المسدودة، من دون استقصاء وتخطيط جدّيّ لهذا التّيّار. لن تتمكّن أيّة طبقة عاملة أو كتلة شعبيّة في أيّ مجتمع غربيّ من القيام بقفزة مغامِرة جريئة، في هذه المرحلة من التاريخ، دعْ عنكَ الدخول في مجاهل مجتمع شرقيّ من النمط القائم اليوم. فالاشتراكيّة التي تبقى مستترةً لن تُعتنَق من جانبه. ولكي نُقرِّب بين هذَيْن الأمرَيْن، ثمّة أربع مجالات واسعة لا بدّ فيها من تفعيل البحث والطرح العمليَّيْن بأقصى درجة (أ) أوّلها يتعلّق بالبنية السياسيّة للديمقراطيّة الاشتراكيّة. ما الذي ستكون عليه ماهيّة الأشكال الدقيقة من التفويض، والدّوريّة، والامتياز، وجمهور الناخبين في منظومة "نيو-سوڤييتيّة" تشدّد على مكان العمل والمبادئ الداخليّة داخل ديمقراطيّة منتجين، تغطّي السياسة والاقتصاد على السواء؟ ما المدى الذي يمكن لجهازٍ إداريٍّ محترفٍ أن يحافظ عليه؟ ما ماهية تقسيم العمل الذي ينبغي قَوْنَنَته؟ كيف يمكن موضعة التشريع بين موقفَي السلطة المحلّيّ والقومي؟ هل يتكوّن هناك "تكنولوجيا تفويض" جديدة؟ ما الذي ستكون عليه الطرق الأمثل لتقسيم التحكّم بوسائل الاتّصال؟ (ب) المجال المحوريّ الثاني للسجال هو – بكل وضوح – نموذج الاقتصاد الاشتراكيّ المتقدّم. بعد بلوغه ديمقراطيّة منتجين كاملة وإدارة شعبيّة تامّة للخطط البديلة، ستبقى المشكلات الأصعب والأدقّ على حالها. ما المدى الذي ستكون عليه أشكال الملكيّة الاجتماعيّة؟ ما مدى كبر، أو صغر، الدور الذي ينبغي أن تلعبه السوق؟ هل يمكن للتخطيط أن يتوافق دومًا مع الحاجات الجديدة، مع ديناميّتها المتأصّلة؟ ما الأجهزة التي ستنشأ لتحلّ النزاعات بين المصالح المحلّيّة والقوميّة؟ ما الذي ستكون عليه الصيغة الملائمة لآليّات الأسعار؟ كيف سيُميَّز بين حقوق المستهلكين وحقوق المنتجين، في الخدمات الكبرى؟ هل ينبغي توسيع خيارات المُنتَجات،

أم تقليصها؟ ما أنماط التكنولوجيا الأفضل؟ وأيّ تقسيم لأوقات العمل هو الأمثل؟ كيف ينبغي تحديد أجور وظائف العمل المختلفة؟ (جـ) أما المجال الثالث حيث لا بدّ من دراسة دقيقة على المدى الطويل هو ما يمكن أن نسمّيه النموذج السوسيو-ثقافيّ لـ "المساواتيّة الليبرتاريّة" – أي، وسائل إلغاء الطبقات والتفاوتات الجندريّة بمعزل عن إعادة منح وسائل الإنتاج إلى منتجيها المباشرين. ما أنواع التغيير التفصيليّ للنظام التعليميّ، وتعديلات تقسيم العمل، التي ستميل على نحوٍ فعّال إلى تجاوز أيّ سُلَّم موروث أو مفروض لفرص الحياة – مع العمل، في الوقت ذاته، على مضاعفة، وليس تقييد، التمايز الفرديّ وتطوير الموهبة؟ (د) المجال الأخير والأكبر من بين هذه المشاغل جميعها هو العلاقات بين البلدان الاشتراكيّة بحدّ ذاتها، والتي تكون متفاوتة التطوّر بالضرورة. في نهاية المطاف، سيتضمّن هذا المجال مشكلة العلاقة بين الطبقات المنتِجة في الأمم الثريّة ونظيرتها في الأمم الفقيرة، علاوةً على مسألة العلاقة بين الطبقة الفلّاحيّة العالميّة والطبقة العاملة العالميّة داخل البلدان الفقيرة بذاتها. ما الذي ستكون عليه النماذج المتوقَّعة من أجل تدفّقات التجارة والاستثمار المتساوية بين الشمال والجنوب، وهل ستكون متحرّرةً من قبضة رأس المال؟ كيف سيكون التشارك الأمثل الدائم للعائدات والموارد؟ ما أنواع التبادل والتوزيع التكنولوجيّ التي ستُلغي – على نحو أمثل – استقطاب الجغرافيا الاقتصاديّة الذي خلّفته الرأسماليّة؟ هل "التطوّر المتكافئ" قابلٌ للتصوّر تاريخيًا – وإن كان كذلك، فما الذي سيعنيه؟

مجرّد الاكتفاء بتعداد هذه المسائل يعني تسجيلًا للمدى الضئيل الذي عُولجت عبره معظم هذه المسائل داخل العُرف الماركسيّ في الغرب. وفي مقابل هذه الخلفيّة بالتحديد، يكمن التطوّر الهائل الذي

شكّله صدور أحدث كُتُب ألِكْ نوف اقتصاديّات الاشتراكيّة العمليّة.(*) في عمله المتّسم بحيويّة ووضوح شديدَيْن، وفَهْمٍ سائد وروح فكاهة، ومنطق تحليليّ وتفصيل إمبريقيّ، عالج نوف قرنًا من التصوّرات المسبقة والأوهام التي بقيت بلا معالجة حيال ما يمكن أن يكمن على الجانب الآخر من رأس المال، ونبّهنا إلى رؤيتنا الأولى الحقيقيّة لما يمكن أن يكون عليه الاقتصاد الاشتراكيّ، تحت حُكم ديمقراطيّ. وإنّ المقدّمات المنطقيّة لهذه الرؤية هي نقد بليغ وبارع للفكرة القائلة إنّ قِيَم العمل يمكن أن تكون لها الغلبة في أيّ شكل من أشكال الحساب العقلانيّ في ظلّ الاشتراكيّة؛ إنّ بالإمكان على الإطلاق استبدال السوق بالتخطيط؛ إنّ التخطيط المركزيّ بحدّ ذاته يمكن أن يتحرّر على الإطلاق من تفاوت المستوى في هرميّة صنع القرار؛ أو إنّ تقسيم العمل يمكن أن يُفسح المجال لتبديلٍ صرفٍ للمهارات والأدوار. وبمواجهة هذه التصوّرات الخاطئة جميعها، يُبيّن نوفالمدى الذي ينبغي أن تكون عليه محوريّة معايير النّدرة والمنفعة من أجل تقدير القِيَم في ظلّ الاشتراكيّة؛ مدى ضرورة بقاء السوق والمال، بكونهما الوسيطَيْن الأكثر فعاليّة لخيار المكرو-اقتصاد الديمقراطيّ، ضمن مدى واسع من الاستهلاك؛ ما مدى بُعد الحفاظ عليها من مُناقضة الإرشاد الكُلّيّ لخطّة مركزيّة، مُكوَّنة ومضبوطة على نحو ملائم؛ ومدى الجوهريّة التي سيكون عليها تعدُّد أنماط الملكيّة والمشاريع الاجتماعيّة في أيّ "تجمُّع حُرّ للمنتجين". أما الحلول المفضَّلة التي يتصوّرها، فتشمل خمسة أشكال أساسيّة على الأقلّ – من ملكيّة الدولة لصناعات بضائع الاستهلاك الأساسيّة والمؤسّسات الماليّة، إلى مشاريع إدارة ذاتيّة ذات صبغة اشتراكيّة تعمل ضمن نطاق محليّ، إلى تعاونيّات، تسيطر على

---

(*) Alec Nove, Economies of Feasible Socialism, London 1983.

ملكيّاتها، ومشاريع صغيرة خاصّة برأس مال ذي سقفٍ مُحدَّد، وأخيرًا قدرًا كبيرًا من الأعمال الحُرّة التي تتطلّب خبرة. وتكمن جاذبيّة هذا النموذج في جمعه بين الواقعيّة والراديكاليّة - وهي سمة مميِّزة لقدرٍ كبيرٍ من الكتاب ككل. وبعيدًا من الخطط مفرطة المركزيّة والاحتكارات البيروقراطيّة للدول الشيوعيّة، بمحاولاتها العبثيّة لكبح السوق ومنع التلاعب بالأسعار عبر قرارات إداريّة، ما يتسبّب بكلفة كبيرة على المنتجين والمستهلكين على السواء، فإنّ "الاشتراكيّة العمليّة" الخاصّة بنوڤ بعيدة بالقدر ذاته من أيٍّ من الإجراءات الديمقراطيّة-الاجتماعيّة من أجل الرأسماليّة: ستُلغى الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج الأساسيّة كلّها، في اقتصاد تكون فيه فروق الدُّخول بين مجال يتراوح من ١: ٢ إلى ١: ٣، وهو ضغط أكبر بكثير حتّى من أكثر المجتمعات القائمة مساواتيّة في الشرق.

يتضمّن كتاب نوڤ سجالًا يتميّز بذكاءٍ وغيابٍ للضغينة، يتناول فيه كتلةً من الحكمة الماركسيّة التقليديّة بشأن المواضيع التي يناقشها (وإن لم يشمل الماركسيّين جميعهم، إذ بينهم مفكّرون مثل تروتسكي – كما أشار –توقّعوا بعضًا من الخُلاصات التي توصَّل إليها نوڤ). وربمّا كان كتاب اقتصاديّات الاشتراكيّة العمليّة، فعليًا، أول عمل جوهريّ في حقبة مابعد الحرب عن الاشتراكيّة، ومن أجلها مكتوب من خارج العُرف الماركسي، بكل وضوح. وبذا فهو يجسِّد درسًا أخلاقيًا، علاوةً على كونه فكريًا، لأيّ يسار يُقدِّم نفسه بكونه ماركسيًا: والذي ينبغي تنبيهه، كي يبلغ المعايير ذاتها من الأمانة والذكاء في مساهماته في النقاشات المتواصلة بشأن أيّة اشتراكيّة مستقبليّة. وهذا لا يعني القول إنّ كتاب نوڤ عَصيٌّ على النقد. إنّه يشجب على نحوٍ مُحقّ العُرف الماركسيّ الأساسيّ من أجل طوباويّة قدرٍ كبيرٍ من تصوُّره حيال مجتمع اشتراكيّ – مشدِّدًا في مصطلحات متطابقة فعليًا مع مصطلحات

وليمز على أنّ التعقيد، وليس البساطة، هو الذي سيسم أيّ نموذج واقعيّ لهذا المجتمع الاشتراكيّ. ولكنّ معالجته للماركسيّة تبدو غافلةً على نحوٍ غريب بدرجةٍ ما أيضًا. فما يُسبغ قوّة كبيرة على الكتاب هو معرفته الدقيقة، وتوصيفه الممحِّص للاقتصادات المُخطَّطة على النموذج السوڤييتيّ – أكانت قد خضعت لإصلاحٍ أم لا – منذ بداياتها في العشرينيّات وصولًا إلى الوقت الحاضر. هذه القضايا هي ما كرَّس نوڤ معظم حياته البحثيّة لها. وثمّة قدر كبير من رسالة الكتاب يشير بالتحديد إلى عدم وجود أيّة ديمقراطيّة اشتراكيّة في الغرب قادرة على تحمّل تكلفة تجاهل السجلّ التفصيليّ للتخطيط المركزيّ في الشرق، عبر استنادها ببساطة إلى أسس الرضا الذاتيّ لكونها بيروقراطيّة، وبذا فليس ثمّة ما يربطها بالاشتراكيّة. بهذا المعنى، كان الشرط التاريخيّ المسبق للإنجاز النظريّ لكتاب اقتصاديّات الاشتراكيّة العمليّة هو التجربة العمليّة التراكميّة لمحاولات بناء الاشتراكيّة، في ظروف شديد الصعوبة والبؤس، باسم الماركسيّة. وليس ثمّة تجربة تاريخيّة أخرى متوفّرة لدينا: لا تقدّم الديمقراطيّة-الاجتماعيّة إلا دروسًا قليلة في مشروع نوڤ، ولذا فهي غائبةٌ تمامًا عن كتابه. أما ما يقف وراء الكتاب، فليس ضحالات [أنثوني] كروسلاند – الذي كان الذِّكر الضئيل لكتابه مستقبل الاشتراكيّة كما ينبغي بحقّ – بل تبصُّر ومعرفة تأمّلات مثل تلك الواردة في كتاب [يانوس] كورناي معضلات الاقتصاد الاشتراكيّ.(*) فالمختبر الذي صيغت فيه واقعيّة نوڤ هو أوروبا الشرقيّة والاتّحاد السوڤييتيّ.

---

*) من أجل العمل التراكميّ ليانوس كورناي، انظر بالترتيب، Anti-Equilibrium , Amsterdam 1971 ; Economics of Shortage , Amsterdam 1980; Growth, Shortage and Efficiency, Oxford 1982 وهي ثلاثيّة كُتبت، كما يفسّر في الكتاب الأخير (ص 2)، لوضع أسس منهجيّة عامّة من أجل دراسة المنظومات الاقتصاديّة البديلة؛ ولتُسهم في نظريّة ميكرو-اقتصاديّة بشأن اقتصاد اشتراكيّ؛ وأخيرًا لتضع معالم نظريّة ماكرو-اقتصاديّة بشأن هذا الاقتصاد الاشتراكيّ ذاته. ويمكن إيجاد ملاحظات تطبيقيّة على التجربة الهنگاريّة في محاضرته التي سبق ذِكْرها Dilemmas of a Socialist Economy , Dublin 1979.

وتدلّ تلك الخلفيّة أيضًا، على أيّة حال، على ما هو غائب جوهريًا من عمله. كيف لنا أن نخرج من المكان الذي نحن فيه اليوم إلى حيث يشير إلينا بأنّه الغد؟ ليس ثمّة إجابة على هذا السؤال لدى نوڤ. إذ يتضاءل نقاشه المتلعثم بشأن "الانتقال" ليصبح مناشدات رقيقة لاعتدال حزب العمّال البريطانيّ، ومطالبات بتسويات ملائمة مع الملّاك الرأسماليّيْن في الصناعات الكبرى، في حال تأميمها. وليس ثمّة أدنى إشارة إلى ما ينبغي أن يتوفّر من أجل تحقُّق تغيير سياسيّ كبير، أو مدى شراسة الصراع الاجتماعيّ، من أجل النموذج الاقتصاديّ للاشتراكيّة التي يدعو دومًا إلى تحقيقه. وبين راديكاليّة الوضع النهائيّ المستقبليّ الذي يتخيّله، والنزعة المحافظة التي تسم المعايير الحاليّة التي يبدو مستعدًا لتأييدها، ثمّة هوّة عَصيّة على التجسير. كيف يمكن بحالٍ من الأحوال إلغاء الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج عبر سياسات أقلّ عدائيّةً تجاه رأس المال من سياسات [سلبادور] أيِّيندي أو [أنثوني] بن، التي يهاجمها؟ ما اختفى من صفحات اقتصاديّات الاشتراكيّة العمليّة هو، فعليًا، كامل الانتباه إلى الديناميكيّات التاريخيّة لأيّ نزاعٍ جدّيّ على التحكّم بوسائل الإنتاج، كما يبيّنها سجلّ القرن العشرين. إن كان يمكن لرأس المال تسليط مثل هذا الدمار على منطقةٍ شديدة الفقر والصغر بعيدةٍ عن إمبراطوريّته مثل ڤيتنام، ليحول دون فقدانه، هل من المرجّح أن يعاني من انقراضه على نحوٍ وديعٍ في عقر داره؟ دروس قرابة الخمسة وستّين عامًا الماضية ليس فيها أدنى غموض أو استثناء ضمن هذا السياق: ليس ثمّة حالةٌ، من روسيا إلى الصين، ومن ڤيتنام إلى كوبا، ومن تشيلي إلى نيكاراگوا، لم تشهد تحدّيًا لوجود الرأسماليّة، لتشهد كرَدٍّ على هذا التحدّي تصاعدًا لويلات التدخّل، والحصار، والنزاع المَدَنيّ. ولا بدّ لأيّ انتقالٍ عمليٍّ إلى الاشتراكيّة في الغرب أن يسعى نحو

تخفيض هذا النمط المتكرّر: ولكنّ التملّص من هذا الواجب أو تجاهله يعني الرحيل من عالم الممكن كُلّيًا. وعلى النحو ذاته، فإنّ تكوين نموذج اقتصاديّ من الاشتراكيّة في بلد متقدّم عملٌ مشروع: ولكنّ انتزاعه من أيّة علاقةٍ مضبوطةٍ مع بيئةٍ رأسماليّةٍ محيطةٍ مُعارضة بالضرورة – كما يفعل هذا الكتاب – يعني بناءه في الهواء. وتكمن مفارقة مشروع نوڤ في أنّ العمل الذي يسعى إلى أن يكون شديد الواقعيّة على المستويات جميعها ينبغي أن ينبني على خُلاصة طوباويّة عادةً من الواقع التاريخيّ الفعليّ، وحقل قواه الإمبريقيّ. وعبر تجاهل هذا التاريخ، يقع اقتصاديّات الاشتراكيّة العمليّة في براثن النقد الذي غالبًا ما يُوجّهه إلى الماركسيّة: ينطلق على أساس افتراضات شديد اللاواقعيّة حيال الكيفيّة التي سيتصرّف فيها الناس – حالما ينتظمون في طبقاتٍ متصارعة. وبهذا المعنى، لا يمكن أن يُنقذه من مجال الفكر الطوباويّ الذي يسعى إلى تجنُّبه إلا سياسات الاشتراكيّة العمليّة.

وفي الأحوال جميعها، لا يمكن لأيّ كتابٍ مفرد أن يطمح إلى تناول شاملٍ لكامل المشكلة التي يطرحها الانتقال إلى الاشتراكيّة بعيدًا من البيروقراطيّة ورأس المال على حدّ سواء. وثمّة ميزة تخصّ العامل في الخدمة المَدَنيّة الذي كانه نوڤ، نجدها في أفضل حالاتها في مقاربته للاشتراكيّة: موجز بارع، يفسّر بوضوح ودقّة، مع تجرُّدٍ مميَّز، ماهيّة الترتيبات العمليّة التي ستكون مناسبة لو وقع الخيار على بناء مثل هذا المجتمع. وعلى هذا النحو أو ذاك، فإنّ هذه المسافة التي تُبعده عن معمعة ومعركة السياسة هي ما تمنح عمله قوّة تركيزه المتفرّدة. متحرّرًا من أيّ حسابات استراتيجيّة، وليس مصاغًا إلا بالسخاء والاحترام الواضحَيْن اللذَيْن يدفعان المؤلّف - مع بقاء الأمور على حالها – إلى نظام اقتصاديّ أكثر عدالةً، تبدو الصورة

الناتجة لمجتمعٍ محتمَل برّاقةً وقابلةً للتحقّق، بحيث يبدو من الأرجح أنّها ستُفضي إلى جذب أنصار إلى الاشتراكية أكثر من أيّ عمل حديث آخر، ينطلق من خلفيّةٍ أكثر تقليديّةً أو التزامًا باليسار.

ثمّة عددٌ من الخُلاصات التي يمكن طرحها. فالانتقال من محور القِيَم إلى محور المؤسّسات، في التصوّرات المتعلّقة بمستقبل اشتراكيّ أو شيوعيّ، بات أكثر إلحاحًا، ولا بدّ أن يجلب معه معنى جديدًا للتعقيدات العمليّة. ولكنّ هذا الانتقال لا يمثّل بذاته حركة ابتعادٍ من الفضاء الطوباويّ بحدّ ذاته، طالما أنّه منفصل عن أيّ تحليل منطقيّ للسيرورات التاريخيّة القادرة على بلوغ القِيَم والمؤسّسات على السواء. وهذا لا يعني الانتقاص من شأن أيّ تحليلٍ من التحليلَيْن. بل على العكس، فالمثال الذي تأمّلناه للتّوّ يُبيّن مدى أهمّيّة المساهمة التي يمكن طرحها من خلال جهد مستدام للتفكير حيال مشكلات قيام اشتراكيّة ممكنة من داخل ذلك الفضاء. وفي الواقع، ستستفيد الاستكشافات الأعمق لهذا الأمر من ديالكتيك أكثر نشاطًا بين إعادة تشكيل القِيَم وإعادة صياغة المؤسّسات، حيث تعمل كلٌّ منهما كوسيط أو متحكّم بالأخرى، للسماح بأنماط جديدة من الانفتاح. ومن الجدير بالملاحظة أنّ الدافعَيْن الأساسيَّيْن باتّجاه تجسير الهوّة بين الخطابَيْن "المؤسّساتيّ" و"المثاليّ" المتعلّقَيْن بالتغيير كانا كامنَيْن بقدر كبير في السنوات الأخيرة خارج محيط النقاش الاشتراكيّ الملائم. وولد هذان الدافعان من حركة المرأة والحركة الإيكولوجيّة. إذ طرحت كلّ واحدة منهما قضايا تُعدّ من أكثر القضايا بعيدة المدى والجوهريّة في آن – العلاقات بين الجنسَيْن، العلاقات بين البشريّة والطبيعة، والتي تكون مواجِهةً، وليست منطلقةً من داخل، العلاقات بين الطبقات، والتي تُشكّل الشاغل المركزيّ للماركسيّة، ولكنّها سمحت في الوقت ذاته بتحقُّقٍ واضح للأهداف العمليّة قريبة المدى. ولكنّ هامش الخطأ،

أو الارتباك حتّى، الذي كان يُطوِّق كلًّا منهما أحيانًا، كافٍ بحدّ ذاته. ولكنّ الأمر اللافت هو سلاسة الانتقال داخلهما على طول المستويات كلّها من التقييمات الجديدة الأكثر ميتافيزيقيّة حيال العلاقات القائمة وصولًا إلى أكثر التعديلات المؤسّساتيّة على أرض الواقع في كلٍّ منهما. وليس من قبيل المصادفة على الأرجح أن على كتلة العمل الحاليّ المنصبّ على رسم حدود اشتراكيّة بديلةٍ تُشكِّل فعليًا مجالًا توسّطيًا خلّاقًا بين التيّارين، يجمع بين التأمّل الفلسفيّ والطرح العملي في مشروع توفيقيّ مميَّز، أن تكون هي جوهر العمل الأصيل لأندريه گورتس، المُعزَّز بقوّة بالمشاغل الإيكولوجيّة.(*)

لنختتم حديثنا إذًا. لا يتزامن كلُّ مشروع من مشاريع التحرّر البشريّ مع قدوم الاشتراكيّة التي لا تحتكر الخطاب الطوباويّ اليوم. كما لا يتزامن كل إسهام في الاشتراكيّة كجسمٍ فكريّ مع نتاج الماركسيّة التي لا تحتكر النظريّة النقديّة على صعيد اليسار كذلك. كيف يؤثّر هذا على موقع المادّيّة التاريخيّة في الثمانينيّات؟ بمعنى ما، سيكون موقعها حيث كانت على الدوام: عند تقاطع الماضي والمستقبل، الاقتصاد والسياسة، التاريخ والاستراتيجيّة – أي، في مركز الإحالات الاشتراكيّة جميعها اليوم، حتّى في المجالات التي يمكن [للمادّيّة التاريخيّة] أن تبزّ الاشتراكيّة فيها. ولكنّ هذه المركزيّة لا تعني الحصريّة. فالادّعاءات الداعمة للحصريّة كانت دومًا غير مدعومةٍ بأُسُس دامغة. ولكنّ أُسُس [المركزيّة]، على أيّة حال، راسخة لأسباب أشارت إليها الأمثلة المتقابلة التي طرحتْها. إذ تبقى المادّيّة التاريخيّة الأنموذج الفكريّ الوحيد الرّحب بما يكفي ليكون قادرًا على

---

* ) انظر على الأخصّ النصف الثاني الرائع منAdieuxauProletariat, Paris 1980, وأيضًا Les Chemin du Paradis, Paris 1983. ويُشكِّل هذان الكتابان مقارنةً جديرةً بالنظر مع عمل نوف. فمشكلة القوى السياسيّة المؤثّرة في الحاضر، في ما يخصّ القِيَم الثقافيّة أو الممارسات الاقتصاديّة للمستقبل، موجودة هنا أيضًا.

دفع أفق الاشتراكيّة المثاليّ ليتلاقى مع التعارضات والحركات العمليّة في الحاضر، وتحدّرها من بنى الماضي، في نظريّةٍ تتناول الديناميكيّات المتميّزة للتطوّر الاجتماعيّ ككل. وكأيّ برنامج بحثٍ طويل المدى في العلوم التقليديّة بذاتها، شهدت المادّيّة التاريخيّة فترات من التكرار أو التوقّف، تسبّبت في كل مرّة بأخطاء وتخبّطات. ولكنْ، كأيّ أنموذج مماثل آخر، لن يحلّ تيّار آخر محلّها طالما أنّ الساحة تخلو من مرشّح أفضل من ناحية التقدّم الكُلّيّ في المعرفة بالمقارنة معها. وليس ثمّة إشارات إلى اقتراب حدوث هذا بعد، ولذا بوسعنا أن نكون واثقين أنّ مقدار العمل الذي سيُنفَّذ داخل الماركسيّة غدًا سيكون مساويًا لما يُنفَّذ الآن على أقلّ تقدير. تغرق الطبقة العاملة في الغرب في فوضى حاليًا، في مخاضٍ من تلك المخاضات التي سبقت إعادة التكوين بعيدة المدى التي كانت تسم تاريخها أحيانًا منذ الثورة الصناعيّة؛ ولكنّها مهزومةٌ ومبعثرةٌ بدرجةٍ أقلّ ممّا كانت عليه في الكساد الكبير، ولا يزال أمامها – إن استثنينا احتماليّة اندلاع حرب – أيّام كثيرة للعمل. ليس لدى الماركسيّة سبب يدفعها لهجران وجهة نظرها الأرخميديّة: أي البحث عن هيئات فاعلة ذاتيّة قادرة على رسم استراتيجيّات فعّالة من أجل إزاحة البنى الموضوعيّة. ولكنْ، في خضمّ التغيّرات المهيمنة داخل الرأسماليّة العالميّة اليوم، لا يمكن أن تجتمع تلك الشروط الثلاثة بنجاح إلا إذا كان لديها غاية مشتركة تكون مرغوبةً وقابلةً للتحقّق في آنٍ، بالنسبة إلى الملايين الذين يبدون اليوم مترددّين أو لا مبالين حيالها. لا يزال هذا الوضع بعيد التحقّق، في أيّة حال من الأحوال. ولكنْ، بوسعنا أن نكون واثقين أنّه لن يتحقّق من دون تدفّق العُرف الاشتراكيّ المعهود، أي تيّار المادّيّة التاريخيّة، باتّجاهها.

# فهرس المحتويات


تقديم ..... ٥

تصدير ..... ١١

**١. التكهّن والتحقّق ..... ١٥**

**٢. البنية والذات ..... ٤٩**

**٣. الطبيعة والتاريخ ..... ٨٥**

ملحق ..... ١٢٩

## من الكتاب:

وإن كان صحيحًا أنّ الاتّجاه المهيمن في الحركات النسائيّة اليوم ينزع إلى إمالة العلاقة إلى طرفٍ واحدٍ بقوّة في اتّجاه ثقافويّ، فإنّ الاتّجاه المضادّ يهيمن حتمًا في الحركة الإيكولوجيّة التي غالبًا ما تكتسب فيها الطبيعة الخارجيّة والداخليّة ثباتًا وهويّةً ميتافيزيقيَّيْن بعيدًا تمامًا من أيّ تصوّر مادّيّ لمدى تنويعاتهما التاريخيّة. ومع ذلك، فإنّ مشكلات تفاعل الجنس البشريّ مع بيئته المحيطة، الغائبة جوهريًا عن الماركسيّة الكلاسيكيّة، لا يمكن تأجيلها اليوم، لكونها شديدة الإلحاح. وإنّ إحدى الفضائل المميَّزة لِعُرف مدرسة فرانكفورت هي تنبّهها لهذا الأمر، بصرف النظر عن مستوى التأمّل الفلسفيّ. وفي سجلَّيْن مختلفَيْن، كان كلٌّ من ريمند وليمز ورودولف باهرو قد عالجا هذه القضايا على نحوٍ جوهريّ، وليس من قبيل المصادفة أنّ مسألة المعاني المقبولة أو غير المقبولة للطبيعة لدى البشر، في كلّ حالةٍ من الحالتَيْن، تتعزّز مباشرةً بفعل مسألة العلاقات المقبولة أو غير المقبولة بين البشر والطبيعة. التاريخ والطبيعة يترافقان مرارًا وتكرارًا في كل نقاشٍ إيكولوجيّ.

ينظر هذا الكتاب في بعض المفارقات في تطور الفكر الماركسي في هذه الفترة. حيث يبدأ بدراسة النمو الاستثنائي والمتنوع للمادية التاريخية في العالم الأنجلو- أمريكي، متشعباً في مجالات متعددة من التاريخ إلى الاقتصاد، ومن السياسة إلى الأدب، ومن علم الاجتماع إلى الفلسفة. ولكن تلك السنوات نفسها شهدت أيضاً انحساراً شديداً للتأثيرات الماركسية في الثقافات اللاتينية – في فرنسا أو إيطاليا- حيث كانت الماركسية قوية وراسخة تقليدياً. وظهر جلياً أن منافساتها النظرية الرئيسة كانت عبارة عن صيغ متعاقبة من البنيوية وما بعد البنيوية. ينتقد الكتاب ويقيّم الأبعاد الحقيقية لهذه المدرسة وتلك - متتبعاً أقصى ما توصلت إليه أعمال ليفي ستروس أو لاكان أو فوكو أو دريدا. أما في ألمانيا فقد كان العمل المتراكم لهابرماس، مع جذوره التي تعود إلى مدرسة فرانكفورت مهيمناً على المشهد النظري إلى حد كبير. ولكن فلسفة هابرماس تكشف أيضاً عن صلات غير متوقعة مع أحدث الاتجاهات الباريسية السائدة، في تركيزها الموحد على التواصل، بينما تختلف عنها في الوقت نفسه في ثبات التزاماتها السياسية. يتابع الكتاب استكشاف الخلفية التاريخية للطبقة الدولية التي تصارع ضدها هذه المصائر المختلفة من الماركسية في الغرب، مع اهتمام خاص بالترابط بين مصير كل من الماوية والشيوعية الأوروبية. إذن، ما هي طبيعة العلاقة بين الماركسية كنظرية والاشتراكية كهدف؟

تستعرض الخلاصة القضايا الأوسع التي تطرح على الحركة العمالية من خلال صعود حركة السلام وحركة تحرر المرأة، وتقترح مجموعة من الأولويات نحو المزيد من تطوير الفكر الماركسي في الثمانينيات.

التقاء خطى المادية التريخية
TAR999--TR2 88